وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الحميد بن باديس

مستغانم

مذكرة لنيل شهادة الماستر

تخصص قانون المؤسسة و التنمية المستدامة

موسومة بـــ :

دور المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

من إعداد :

الطالبة :ترقو فتيحة.

تحت إشراف :

الأستاذ :مشرفي عبد القادر.

لجنة المناقشة

أ. زواتين خالد	رئيســــــــا
أ. مشرفي عبد القادر	مشـــــــــرفاومقررا
أ. بوسحبة جيلالي	ممتحنا

السنة الجامعة

2018/2017

إهـــــداء

إلى من قال الله عز وجل فيهما :" وقضى ربك أن لا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا ".

إلى من القلب يهواها، والعمر فداها

والعين ترتاح لرؤيتها، وأطلب من الله ان يرعاها

أمي الغالية.

إلى قدوتي في الحياة، رمز الصبر والوفاء، إلى من جعلني أشق طريق العلم بكل قوة وعزم وثبات

والدي الغالي.

إلى من أعز لعزتهم وأفرح لفرحهم إخوتي وأخواتي

إلى كل العائلة الكريمة .

إلى كل أصدقائي.

كلمة شكر

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ومن تبعه بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد فاحمد الله سبحانه وتعالى على توفيقي في إنجاز هذه المذكرة .

كما أتقدم ببالغ شكري وكبير عرفاني وامتناني لأستاذي الكريم مشرفي عبد القادر، والذي تفضل بالإشراف على هذه المذكرة، فلقد كان عطاءا بعلمه، كريما بخلقه، فياضا بإرشاده وتوجيهه، لم يدخر جهدا ولا نصيحة .

كما يشرفني أن أتقدم بخالص شكري لأساتذة لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة مذكرتي، وهو ما اعتبره شرفا كبيرا في إثراء هذه الدراسة.

وأخيرا أتقدم بخالص الشكر والتقدير لكل من ساهم فيهذه الدراسة.

فلكل هؤلاء، مني كامل الشكر والعرفان.

قائمة المختصرات:

ج ر ج ج	الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية
ق م ج	القانون المدني الجزائري
ق ح ب	قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة
ق ت م ا	القانون التوجيهي للمؤسسة الاقتصادية
ق ت ج	القانون التجاري الجزائري
س ق	السنة القضائية
س	السنة
ع	العدد
ص	الصفحة

مقـــــــدمة :

إذا كانت العولمة قوّة إيجابية تحسّن مستويات معيشة الكثيرين وتتيح المزيد من الفرص، فإنها لا تكون بالنسبة إلى الكثيرين عاملاً يؤدي إلى التقدّم، بل قوة مسببة للاضطراب، تشبه الإعصار في قدراته على حصد الأرواح وتضييع الوظائف وهدم التقاليد. وقد تكون العولمة مؤدية إلى مزيد من عدم المساواة. وقد تكون أيضًا مسبّبة لاضطراب التقاليد الثقافية وزيادة ما لدينا من إحساس بعدم الاهتداء الروحي. بحيث أثار منتقدوالعولمة اعتراضات مؤداها أن النظام التجاري العالمي الجديد يلحق أضرارًا بالغة بالبيئة وحقوق العمال والمصالح المحلية، وفوق كل ذلك لا يلبي احتياجات السكان.

وبعد أن أصبح العالم يتجه نحومجموعة من الكوارثالبشرية والبيئية المحتملةفالاحتباس الحراري، والتدهور البيئي، وتزايد النموالسكاني والفقر، وفقدان التنوع البيولوجي، واتساع نطاق التصحّر، وما إلى ذلك من المشكلات البيئية، لا تنفصل عن مشكلات الرفاه البشري ولا عن عملية التنمية الاقتصادية بصورة عامة، إذ أن الكثير من الأشكال الحالية للتنمية ينحصر في الموارد البيئية التي يعتمد عليها العالم. ونظرا للارتباط الوثيق بين البيئة والتنمية أدى إلى ظهور مفهوم التنمية المستدامة[1]."

بحيثيكتسي هذا الموضوع بمختلف مفاهيمه، أهمية بالغة على المستوى العالمي. وقد لوحظ في الفترة الأخيرة، اهتمام دولي متزايد نحوالحاجة إلى التنمية المستدامة للوصول إلى مستقبل مستدام.

والدافع وراء ظهور هذا المفهوم هوإدراك أن عملية النمولا تكتفي في حد ذاتها لتحسين مستوى معيشة الأفراد بالقدر الذي يتسم بالعدالة في توزيع التنمية، بالإضافة إلى أن التركيز على البعد المادي لعملية النموقد تراجع ليحل محله البعد البشري والذي هوهدف التنمية وأداتها في نفس الوقت.

[1]-نوزاد عبد الرحمانالهيتي، التنمية المستدامة في المنطقة العربية: الحالة لراهنة والتحديات المستقبلية: مجلة الشؤون العربية، العدد125، دولة الكويت، سنة2006،ص99.

ينظر الجميع للتنمية المستدامة على أنها التنمية التي تسعى إلى تحقيق احتياجات الأجيال الحالية دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تحقيق احتياجاتها الخاصة.فالدارسون لوجهة النظر هذه يرون أن التنمية المستدامة تسعى من جهة إلى حماية الإنسان والبيئة بالاستعمال المسؤول للموارد ومن جهة ثانية إلى الاهتمام بذوي الموارد المحدودة أوالمنعدمة.

وما ينطبق على الاقتصاد الكلي ينطبق أيضا على الاقتصاد الجزئي، ذلك أن مفهوم التنمية المستدامة اقتحم عالم المؤسسة التي أصبحت مطالبة بالتوفيق بين أهدافها الاقتصادية والمتطلبات البيئية والاجتماعية كشرط لتحقيق نموها وضمان بقاءها.

يرى معظم الباحثين أن الاهتمام بالتنمية المستدامة من طرف المؤسسة الاقتصادية يعكس مستوى الوعي، حيث أن هذه البيئة الذي يتحلى به المسير خدمة لغايات وأهداف كل من يكوّن البيئة العامة المحيطة بالمؤسسة تكون بيئة مستقرة ومزدهرة إذا استطاعت المؤسسة أن تشبع رغبات كل الجهات التي تكون هذه البيئة وحققت لها الرضا. ومنه، يظهر جليا دور المسيرين في ضرورة إدماج أبعاد التنمية المستدامة في إدارة المؤسسات ويكون ذلك بتحقيق التوافق بين المصالح الخاصة للأطراف ذات المصلحة مع الهدف العام للمؤسسة. فمن هذا المنطلق، فإن أي مؤسسة اقتصادية تسعى إلى إدماج التنمية المستدامة في إداراتها، وجب عليها أن تأخذ بعين الاعتبار في قياس أداءها الآثار المترتبة عن أي نشاط تمارسه ومدى تأثيره على المجتمع الذي تنشط فيوسطه.

ولقد حاول بعض الباحثين والمهتمين تحديد المجالات الأساسية للأداء في الربحية والحصة السوقية والإنتاجية وتطوير الأفراد ورضا العاملين. ولكن مع التحديات الجديدة التي فرضها إدماج أبعاد التنمية المستدامة فيالإدارة ظهر مجال جديد للأداء والمتعلق بالمسؤولية الاجتماعيةللمؤسسة. فقد فرض هذا الأخير نفسه في وقت ساد فيه الاعتقاد أنه عندما يتعلق الأمر بتطبيق السياسات الاجتماعية والبيئية فإن ذلك يقلص من مستويات النمو الاقتصادي. إلا أن بروز مفهوم التنمية المستدامة أدى إلى التوفيق بين هذين

المعتقدين وذلك بتطبيق آراء وأفكار مبنية على مراعاة الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعيةفي آن واحد ودونالتفريط في أي واحد منها.

باعتبار أنأداءالمؤسسةلميعداقتصاديأومالياابلتطورليصبحأداءاشاملا، يراعيفيهكلامنالبعدالاقتصاديالمتمثلفي الأداءالماليوالاقتصاديكمايراعيأيضاالبعدالبيئيوالمجتمعيللمؤسسة. فانواقعالمؤسساتالاقتصاديةالعموميةالناشطةفيقطاعالاسمنتفيالجزائرنوعينمنالتحولات،ا لأولىتتمثلفيالتطوراتالتيتعرفهاالمجالاتالتكنولوجيةوالاقتصاديةوالاجتماعيةوالبيئيةالخا صة يمثل هذاالقطاعمنالنشاط،أماالثانيةفتتمثلفيالضغوطات التي تفرضها جميع الأطراف المعنيةبنشاطالمؤسسةوذلكقصدإرغامهاعلىإشباعرغباتهاوتلبيةمتطلباتهاويأتيعلىرأسهاال بيئةالطبيعية،الأمرالذييجعلهاغيرقادرةلوحدهاعلىالحكمعلىالأداءالحقيقيللمؤسسةالاقتصاد ية. [1]"

أهـــمـــية المـــــوضـــــوع:

تكمن أهمية هذا الموضوع في كونه يتناول بالدراسة والتحليل أحد المواضيع الهامة والحديثة المطروحة خصوصا منذ العشرية الأخيرة من القرن لماضي.فالمؤسسة الاقتصادية باعتبارها المصدر الرئيسي للثروة والأداة الفاعلة في اقتصاد أي دولة معنية بتطبيق أبعاد التنمية المستدامة حيث أن ذلك يتيح لها خدمة الاقتصاد وخدمة التنمية فيآن واحد عن طريق الاهتمام بالبيئة وبالمجتمع دون التفريط في هدفها الرئيسي الذي أنشئت من أجله وهو البعد الاقتصادي والمتمثل في تعظيم الأرباح.

[1]صلاح محمود الحجار ودواليا عبد الحميد صقر، نظام الادارة البيئيــة والتكنولوجيــة، دار الفكر العربي، جمهورية مصر العربية، 2005 ،ص125.

أسبـــــــــاب اختيـــــار الموضـــــــوع:

تعود أسباب اختيارنا لهذا الموضوع هوحداثة هذا المفهوم مفهوم التنمية المستدامة الذي أصبح سائدا في شتى مجالات الحياة وفي جميع أنحاء العالم، وذلك لما يكتسيه من مبادئ تعتبر هي الحل الأمثل لما يعيشه العالم اليوم من مشاكل اجتماعية واختلالاتبيئية وتدهور الأنظمة الاقتصادية باعتبار أن التنمية المستدامة هي تحقيق احتياجات الأجيال الحالية دون المساس بحقوق أجيال المستقبل.

كما ترجع أسبابنا الى حبنا لهذا الموضوعلما يحتويه من دراسات علمية ومعلومات قيمة تطلعنا فيها على ما تتسبب فيه اليد البشرية من أخطار مريعة كل يوم، واهتداءنا إلى أن تطبيق مبادئ التنمية المستدامة هي الحل الأمثل.

الصعوبات المتلقاة: لقد صادفتنا خلال عملية البحث العديد من الصعوبات التي حالت بيننا وبين التحري والبحث الجيد نظرا لشساعة هذا الموضوع، ومن بين هذه الصعوبات قلة المراجع، ضيق الوقت، قلة الدراسات الجزائرية المجرية حول هذا الموضوع.

الإشكالية المطروحة: نظرا لواقع المؤسسات الاقتصادية اليوم وأهميتها في تكوين مكانة الدولة المستقلة، وتزامنا مع ظهور مفهوم التنمية المستدامة الذي يعالج مختلف المجالات، الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ومحاولة إدماج هذا المفهوم في الجزائر ضمن أهم مؤسساتها:

فان السؤال الذي تتمحور حوله إشكالية البحث هو:

كيف يمكن للمؤسسة الاقتصادية تحقيق أبعادالتنمية المستدامة في الجزائر؟

المنهـــج المـــتبـــــــع:

وللإجابة عن هذه الإشكالية وجب إتباع المنهج الوصفي والتحليلي لانجاز هذا البحث.

تقـــسيـــــم البحـــــث :

ولدراسة هذا الموضوع اتبعنا الخطة التالية: حيث قسمنا بحثنا الى فصلين:

الفصل الأول: تناولنا فيه ماهية التنمية المستدامة وعلاقتها بالمؤسسة الاقتصادية، والذي تطرانا فيه إلى مبحثين يحتوي المبحث الأول : على ماهية التنمية المستدامة، أما المبحث الثاني : يضم علاقة المؤسسة الاقتصاديةبالتنمية المستدامة.

أما الفصل الثاني: فتطرقنا فيه إلى الوسائل التي تعتمد عليها المؤسسات الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة والتطرق لمثال عن صناعة الاسمنت في الجزائر، بحيث يحتوي هذا الفصل على مبحثين، يتجلى المبحث الأول: في المعايير والمواصفات القياسية الدولية وبعض المبادرات المحلية، أما المبحث الثاني، يحتوي على مثال عن صناعة الاسمنت في الجزائر.

الفـــصـــل الأول:

ماهية التنمية المستدامة وعلاقتها بالمؤسسة الاقتصادية

تمهيد:

استحوذموضوع التنمية المستدامةخلال العشرين سنة المنصرمة على اهتمام العالم، فعقدت من اجله القمم والمنتديات العالمية. ونتيجة لهذا الاستحواذ أصبحت التنمية المستدامة مطلبا أساسيا لتحقيق العدالة والإنصاف في توزيع مكاسب التنمية والثروات بين الأجيال المختلفة لشعوب المعمورة المختلفة.

كما أن مصطلح التنمية المستدامة يأخذ مفاهيم مختلفة حسب الوسط الذي يستعمله. وفي الأوساط ذات العلاقة بالمؤسسة الاقتصادية، فهناك من يرى أن التنمية المستدامة هي إدارة الجودة والبيئة والنزاهة وأخلاقيات الأعمال.

ومن خلال هذا الفصل سنحاول أن نعرج بالتفصيل على كل هذه العبارات المذكورة أعلاه مع وضعها في مكانها المناسب وربطها بالمؤسسة الاقتصادية. فقبل التطرق إلى علاقة المؤسسة الاقتصادية بالتنمية المستدامة التي ستكون محور المبحث الثاني لابد من تناول في المبحث الأول مفهوم التنمية المستدامة ومختلف أبعادهاوفي إطارها الزمني من خلال تفصيل كل من النموالتنمية والتنمية المستدامة. أما في البحث الثاني سنحاول التطرق إلى علاقة المؤسسة الاقتصادية بالتنمية المستدامة وذلك من خلال التعريف بالمسؤولية الاجتماعية للشركات ومحاولة تبيان العلاقة الارتباطية بين المؤسسة الاقتصادية والتنمية المستدامة مرورا إلى آخر نقطة وهي أهمية هذه المسؤولية الاجتماعية وكيفية مراعاتها من طرف المؤسسة الاقتصادية.

المبحث الأول : ماهية التنمية المستدامة

أطلق على التنمية المستدامة مجموعة من المصطلحات منها التنمية التضامنية والتنمية البشرية والتنمية المتواصلة والتنمية الشاملة والتنمية الايكولوجية وغيرها، والتقى الجميع على توحيد المصطلحات في مصطلح واحد وهوالتنمية المستدامة.فمن خلال هذا المبحث سنقوم بدراسة مفهوم التنمية المستدامة، ولكن قبله وجب تناول كل من مفهوم النموو التنمية.

المطلب الأول : مفهوم التنمية المستدامة

مع التطور الذي عرفه الفكر الاقتصادي كان الاهتمام منصبا فقط على ظاهرة ومفهوم النموالاقتصادي إلا أن الاهتمام المتزايد بالتنمية لم يكن إلا بعد الحرب العالمية الثانية حيث دخل هذا المفهوم في الفكر الاقتصادي، لكن هذا الاهتمام كان مركزا حول الكيفية التي يتم بها تنمية الدول المتخلفة، أي أن تلك الدول لم تصل اقتصادياتها إلى مستوى الدول الصناعية آنذاك.

وابتدءا من السبعينات من القرن الماضي شهد مفهوم التنمية ثورة، فإلى جانب المعنى الذي كان محصورا في البعد الاقتصادي والاجتماعي، فقد تم إلحاق مصطلحات جديدة بالتنمية وأصبحت من أهم هذه المصطلحات المتداولة في أدبيات التنمية.ومن أهمها ما اصطلح على تسميته بالتنمية المستدامة. [1] "

وتتكون هذه العبارة من كلمتين:

التنمية: هذاالمصطلح ظهر بعد الحرب العالمية الثانية وبالاخص بعد ظهورالدول المستقلة حديثا (التي كانت عبارة عن مستعمرات) وتعني إحداث تغيرات في جميع مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لتكون في مستوى تطلعات هذه الشعوب بمعنى آخر(التنمية الاقتصادية هي العملية الهادفة إلى القضاء على التخلف وتطوير

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2003 صفحة11.

مختلف فروع الاقتصادالوطني عبر الاستفادة من احد الوسائل التكنولوجية واستخدامها في شتى الميادين الإنتاجية لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وثقافية).

المستدامة: دائما حاضرا ومستقبلا. [1] "

الفرع الأول: الإطار المفاهيمي

بحيث سنتطرق في هذا الإطارإلى كل من مفهوم النموالاقتصادي والتنمية والتنمية المستدامة.

I) مفهوم النموالاقتصادي: يعرف النموالاقتصادي على انه"حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن. "[2]ومتوسط الدخل هو"الدخل الكلي نسبة إلى عدد السكان، أي أن النموالاقتصادي يشير لنصيب الفرد في المتوسط من الدخل الكلي للمجتمع. [3]"،ويعرف أيضا على انه "الزيادة المضطرة في إمكانيات الاقتصاد على إنتاج السلعوالخدمات التي يرغبها المجتمع. "

كما يعرف النموالاقتصادي انه زيادة حصة الفرد من الناتج الإجمالي المحلي الحقيقي مع مرور الوقت وخذا لا يعني أن التنمية التي تلاحظ في وقت من الأوقات هي تنمية مستدامة[4]"ومن هذهلتعاريف يتبين أن النموالاقتصادي هو:

1/قدرة الاقتصاد في التوسع في إنتاج السلع والخدمات.

2/ ينظر إلى النمومن زاوية واحدة وهي النموفي الطاقة الإنتاجية، والتي تعتبر مسالة حيوية ويراها البعض أنها مرادفة لعملية النموالاقتصادي.

---

[1] دكتور خبابه عبد الله، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة-الجزائر، دار الجامعة الجديدة، ص116.

[2] فس المرجع السابق، صفحة11.

[3] أسامة الدباغ واثيلعبد الجبار الجومرد، مقدمة في الاقتصاد الكلي، دار المنهاج للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2003، صفحة399

[4] إشكالية تطوير المؤسساتالصغيرة والمتوسطة وعلاقتها بالتنمية المستدامة، مذكرةتخرج لنيل شهادة الماجيتسر في العلوم الاقتصادية، جامعة أبوبكر بلقا يد تلمسان، ص26

3/أن النموالفعلي للاقتصاد لا يتوقف على النموفي قدرته على إنتاج السلع والخدمات فحسب، بل يعتمد أيضا على مدى الاستعمال الفعلي لتلك الطاقة المتزايدة.

ولقياس النموالاقتصادي يتم استخدام جملة من المؤشرات منها النسبة المئوية لنموالناتج المحلي الإجمالي والزيادة في رأس المال والتقدم التكنولوجي وتحسن مستوى التعليم، هذه الأسباب الرئيسية للنموالاقتصادي. إلا انه يعاب على هذه المؤشرات غياب التجانس فيما بينها. ونتيجة لذلك، فان الاقتصاديين يتبنون مسالة الرفاه الإنساني للتعبير عن مستوى النمولاقتصاديات الدول.وهذا الأخير يعني مقدار النموفي نصيب الفرد من الدخل الحقيقي.في هذا الصدد يكون هناك شبه اتفاق بين جمهور الاقتصاديين على ربط الرفاه الاقتصاديالمادي بمدى توفر السلع والخدمات. وبالتالي فانه من اجل تحقيق النموالاقتصاديفانه يتوجب الاستمرارفي إنتاج المزيد من السلع والخدمات ذات القيمة. ذلك انه في حساب مستوى الرفاه الاقتصادي المادي فانه يتطلب مراعاة ليس فقط النموفي القدرة الإنتاجية للاقتصاد بل أيضا معدل نموالسكان، إذ لا يمكن إن يحدث تحسن في المستوى المعيشي للفرد إذا كان معدل نموالسكان يزيد في المتوسط عن معدل نموالإنتاج أوالطاقة الإنتاجية.

II)مفهوم التـنـــمـــية:

منذ ادم سميث ومفهوم النمووالتنمية تشغل اهتمام رجال الفكر الاقتصادي الا هذا الاهتمام بلغ ذروته في الخمسينات من القرن الماضي مباشرة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وحصول دول عديدة من افريقيا وآسيا على استقلالها السياسي.فعند ظهور اقتصاد التنمية في تلك الحقبة من الزمن، كان يعتقد "أن مصطلحي النموالتنمية استخدما كمرادفين لبعضهما، وخاصة في الأدبيات الاقتصادية الأولى.

فكلاهما يشير إلى معدل زيادة في الناتج القومي الاجمالى الحقيقي خلال فترة زمنية طويلة[1]". ولكن مع التطور الذي شهده الفكر الاقتصادي بدا الاقتصاديون يميزون بين

[1]مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، دائر وائل للنشر، عمان، الاردن، 2007، ص 124.

النموالاقتصادي والتنمية الاقتصادية. حيث أصبح يرى معظم الاقتصاديين أن" مفهوم التنمية الاقتصادية يختلف في الفكر الاقتصادي عن النمولطبيعة الفوارق الموجودة بينهما، فالتنمية الاقتصادية أوسع من النموالاقتصادي وهي تلقى الاهتمام البالغ في نشاط الاقتصاديين في جميع أنحاء العالم وبالأخص التنمية."[1]

1.2 المفهوم التقليدي للتنمية: التنمية الاقتصادية

يرتبط مصطلح التنمية بجميع مجالات حياة الإنسان. "فيستعمل على سبيل المثال عندما يتم التعبير على حجم نموالإنسان أوعلى نموذكاءه.ومن جهة أخرى، باستعمال مصطلح التنمية يتم الإشارة إلى ظاهرتين.فالأولى يقصد بها الانتشار، أما الثانية فيقصد بها النمو. ولعل ابرز أمثلة على الظاهرة الثانية هي نمونشاط معين أونمودولة ما. لذا تعرف التنمية لغويا على أنها "المرور من وضع بسيط ومؤقت إلى وضع اشد تعقيدا وأكثر استقرارا.

وفي معظم القواميس يتم ربط مصطلح التنمية عندما يتم التعبير عن اقتصاد الدول.فتعرف التنمية على أنها "عملية تحسين نوعي ودائم للاقتصاد ولطرق سيره.وفي علم الاقتصاد، تعرف التنمية على أنها " التوليف بين التغيرات الذهنية والاجتماعيةلمجتمع ما، مما يجعله قادرا على الرفع من ناتجة الحقيقي الكلي بصفة دائمة ومتراكمة.[2]"ونجد أن التنمية تعني "قدرة الاقتصاد القومي والتي ظروفه الاقتصادية الأولية ساكنة نوعا ما لفترة طويلة على توليد زيادة سنوية في الناتج القومي الإجمالي لهذا الاقتصاد بمعدلات تتراوح ما بين5٪ و7٪ أوأكثر من ذلك.[3]" كما يمكن تعريف التنمية الاقتصادية على أنها" تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل، هذا

[1] الطيب داودي، الإستراتجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية، دار الفجر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص5.

[2] التحكم في الاداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في ظل تحديات التنمية المستدامة.رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،جامعة فرحات عباس ،سطيف،ص7.

[3] ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، ترجمة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود، دار المريخ، المملكة العربيةالسعودية، 2006، ص51.

فضلا عن زيادة رأس مال المتراكم في المجتمع على مر الزمن. [1]" ومن هذه المفاهيم الخاصة بالتنمية "هي التقدم والتطور والتحديث وربما التصنيع. ويرجع ذلك إلى أن البلدان التي حققت الدرجة العليا في التنمية هي الدول المتقدمة والمتطورة والحديثة والصناعية. [2]"

2. 2المفهوم الحديث للتنمية: التنمية البشرية

لقد أدى فشل مجهودات التنمية إلى تراجع المفهوم التقليدي للتنمية الذي يرتكز على الجانب الاقتصادي لحساب مفاهيم حديثة لنفس المصطلح. فبرزت على الساحة محاولات لتحليل وتعريفها من خلال منظور اجتماعي أنساني تعمل على توفير الاحتياجات الأساسية للإنسان الغذاء والسكن والصحة والتعليم والعمل، انطلاقا من ان التنمية لا تقتصرفقط على البعد الاقتصادي بل هي اشمل من ذلك حيث تراعي أيضا الأبعاد الاجتماعية منها القدرة على تلبية الحاجيات الأساسية للمجتمع والقضاء على اللامسواة والتقليل من الفقر والبطالة، وهي ما تسمى بالتنمية البشرية.

وقد فرض مصطلح التنمية البشرية نفسه في الخطاب الاقتصادي والسياسي على مستوى العالم بأسره وخاصة منذ التسعينات، كما لعب البرنامج الانماءي للأمم المتحدة وتقاريره السنوية عن التنمية البشرية دورا بارزا في نشر وترسيخ هذا المصطلح.

يقترح هذا البرنامج تعريفا جيدا للتنمية البشرية حيث يراها أنها "عملية تهدف إلى زيادة الخيارات المتاحة أمام الناس، وترتكز تلك الخيارات الأساسية في أن يحيا الناس حياة طويلة خالية من العلل وأن يكتسبوا المعرفة وأن يحصلوا على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة.ومن ثم فان للتنمية جانبان، الأول هوتشكيل القدرات البشرية مثل تحسين الصحة والمعرفة والمهارات. والثاني يتمثل في انتفاع الناس بقدراتهم

[1]محمد عبد العزيز عجمية ومحمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية: مفهومها ونظرياتها وسياساتها، الدار الجامعية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2004، ص.20.
[2]رشاد احمد عبد اللطيف، التنمية الاجتماعية، دار الوفاء للطباعة والنشر، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2007، ص6.

المكتسبة في المجالات الشخصية أوالإنتاجية أوالثقافية أوالاجتماعية أوالأساسية. ولكي تكون التنمية البشرية ناجحة فانه لابد من تواجد توازن دقيق بين هذين الجانبين. [1]"

كماأن هناك من يعرف التنمية البشرية على أنها "نظرية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية تجعل الإنسان منطلقها وغايتها، وتتعامل مع الأبعاد البشرية والاجتماعية باعتبارها العنصر المهيمن. وتنظر للطاقات المادية باعتبارها شرط من شروط تحقيق التنميةفهدف هذه التنمية هوخلق بيئة تمكن الإنسان من التمتع بحياة طويلة وصحية وخلاقة. [2] "

وللاقتصادي امارتا صن نظرته الخاصة للتنمية البشرية، اذ يرى أن"المضمون الحقيقي للتنمية هوالحرية سواء تعلق الأمر بالحيرة بمعناها السلبي كالحرية من الفقر مثلا أوالحرية بمعناها الايجابي كحرية المرء على اختيار نوع التي يرغب فيها. [3] "

من مجموع التعاريف المقدمة للتنمية البشرية يتبين إن مصطلح التنمية البشرية يؤكد مايلي:

- إن الإنسان هوأداة وغاية التنمية حيث تعتبر التنمية البشرية النموالاقتصادي وسيلة لضمان تحقيق الرخاء لهذا الأخير

- إن التنمية البشرية تستدعي النظر إلى الإنسان هدفا في حد ذاته حين تتضمن العمل على الوفاء بحاجته الإنسانية في النمو

- إن الإنسان هومحرك الحياة في مجتمعه ومنظمها ومطورها ومجددها

- إن هدف التنمية تعني تنمية الإنسان في مجتمع ما بكل أبعاده الاقتصادية والسياسية وطبقاته الاجتماعية، واتجاهاته الفكرية والعلمية والثقافية

---

[1] رنامج الأمم المتحدة الانماءية، تقرير التنمية البشرية لعام 1990، نيويورك، جامعة اكسفدور، القاهرة، وكالة الأهرام للإعلان، ص19.

[2] كمال رزيق، التنمية المستدامةفي الوطن العربي من خلال الحكم الصالح والديمقراطية، مجلة العلوم الإنسانية، السنة الثالثة، العدد25، 2002، ص3.

[3] عبد الرزاق العاقل، قراءة في كتاب التنمية حرية لامرتا صن، ترجمة شوقي جلال، مجلة دراسات، عمان الاردن، العدد15، السنة الرابعة، 2003، ص210.

ومن الباحثين من يرى أن التنمية هي[1]:

1)**التنمية كرديف للنموالاقتصادي:** امتدت هذه المرحلة تقريبا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى منتصف العقد السادس من القرن العشرين وكانت التنمية في هذه المرحلة تقاس بمؤشر نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، ويستخدم هذا المؤشر في الوقت نفسهمقياسا لمدى النموالاقتصادي المتحقق.

2)**التنمية بالمعنى النموالتوزيع:** ركزت التنمية في هذه المرحلة التي غطت الفترة من منتصف الستينات وحتى مطلع العقد السابع من القرن العشرين على مشكلات الفقر والبطالة واللامساواة.وذلك لان مفهوم التنمية لم يعد يعني في هذه المرحلة كم النموالاقتصادي، وإنما أيضا كيفية توزيع هذا النموعلى السكان والمناطق داخل الدولة الواحدة، واستخدم في سبيل ذلك مؤشرات جديدة في قياس التنمية إلى جانب مؤشر متوسط نصيبالفرد من إجمالي الناتج المحلي.

3)**التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة:**

امتدت هذه المرحلة تقريبا من منتصف السبعينات إلى النصف الثاني من عقد الثمانينات من القرن العشرين، وظهر في هذه المرحلة مفهوم التنمية الشاملة التي تعني تلك التنمية التي تهتم بجميع جوانب حياة المجتمع، وتصاغ أهدافها على أساس تحسين ظروف السكان العاديين وليس من اجل زيادة معدلات النموالاقتصادي فقط، وكانت هذه التنمية تقاس باستخدام المؤشرات الأنف ذكرهافي الراحل السابقة إلى جانب مجموعة من المؤشرات الخاصة بالتغذية والصحة والسكن والتعليم.

ومما سبق يتضح إن التنمية تهدف إلى مايلي:

1) إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين، بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على النموالذاتي المستمر بمعدل يتضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات

[1]ماجدة أبوزنط، قياس التنمية المستدامة ومعاييرها، مجلة الزيتونة للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلومالإنسانية، الأردن، المجلد3، العدد1، 2005، ص72.

المستجدة لاعضاءه بالصورة التي تكفل زيادة درجة إشباعه لتلك الحاجة عن طريق الترشيدالمستمرلاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وحسن توزيع عائد ذلك الاستغلال.

2) التنمية في جوهرها تغير اجتماعي قد يؤدي إلى تغيرات بنائية مما يطلب بالضرورة التنظيم والتنسيق بين مختلف نواحي التنمية لمساعدة المجتمعفي عملية إعادة تكامله.

3) التنمية تتناسب مع كل مجتمع ويفترض ذلك ليس فقط القدرة على اختيار نمط ما من التنمية ولكن أيضا ضمان هذا النمط.

4) التنمية عملية تعاونية وهذا لا يعني إن الجهد القومي يستطيع وحده أن يحقق استقلالا كاملا ولكن تكون التنمية بالضرورة تعاونيا تستلزم التنسيق والتكامل بين البلد الواحد والتعاون بين مجموعة البلدان النامية وبمساهمة إضافية من البلدان المتقدمة.

5) التنمية عملية تكاملية تربط بين مختلف القطاعات السكانية والمجتمعية والإنتاجية والخدمية فضلا عن التكامل بين العرض والطلب القوميين.

6) التنمية تعتمد على المشاركة الواعية لكافة أفراد المجتمع في وضع وتحديد أهدافها وبرامج تنفيذها.

7) التنمية تقوم على الابتكار والإبداع لمواجهة الاحتياجات الحقيقة للسكان وذلك فيما يتعلق بالتكنولوجيا المستخدمة وتطويرها وتأصيلها لمصلحة المجتمع.

III) التنمية المستدامة: مع اشتداد تنامي الوعي لدى الدول والهيئات والمؤسسات والأفراد بقضايا البيئة والمجتمع، ظهر مفهوم جديد للتنمية اصطلح على تسميتهبالتنمية المستدامة والذي تبلورت خطوطه في مؤتمر ستوكهولم 1972. ومع نشر تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية المسماة بلجنة بروتيلاند 1987 تم تبني مصطلح التنمية المستدامة بشكل رسمي ودائم وهذا بالرغممن وجود محاولات عديدة لإعطاء مصطلحات مرادفة للتنمية المستدامة.

وقد برزت محاولات لتعريف التنمية المستدامة وهذه المحاولاتما تزال متواصلة منذ سنة 1987، إلا انه يكاد يكون هناك إجماع حول فكرة مفادها مدام أن التنمية المستدامة مفتقدة لأساس نظري فكل التعريف تبقى مجرد محاولات.

وفي مايلي بعض التعاريف.

عرفت لجنة بروتيلاند التنمية المستدامة على أنها التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار حاجات المجتمع الراهنةبدون المساس بحقوق الأجيال القادمة في الوفاء باحتياجاتها.واتفقت دول العالم في مؤتمر الأرض عام 1992 على تعريف للتنمية المستدامة في المبدأ الثالث الذي اقره مؤتمر البيئة والتنميةفي ري ودي جاني روالبرازيلية عام 1992 على "أنها ضرورة انجاز الحق في التنميةبحيث تتحقق على نحومتساوالحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل. "[1]وعرفت على أنها "نتيجة تفاعل مجموعة في أعمال السلطات العمومية والخاصة بالمجتمع من اجل تلبية الحاجات الأساسية والصحية للإنسان. وتنظم تنمية اقتصادية لفائدتهوالسعي إلى تحقيق انسجام اجتماعي في المجتمع بغض النظر عن الاختلافات الثقافية اللغوية والدينية للأشخاص ودون رهن مستقبل الأجيال القادمة على تلبية حاجيتها. "[2]وعرفت كذلك أنها "عملية مجتمعية واعية ودائمة موجهة وفقة إرادة وطنية مستقلة من اجل إيجاد تحولات هيكلية وأحداث تغيرات سياسية واجتماعية واقتصادية تسمح بتحقيق نمومطرد لقدرات المجتمع المعنيوتحسين مستمر لنوعية الحياة فيه. [3] " وتعرف على أنها وضع جملة من الأهداف يتم من خلالها التركيز على الأمد البعيد بدل من الأمد القصير وعلى الأجيال المقبلة بدل الأجيال الحالية وعلى كوكب الأرضبدل من دول وأقاليم منقسمة وعلى تلبية الحاجيات الأساسية وكذلك على الإفراد والمناطق والشعوب المنعدمة الموارد والتي تعاني

[1]ماجدة أبوزنط وعثمان محمد غنيم، التنمية المستدامة من منظور الثقافة العربية الإسلامية، مجلة دراسات العلوم الادراية، مجلة علمية محكمة تصر عن عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، المجلد36، العدد1، كانون الثاني(جانفي)2009، ص23.

[2]كمال رزيق، نفس المرجع السابق، ص3.

[3]سحر قدوري الرافعي، التنمية المستدامة مع تركيز خاص على الإدارة البيئية: إشارة خاصة للعراق، أوراق عمل المؤتمرالعربي الخامس للإدارة البيئية المنعقد في الجمهورية التونسية في سبتمبر 2006، المنظمة العربية للإدارة- جامعة الدول العربية، 2007، ص24.

من التهميش.وعرفتها اللجنة العالمية للبيئة والتنمية بأنها "التنمية التي تقضي بتلبية الحاجيات الأساسية للجميع وتوسيع الفرصة أمام المجتمع لإرضاء طموحاتهم إلى حياة أفضل ونشر القيم التي تشجع أنماطا استهلاكية ضمن حدود الإمكانات البيئية التي يتطلع المجتمع إلى تحقيقها بشكل معقول.[1]" ومن التعريف أنها "تعبير عن التنمية التي تتصف بالاستقرار والتواصل، وهي ليست واحدة من تلك أنماط التنمية التي درج العلماء على إبرازها، مثل التنمية الاقتصادية، أوالتنمية الاجتماعية، أوالثقافية، بل هي تشمل هذه الأنماطكافة فهي تنمية تنهض بالأرض ومواردها، وتنهض بالموارد البشرية وتقوم بها، فهي تنمية تأخذ بنظر الاعتبار البعد الزمني وحق الأجيال القادمة في التمتع بالموارد الأرضية[2]" وقد عرفت أيضا على أنها "لا يمكن أن تكون تنمية اقتصادية دون تنمية اجتماعية وإن العولمة الاقتصادية مستحيلة دون انتهاج تصرفات مسؤولة اتجاه البيئة.

بالإضافةإلى كامل التعاريف المقدمة أعلاه، فهناك من يذهب إلى ابعد من ذلك في تفصيل مفهوم التنمية المستدامة، حيث أن احد الباحثين يرى انه يندرج تحت مختلف مفاهيم التنمية المستدامة عدد من القضايا الهامة أهمها:

- إن التنمية المطلوبة لا تسعى إلى تقدم بشري موصول في أماكن قليلة ولسنوات معدودة بل للبشرية جمعاء وعلى امتداد لمستقبل البعيد
- إن هذه التنمية هي تنمية تفي باحتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على توفير احتياجاتها
- إن مستويات المعيشة التي تتجاوز الحد الأدنىالأساسي من الاحتياجات لا يمكن إدامتها عندما تراعي مستويات الاستهلاك في كل مكان متطلبات الإدامة على المدى البعيد
- إن الاحتياجات كما يتصورها الناس تتحدد اجتماعيا وثقافيا، ومن ثم فان التنمية المستدامة تتطلب انتشار القيم التي تشجع مستويات الاستهلاك التي لا تتخطى حدود الممكن بيئيا.

[1] عثمان محمد غنيم وماجدة أبوزنط، ، نفس المرجعالسابق، ص76.
[2] نوزاد عبد الرحمانالهيتي، التنمية المستدامة في المنطقة العربية: الحالة لراهنة والتحديات المستقبلية: مجلة الشؤون العربية، العدد125، دولة الكويت، سنة2006، ص103-104.

وعند قيامنا بتحليل مختلف التعريف المذكورةأعلاه يتبين لنا أن ما تشمل عليه التنمية المستدامة هو:

1. التركيز على العنصر الاجتماعي بحيث يمكن للفقراء الحصول بنفس الحظوظ على المورد التي تسمح لهم بتحقيق التنمية.
2. تدمج التنمية عنصرا ثانيا وهوالأخذ بعين الاعتبار طول الأمد. هذا العنصر كان مغفلا تماما في الممارسات الاقتصاديةوالاجتماعية التقليدية.
3. هناك تنسيق جديد بين الإشكاليات الدولية العالمية والأفاق الوطنية فهناك رؤية موحدة مبنية على عمليات تعاون في عالم يشتد بالتنافسية (المنافسة).
4. من الضروري وجود نوعين من التضامن: التضامن عبر الزمن وتضامن خاص بالحاضر[1]".

وقد عرفتها المادة 04 من قانون رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة أنها"مفهوم يعني التوفيق بين تنمية اجتماعية واقتصادية قابلة للاستمرار وحماية البيئة، أي إدراج البعد البيئي في إطار تنمية تضمن تلبية حاجات الأجيال الحاضرة والأجيال المستقبلية [2]".

وكخلاصة لهذا المطلب، نورد جدولا اقترحه احد الباحثين يلخص فيه التطور التاريخي لكل من مفهوم النموالتنمية والتنمية المستدامة.

[1] التحكم في الاداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في ظل التنمية المستدامة،نفس الرجع السابق،ص14

[2] قانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 جمادى الأول عام 1424، الموفق 19 يوليوسنة 2003، يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.

الشكل رقم 01:

المرحلة	مفهوم التنمية	الفترة الزمنية/بصورة تقريبية	محتوى التنميةودرجة التركيز	أسلوب المعالجة	المبدأ العام للتنمية بالنسبة للإنسان
1	التنمية=النمو الاقتصادي	نهاية الحرب العالمية الثانية- منتصف ستينات القرن العشرين	اهتمام كبير ورئيس بالجوانب الاقتصادية- اهتمام ضعيف بالجوانب الاجتماعية- إهمال الجوانب البيئية	معالجة كل جانب من الجوانبمعالجة مستقلة عن الجوانب الأخرى(افتراض عدم وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب مجتمعة)	الإنسان هدف التنمية (تنمية من أجل إنسان)
2	التنمية= النمو الاقتصادي + التوزيع العادي	منتصف الستينات- منتصف سبعينات القرن العشرين	اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية- اهتمام متوسط بالجوانب الاجتماعية- اهتمام ضعيف بالجوانب البيئية	معالجة كل جانب من الجوانبمعالجة مستقلة عن الجوانب الأخرى (افتراض عدم وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب مجتمعة)	الإنسان هدف التنمية/تنمية من أجل إنسان الإنسان وسيلة التنمية/ تنمية الإنسان

3	التنمية الشاملة= الاهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية بالمستوى نفسه	منتصف السبعينات- منتصف ثمانينات القرن العشرين	-اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية- اهتمام كبير بالجوانب الاجتماعية- اهتمام متوسط بالجوانب البيئية	معالجة كل جانب من الجوانبمعالجة مستقلة عن الجوانب الأخرى(افتراض عدم وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب مجتمعة)	الإنسان هدف التنمية/تنمية من أجل إنسان الإنسان وسيلة التنمية/ تنمية الإنسانالإنسان صانع التنمية/ تنمية بوساطة الإنسان
4	التنمية المستديمة= الاهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بالمستوى نفسه	النصف الثاني من ثمانينات القرن العشرين وحتى وقتنا الحاضر	اهتمام كبير بالجوانب الاقتصادية- اهتمام كبير بالجوانب الاجتماعية- اهتمام كبيربالجوانب البيئية- اهتمام كبيربالجوانب الروحية والثقافية	معالجة كل جانب من الجوانبمعالجة مستقلة عن الجوانب الأخرى(افتراض عدم وجود تأثيرات متبادلة بين الجوانب مجتمعة)	الإنسان هدف التنمية/تنمية من أجل إنسان الإنسان وسيلة التنمية/ تنمية الإنسان الإنسان صانع التنمية/ تنمية بوساطة الإنسان

المصدر: عثمان محمد غنيم وماجدة احمد أبو زنط، التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار صفاء، عمان الأردن، 2006، ص3

الفرع الثاني : المراحل التاريخية لتطور مفهوم التنمية المستدامة

هناك من يرجع نقطة بداية الاهتمام بالتنمية المستدامة إلى تقرير نادي روما لعام1972، ففي سنة 1968 تم إنشاء نادي روما الذي يعتبر نقطة البداية في التفكير حول التنمية المستدامة خاصة بعد نشره سنة 1972 لتقريره الشهير المعنون"حدود النمو" والذي اعتبره المختصون على انه نقطة الانطلاق في التفكير في المساءل البيئية، وفي نفس الفترة شرع خبراء اقتصاديون من العالم بأسره في البحث في الترابطات الموجودة بين البيئةوالنموالاقتصادي حيث إلى انه بالإمكان صياغة وتطبيق استراتيجيات تنموية تربط بين البعدين الاقتصادي والاجتماعي تحقق في آن واحد المساواة في توزيع الثروات وأكثر احتراما وحماية للبيئة[1]". وهناك من يرجعه لسنة 1978"فحسب المعلومات المتوفرة ظهر لفكرة التنمية المستدامة لأول مرة عام 1987 في تقرير بروتيلاند الذي نشرته اللجنة العالمية للبيئةوالتنمية. بعد هذا التقرير قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام1989 التحضير لمؤتمر ريودي جانيروالذي كان الهدف الأساسي منه تحديد استراتيجيات وتدابير للحد من آثار تدهور البيئةوالقضاء عليها، ودعم التنمية المستدامة والسليمة بيئيا. [2]"

كما يرجع آخرون بداية الشروع في التفكير في التنمية المستدامة إلى السنوات العشرين من نفس القرن.

فرغم "الحداثة النسبية لفكرة التنمية المستدامة إلا انه يمكن القول أن لها تاريخا مشتقا من مجموعة الأفكار الذهنية الواردة في بعض الكتابات الاقتصادية، وان لوحظ أن هذا التطور لم يمر بشكل منظم وموثق[3]".

---

[1] Observatoire de la responsabilité sociale des entreprises, Développement durable : un défi pour les managers, Edition AFNOR ,2004 ,P7.

[2] الأمم المتحدة: اللجنة الاقتصادية لإفريقيا-المركز الانماءي دون الإقليمي لشمال افرقيا، وضع واستخدام المؤشرات القابلة للتطبيق فيما يتعلق بالأمن الغذائي والتنمية المستدامة، المغرب 13-16 مارس2001، ص1.

[3] عبد الباسط وفا، التنمية السياحية المستدامة بين الستراتيجيات والتحديات العامية المعاصرة، دار النهضة العربية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2005. ص5.

ويواصل نفس الباحث سرده للجذور التاريخية لظهور مفهوم التنمية المستدامة مميزا بين أربعة مراحل:

1) المرحلة الأولى: ترجعإلى الفكر الاقتصادي الذي تعرض منذ عقود لمسالة التنمية المستدامة بطريقة غير مباشرة من خلال دراسة التناقض المتولد عن تراكم الثروات وكذلك ضرورة إدخال التكلفة الاجتماعية لنشاط المشروع في حساباته الاقتصادية وأخيرامسؤولية البشر عن المخاطر العظمى عقب اختراع القنبلة الذرية التي تضع الوجود البشري ذاته على المحك، فهذه المسؤولية تأسست على مبدأ الاحتياط.

2) المرحلة الثانية: تتصل بالاهتمام المؤسسي الدولي من قبل المنظمات الدولية المعنية بالأمروالتي تعود إلى الثمانينات من القرن الماضي بنشر تقرير بروتيلاند سنة1987 والذي يمثل الوثيق المرجعية الأساسية للتنمية المستدامة.

3) المرحلة الثالثة: تتصل بالاهتمام المؤسسي الدولي من قبل المنظمات الدولية المعنية بالمر والتي تعود الى الثمانينات من القرن الماضي بنشر تقرير بروتيلاند سنة1987 والذي يمثل الوثيقة المرجعية الأساسية للتنمية المستدامة.

4) المرحلة الرابعة: تتصل بحدوث التقارب بين إشكاليتي النموالبيئة والتي توصلت إليها القمة العالمية للتنمية المستدامة في جوهانسبورغ سنة2004. فخلال هذه القمة بدا الجدل الاقتصادي حول إشكاليات النمويتخذ منحنى جديد، فقد اتضح أن بعض النماذج التنموية تنطوي على إفسادالبيئةوبالعكس، فان البيئة الفاسدة تشكل عقبة لإمكانيات التنمية مما يستوجب البحث عن طريقة لتحقيق الانسجام بين الإشكاليتين، وهوما أدىإلى ظهور فكرة التنمية المستدامة كحل لهذه الأزمة.

مهما كانت الآراءوالأفكار حول نشأةوتطور مفهوم التنمية المستدامة فقد يكون هناك إجماع بين الباحثين في الموضوع على أن المراحل التي تطورت بها التنمية المستدامة هي كالتالي:

1. في سنة 1968 إنشاء نادي روما الذي يعد أول فكرة لظهور الاهتمام بالبيئةوبالتالي التنمية المستدامة. لقد ضم هذا النادي عدد من العلماء والمفكرين

والاقتصاديين وكذا رجال أعمال من مختلف أنحاء العالم، دعا هذا النادي إلى ضرورة إجراءأبحاث تخص مجالات التطور العلمي لتحديد النموفي الدول المتقدمة.

2. في سنة1972 ينشر نادي روما تقريرا مفصلا حول تطور المجتمع البشري وعلاقة ذلك باستغلال الموارد الاقتصادية، وتوقعات ذلك حتى سنة 2010، ومنأهمنتائجه هوانه سيحدث خلل خلال القرن الواحد والعشرين بسبب التلوث واستنزاف الموارد الطبيعية وتعرية التربة وغيرها.

3. نشر جاي فورستر دراسة بعنوان حدود النموالتي تضمنت نموذجا رياضيا لدراسة خمسة متغيرات أساسية بارزة وهي استنزاف الموارد الطبيعية، النموالسكاني، التصنيع، سوء التغذية، تدهور البيئة. حيث أبرزت هذه الدراسة اتجاهات هذه المتغيرات الخمسة وأثرها على الكوكب الأرضيوذلك لمدة ثلاثين سنة.

4. في شهر جويلية1972 انعقدت قمة الأمم المتحدة حول البيئة في ستوكهولم، حيث تم من خلالها عرض مجموعة من القرارات الخاصة بالتنمية الاقتصادية وضرورة الترابط بين البيئة والمشكلات الاقتصادية.

5. في سنة1982 وضع برنامج الأمم المتحدةللبيئة تقريرا عن حالة البيئة وكانت أهمية التقرير انه مبني على وثائق علمية وبيانات احصاءية أكدت الخطر المحيط بالعالم.وقد أشار هذا التقرير إلى إن أكثر من25ألف نوع من الخلايا النباتية والحيوانية كانت في طريقها إلى الانقراض وإن ألوفا غير معروفة يمكن أن تكون قد اختفت نهائيا. كما أفاد التقرير إن الأنشطة البشرية أطلقت عام1981 في الهواء 990مليون طن من أكسيد الكبريت و68 مليون طن من أكسيد النتروجين و57مليون طن من المواد الدقيقة العالقة، و177مليون طن من أكسيد النتروجين و57 مليون طن من المواد الدقيقة العالقة، و177مليون طن من أول أكسيد الكربون من مصادر ثابتة ومتنقلة. [1] "

6. في اكتوبر1982 أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة الميثاق العالمي للطبيعة، الهدف منه توجيه وتقويم أي نشاط بشري من شانه التأثير على الطبيعة، ويجب الأخذ بعين الاعتبار النظام الطبيعي عند وضع الخطط التنموية.

[1] التحكم في الاداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في ظل التنمية المستدامة،نفس الرجع السابق،ص18

7. في افريل1987 قدمت اللجنةالدولية للبيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة تقريرا بعنوان "مستقبلنا المشترك"ويعرف كذلك بتقرير بروتيلاند حيث اظهر التقرير فصلا كاملا عن التنمية المستدامة، وتم بلورة تعريف دقيق لها، وأكد التقرير على انه لا يمكننا الاستمرار في التنمية بهذا الشكل ما لم تكن التنمية قابلة للاستمرار ومن دون ضرر بيئي.

8. في جوان 1992انعقدت قمة الأرض في ريودي جانيروبالبرازيل والتي عرفت بمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة، خصص المؤتمر استراتيجيات وتدابير تحد من التآكل البيئي في إطار تنمية قابلة للاستمرار. انعقد هذا المؤتمر بعدما تعالت الأصوات وعقدت الندوات الفكرية والمؤتمرات المحلية والعالمية حول وضعية كوكب الأرض الذي أصبح في خطر، وبدأت الدعوات تدعوإلى ضرورة إعادة النظر في اتجاهات التنمية الحالية لما يشهده العالم من تدمير ذاتي لأسس بقاءه.

9. كما تم في شهر ديسمبر1997 إقرار برتوكول كيوتوالذي يهدف إلى الحد من انبعاث الغازات الدفيئة، والتحكم في كفاءة استخدام الطاقة في القطاعات الاقتصادية المختلفة وزيادة استخدام نظم الطاقة الجديدة والمتجددة.

10.في ابريل من سنة2002 عقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبورغ بجنوب إفريقيا، بهدف التأكيد على الالتزام الدولي بتحقيق التنمية المستدامة.

المطلب الثاني: أبعاد التنمية المستدامة

حتى تكتمل الدراسة النظرية لمفهوم التنمية المستدامة، فانه من الضروري دراسة كل من إبعادهاومراحل تطورها، وذلك بالتعريج على كل من الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة والترابط بينها والأبعاد الثانوية، وهذه النقاط هي محتوى هذا المطلب.

الفرع الأول : الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامةوالترابط بينها:

I. الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة:

هناك من يعرف التنمية المستدامة على أنها "تنمية بأبعاد ثلاثة مترابطة ومتكاملة في إطار تفاعلي يتسم بالضبط والتنظيم والترشيد للموارد. [1]" ويرى باحثون آخرون إن "أهم الخصائص التي جاء بها مفهوم التنمية المستدامة هوالربط العضوي التام ما بين الاقتصاد والبيئة والمجتمع[2]". ويرى نفس الباحثين في دراسة أخرى لهم أن"التنمية المستدامة ذات أبعاد مختلفة، فهي لا ترتكز على الجانب البيئي، بل تشمل أيضا جوانب اقتصادية واجتماعية، وتجدر الإشارة إلى ان هذه الأبعاد مترابطة ومتداخلة ومتكاملة ولا يجوز التعامل معها بمعزل عن بعضها البعض، لأنها جميعا تكرس مبادئ وأساليب التنمية المستدامة. [3]" وقد سبق هؤلاء الباحثين خبراء برنامج الأمم المتحدة الانماءي حول هذه الأبعاد إذ أكدوا انه كثيرا ما يستخدم مفهوم التنمية المستدامة كمؤشر لأهمية إتباع الأساليب الإدارية البيئية إلا أن حقيقة مفهوم التنميةالمستدامة لا يقتصر على ذلك فقط بل يشمل التركيز على إستراتجية إدارية اقتصادية تتضمن منظورا بيئيا واجتماعيا ومؤسسيا قوامه التنمية البشرية[4]".

ومن هذه التعاريف يتبين أن التنمية المستدامة هي تنمية بثلاث أبعاد، الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، أي ان التنمية المستدامة تنمية لا تركز على الجانب البيئي فقط بل تشمل أيضا الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وكل بعد من هذه الأبعاد يتكون مجموعة عناصر.

---

[1] عثمان محمد غنيم وماجدة احمد أبوزنط، التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار صفاء، عمان، الاردن2006، ص39.

[2] باتر محمد علي وردم، العالم ليس للبيع: مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، دار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى 2003، ص189.

[3] ماجدة أبوزنط وعثمان محمد غنيم، التنمية المستدامة من منظور الثقافة العربية الإسلامية، مجلة دراسة العلوم الإدارية، مجلة علمية محكمة تصدر عن عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، عمان، المجلد36، العدد1، كانون الثاني (جانفي)2009، ص23.

[4] برنامج الأمم المتحدة الانماءية_نفس المرجع، ص18.

والجدول التالي يوضح أبعاد التنمية المستدامة وعناصرها:

الجدول رقم 2: الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة

البعد الاقتصادي	البعد الاجتماعي	البعد البيئي
النموالاقتصادي المستديم	المساواة في التوزيع	النظم الايكولوجية
كفاءة رأس المال	الحراك الاجتماعي	الطاقة
إشباع الحاجات الأساسية	المشاركة الشعبية	التنوع البيولوجي
العادلة الاقتصادية	التنويع الثقافي	الإنتاجية البيولوجية
	استدامة المؤسسات	القدرة على التكيف

المرجع: عثمان محمد غنيم وماجدة أبوزنط، إشكالية التنمية المستدامة في ظل الثقافة الاقتصادية السائدة، دراسات، مجلة علمية محكمة تصدر عن عمادة البحث العلمي-الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، المجلد35، العدد1جانفي (كانون الثاني)2008، ص177.

II. الترابط بين الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة: يتمثل ترابط أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة فيما بينها وفق احد الباحثين المختصين في مايلي[1]:

1) اقتصاديا: النظام المستداماقتصاديا هوالنظام الذي يتمكن من إنتاج السلع والخدمات بشكل مستمر وأن يحافظ على مستوى معين قابل للإدارة من التوازن

[1] باتر محمد علي وردم، نفس المرجع السابق، ص189.

الاقتصادي ما بين الناتج العام والدين العام، وان يمنع حدوث اختلالات اجتماعية ناتجة عن السياسات الاقتصادية.

2) بيئيا:النظام المستدام بيئيا يجب أن يحافظ على قاعدة ثابتةمن الموارد الطبيعية، تجنب الاستنزاف الزائد للموارد المتجددة وغير المتجددة، ويتضمن ذلك حماية التنوع الحيوي والاتزان الجوي وإنتاجية التربة والأنظمة البيئية الطبيعية الأخرى التي لا تصنف عادة كموارد اقتصادية.

3) اجتماعيا: يكون النظاممستداما اجتماعيا في تحقق العادلة في التوزيع، وإيصال الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم إلى محتاجيهاوالمساواة في النوع الاجتماعي والمساواة في المحاسبة السياسية والمشاركة الشعبية.

كما أن الشكل التالي يعطي صورة أخرى لهذا الترابط.

الشكل رقم3: ترابط أبعاد عملية التنمية المستدامة

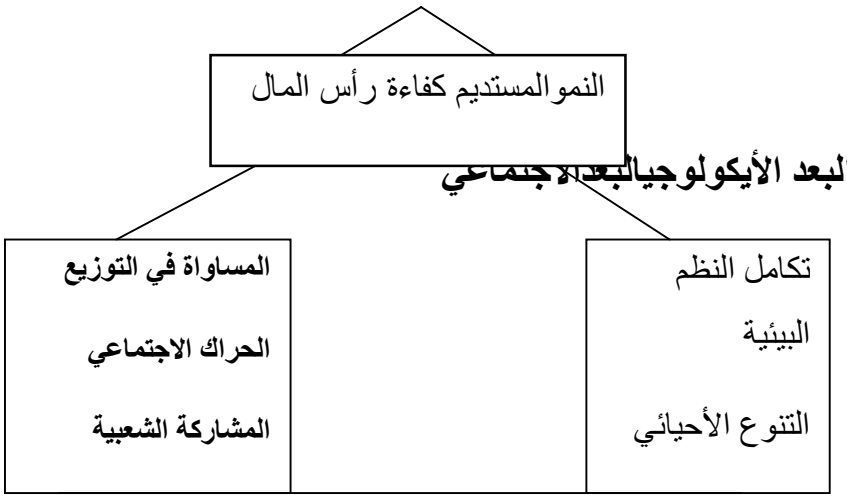

المصدر: عثمان محمد غنيم وماجدة احمد ابوزنط، التنمية المستدامة فلسفتهاوأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دارالصفراء، عمان، الأردن، 2006، ص41.

وقد حاول آخرون تمثيل العلاقة بين الأبعاد الثلاثة بشكل أكثر دقة وهوكالتالي:

إن كل بعد من الأبعاد الثلاثة يتكون من عدد من المنظومات الفرعية الأخرى أوالعناصر والتي يحددها الشكل التالي:

الشكل رقم4: تداخل أبعاد عملية التنمية المستدامة

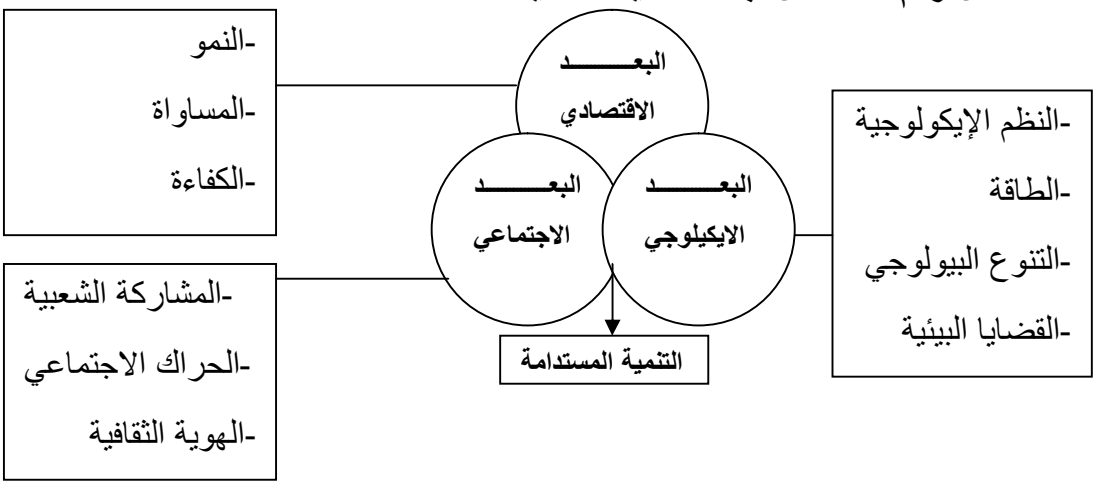

المصدر: عثمان محمد غنيم وماجدة احمد ابوزنط، التنمية المستدامة، فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار الصفراء، عمان، الأردن، 2006، ص42.

يحتوي الشكلان السابقان على إشارة إلى أن الأبعاد الأساسية للتنمية هي أبعاد مترابطة ومتداخلة ومتكاملة، ويمكن التعامل معها على انها منظومات فرعية لمنظومة التنمية المستدامة.

وهناك من يرى أن التنمية المستدامة تتألف من ثلاث عناصر رئيسية هي النموالاقتصادي والعدالة الاجتماعية وحماية البيئة [1]".

أ) **العنصر الاقتصادي:** ويستند إلى المبدأ الذي يقضي بزيادة دخل المجتمع إلى أقصى حد والقضاء على الفقر من خلال استغلال الموارد الطبيعية على النحوالأمثل وبكفاءة. ويشير مفهوم "الاحتياجات"الأساسية لفقراء العالمالذين ينبغي ايلاءهم الأولوية الأولى.

ب) **العنصر الاجتماعي:** ويشير إلى العلاقة بين الطبيعة والبشر، والى النهوض برفاه الناس، وتحسين سبل الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية، والوفاء بالحد الأدنى من معايير الأمن، واحترام حقوق الإنسان، كما يشير إلى تنمية الثقافات المختلفة، والتنوع والتعددية، والمشاركة الفعلية للقواعد الشعبية في صنع القرار.

[1] نوزاد عبد الرحمان الهيتي، نفس المرجع، ص102.

ت) **العنصر البيئي:** ويتعلق بالحفاظ على قاعدة الموارد المادية والبيولوجية وعلى النظم الايكولوجية والنهوض بها.

وبالرغم من أن هذه عناصر متشابكة إلا أن"النظر إلى التنمية المستدامة يختلف حسب زاوية المقاربة أومنهجية وخلفية التحليل، فالاقتصاديون سوف يركزون على الأهداف الاقتصادية أكثر من غيرها، كما يؤكد البيئيون على أهمية حماية الطبيعة، ويشدد الاجتماعيون على مبادئ العدالة الاجتماعية وتحسين نوعية الحياة.ولهذا تختلف تعريفات الاستدامة من اختلاف المنظور[1]".

الفرع الثاني: الأبعاد الثانوية للتنمية المستدامة

بالإضافة إلى الأبعاد الثلاثة السالفة الذكر هناك من يضيف بعدا رابعا ويسمى التكنولوجي وهناك من يسميه"بالبعد الإداري التقني[2]". إن هذا البعد هوالذي يهتم بالتحول إلى تكنولوجيات أنظف وأكفا تنقل المجتمع إلى عصر يستخدم اقل قدر من الطاقة والموارد وان يكون الهدف من هذه النظم التكنولوجية إنتاج حد ادنيمن الغازات والملوثات واستخدام معايير معينة تؤدي إلى الحد من تدفق النفايات وتعيد النفايات داخليا.

فالبعد التكنولوجي هوعنصر مهم في تحقيق التنمية المستدامة، ذلك انه من اجل تحقيق التنمية المستدامة فانه لابد من التحول من تكنولوجيا تكثيف إلى تكنولوجيا تكثيف المعلومات، وهذا يعني التحول من الاعتماد على رأس المال الإنتاجي إلى الاعتماد على الرأس المال البشري ورأس المال الاجتماعي، وبالتالي فان التنمية المستدامة يمكن أن تحدث فقط إذا تم الإنتاج بطرق ووسائل تعمل على صيانة وزيادة محزون رأس المال بأنواعه الخمسة المذكورة، وعليه فان العمليات الاقتصادية الأساسية الثلاثالممثلة في الإنتاج والتوزيع والاستهلاك لابد أن يضاف إليها عملية رابعةهي صيانة الموارد[3]".

---

[1] باتر محمد علي وردم، مرجع سابق، ص189.
[2] خالد مصطفى قاسم، نفس المرجع، ص36.
[3] عثمان محمد غنيم وماجدة احمد ابوزنط، التنمية المستدامة، فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، نفس المرجعص45.

في هذا المجال فان هناك من يرى انه من اجل تحقيق التنمية المستدامة يجب مراعاة عدة أمور أهمها[1]":

-استخدام تكنولوجيا أنظف.

- الحد من انبعاث الغازات.

- استخدام قوانين البيئة للحد من التدهور البيئي.

-إيجاد وساءل بديلة أوطاقة بديلة للمحروقات مثل الطاقة الشمسية وغيرها.

الحيلولة دون تدهور طبقة الأزون.

كما أن بعض المختصين حاولوا إدماج بعد خامس ضمن أبعاد التنمية المستدامة وسمي بالبعد الثقافي.

وقد جاءت حتمية إدماج هذا البعد منذ سنة 2005 بعد المصادقة على الاتفاقية الدولية حول التنوع الثقافي.

وقد تم تمثيل أبعاد التنمية المستدامة بعد إدماج البعد الثقافي وفق هذا الشكل:

الشكل رقم 5: البعد الثقافي ضمن مرتكزات التنمية المستدامة

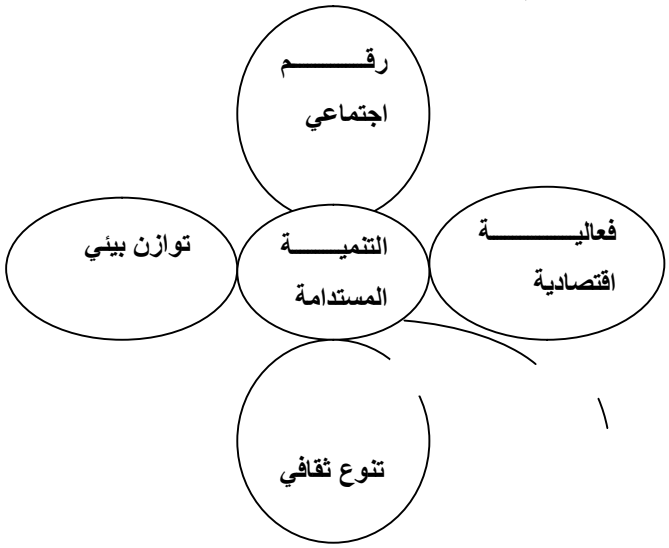

حكم ديمقراطي

المرجع: développement durable et solidarité internationale : enjeux, bonnes pratiques, propositions pour un développement durable du sud et du nord, Haut conseil de la coopération internationale, paris, France, juin 2006, p 15

[1] خالد مصطفى قاسم، نفس المرجع، ص36

كما يرى باحثون آخرون أن هناك بعدا سادسا ويسمى بالبعد السياسي، حيث أن هذا الأخير يرمز إلى أن تطبيق الحكم الديمقراطي هوالذي يسمح بالمساواة في توزيع المواردبين أبناء الجيل وبين الأجيال وكذلك الاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية.

المبحث الثاني: علاقة المؤسسة الاقتصادية بالتنمية المستدامة

وصفت الأجندة 21 المؤسسات بأنها تؤدي دورا حيويافيالتنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان.

وأصبحت التنمية المستدامة تمثل اليوم إحدى القضايا الإدارية المهمة بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية التي تريد أن يكون لها مستقبل في القرن الواحد والعشرين، حيث أن الأداء الاجتماعي والبيئي الجيد يمثل عاملا رئيسيا في الأعمال الناجحة فيهذه الشركات. ومع تبني المؤسسات الاقتصادية لمبادئ التنمية المستدامة ظهرت مفاهيم كثيرة ترتبط ارتباطا مباشرابهذا المفهوم، ومن تلك المفاهيم ما يعرف بالمسؤولية الاجتماعية للشركات.ولهذا المفهومالعديد من المسميات منها المسؤولية التشاركية،المشاركة المحاسبية والمشاركة الأخلاقية والمواطنة التشاركيةوالاستدامةوغيرها.

ومن خلال هذا المبحث سنحاول التعريف بالمسؤولية الاجتماعية للشركات وبأهميتها وبكيفية تطبيقها من طرف المؤسسات مركزين على تبني المؤسسات الاقتصادية لمبادئ التنمية المستدامة.

المطلب الأول: المسؤولية الاجتماعية للشركات

يتناول هذا المطلب كل منالعلاقة الارتباطية بين المؤسسة الاقتصادية والتنمية المستدامة ومفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات

الفرع الأول: العلاقة الارتباطية بين المؤسسة الاقتصادية والتنمية المستدامة

تعرف المؤسسة الاقتصادية حسب الفقيه بيارلوا"انها مجموعة متدرجة من المواد البشرية،تستخدم وساءل مادية و معنوية،لاستخراج و توزيع الثروات و انتاج خدماتوفقا لاهداف محددة[1]".

وتتخذ المؤسسة العمومية الاقتصادية اما شكل شركة مساهمة او شركة ذات مسؤولية محدودة و هذا طبقا للمادة 05 من القانون رقم 88-01 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسة العمومية الاقتصادية[2]".

إن ما يميز الوضع على المستوى العالمي في مجال التنمية المستدامة هوغياب الربط بين السياسات التنموية والسياسات البيئية والاجتماعية، إذ يلاحظ وجود فجوات عميقة بين السياسات التنموية والسياسات البيئية والاجتماعية المتبعة من طرف الدول.ومن بين ما ترتب على ذلك أن ظهرت آراء تنادي بوقف التنمية أوتغيير اتجاهها تفاديا للإضرار البيئي وتحقيقا للعدالة الاجتماعية.وعلى الرغم من ذلك، فإنه مما لا جدال فيه هو أنه لا يمكن إيقاف التنمية من أجل تحقيق السلامة البيئية والعدالة الاجتماعية، كما أنه لا يمكن الاستمرار بالتنمية دون مراعاة الآثار البيئية والاجتماعية للمشاريع الاقتصادية، وبالتالي بات من الضروري العمل على التوفيق بين التنمية والبيئة والمجتمع.

إن هذا الوضع ليس وليد العصر الحالي، بل هوما امتازت به الأنشطة الاقتصادية في كل الحضارات التي مرت بها البشرية. فدائما وجد الإنسان نفسه غير قادر على تحقيق التوافق بين رغبته الملحة على إشباع المتطلبات المتزايدة للمجتمع الذي يعيش فيه وندرة الموارد التي تمتاز بها الطبيعة والتي منها يستمد احتياجاته من أجل تحقيق تلك الرغبات. فموضوع الاهتمام بالبيئة والمجتمع وترقيتهما يعد من الموضوعات المهمة والأساسية والمرتبطة بتصرفات الإنسان وتعامله مع الغير وهذا على مر العصور.

---

[1] كمال رزيق، نفس المرجع السابق، ص5

[2] القانون رقم 88-01،المؤرخ في 12 جانفي 1988، المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسة العمومية الاقتصادية،ج،ر، عدد2، معدل و متمم.

نتيجة لذلك، أصبحت ضرورة التوفيق بين المسائل التنموية والمسائل البيئية والاجتماعية هاجسا يلاحق البشرية جمعاء. فكيفية تحقيق تنمية اقتصادية بأقل قدر من التلوث والإضرار البيئي وبالحد الأدنى من استهلاكالموارد الطبيعية وتحقيق العدالة الاجتماعية أصبح من المتطلبات التي يجب مراعاتها عند رسم سياسات التنموية للدول وأصبح التفكير في الحلول اللازمةللمشاكل البيئية والاجتماعية عند إقامة المشاريع الاقتصادية والسهر والسعي الدائم على تطبيقها من طرف هذه المشاريع ضرورة ملحة تلتزم بها كل من الدول والحكومات وكذلك المؤسسات الاقتصادية[1]".

وثبت من تجارب التنمية أن الدول التي لها مؤسسات فاعلة وكفوءة هي التي نجحت بالفعل في تحقيق التنمية، والدراسات الجديدة في إطار الاقتصاد المؤسسي تبين أهمية التعاون بين التدخل الحكومي أودور الدولة من جانب، واليات السوق من جانب آخر[2]".

إن قيام المؤسسات الاقتصادية بالاستغلال الجائر للموارد الطبيعية من جهة وغياب وعدم الالتزام بمعاييرالحفاظ على البيئة من جهة أخرى هو الذي أدى إلى تفاقم ظاهرة التلوث وما ترتب عليها من آثار على المجتمع بصفة عامة. "فمن بين المخاطر التي نجمت عن ممارسة هذه المؤسسات لأنشطتها الاقتصادية هو مساهمة هذه الأخيرةفي تحقيق ندرة الموارد على الرغم من أن هذه الموارد ضرورية لها. حتى يمكن أن تحقق نموها وتضمن بقاءها.وبالتالي، فإن المؤسسة تجد نفسها أمام إشكالية كيفية المواصلة في مزاولة نشاطها الانتاجي وتحملها لمسؤوليتها الناجمة عن هذا النشاط والتي تؤدي إلىالمساهمةفي ندرة الموارد والاضرار بالبيئة[3]".

ويرجع الاهتمام بالبيئة عالميا" إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية وما ترتب على ذلك من إحداث تلوث كبير لفت انتباه الكثير من المهتمينبهذا الموضوع حول العالم.فخلال تلك الفترة طرحت إشكالية جديدة تكمن في كيفية الحفاظ على البيئة في ظل وجود الخطر

[1] عوض بن سلامة الرحيلي، الافصاح البيئي، التطوعي في التقارير المالية للشركات المساهمة السعودية : الشركة السعودية للصناعات الأساسية كدراسة حالة، المجلة العلمية للاقتصاد والادارة، كلية التجارة- جامعة عين الشمس، القاهرة، جمهورية مصر العربية، العدد الثالث، ص255.

[2] دكتور عبد العزيز قاسم محارب، التنمية المستدامة في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي. دار الجامعة الجديدة38-40سوتير، الازارطية-الاسكندرية. ص296.

[3] عوض بن سلامة الرحيلي، المرجع السابق، ص 255.

البيئي الناجم عن النشاط الصناعي والذي قد يترتب عليه كوارث تتعدى محيط المؤسسة إلى البيئة المحيطة بها. وبغرض معالجة هذا الوضع المتدهور، شرعت الدول والهيئات الدولية وعلى رأسها أجهزة الأمم المتحدة للتعاون والتنمية الحفاظ على البيئة على العمل على متابعة أحوال البيئة على المستوى العالمي من أجل فهم الأخطار البيئية.

وبدأ التحدث عن الحدود القصوى لقدرة البيئة على استيعاب الملوثات والنفايات وتدويرهافي عجلة التحولات الطبيعية لنعيد استخدامها لغرض آخر. فنشطت الحكومات في إقامة أدوات ضبط الأحوال البيئية والرقابة عليها وفيإصدار التشريعات التيتحدد مستويات التلوث المسموح بها. وإجراءات الرقابة والعلاج. بالإضافة إلى ذلك، ازدهرت صناعة معدات التحكم في التلوث ودرء المخاطر البيئية وأصبحت من بين الانشطة الاقتصادية الأكثر تحقيقا لمستويات مردودية عالية. بالرغم من ذلك، فإن هذا الوضع لم يحظ بموافقةالمؤسسات " وقد ترتب فيمثل هذه المواقف أن تخلتالمؤسسات الاقتصادية عن مسؤولياتها اتجاه الحماية والحفاظ على البيئة لصالح الدول والحكومات، "أين أخذت هذه الأخيرة على عاتقها تصليح الأخطاء التي تسببت فيها المؤسسة الاقتصادية والناجمة عن مستويات التطور التي عرفتها خاصة في المجال التكنولوجي، حيث أصبح تصليح الأضرار التيلحقت بالبيئة من مسؤولية الدولة وليس من اختصاص المؤسسة الاقتصادية.

ولكي يتم تصحيح هذا الوضع اقتصاديا، فإنه يتعين على المؤسسات الاقتصاديةتغيير نظرتهاللعالم وذلك بتقليل الاهتمام فقط بالاعتباراتالتي تركز على الأرباحوالخسائر قصيرة الأجل والاهتمام بالعائد المترتب على التواصلية البيئية في الأجل الطويل ويكون ذلك بانتهاج توجهات تحتوي علىالمزيد من ممارساتالأخلاقية والصديقة للبيئة والأكثر عدالة اجتماعيا، وهذا على عكس الاعتقاد الذي كان سائدا والذي مفاده أنه عندما يتعلق الأمر بتطبيق السياسات الاجتماعية والبيئية، فإن ذلك يقلص من مستويات النمو الاقتصادي.ولقد سمح بروز مفهوم التنمية المستدامة بتحقيق توفيق بين هذين المعتقدين وذلك بتطبيق آراء وأفكار مبنية على مراعاة الابعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعيةفي آن واحد ودون التفريط في

أي واحـــد منهمـــا، ويكـــون ذلـــك بتبـــنيالمنبثقة مـــن 21 المؤسساتالاقتصـــادية لمبادئ التنميـــة المستدامة في الإدارة والتســـيير. في هـــذا المجـــال، فـــإن الأجندةوالـــذي اعتمـــده زعمـــاء أكثـــر 1992مؤتمر الأمم المتحدةالمعني بالبيئة والتنمية الذي عقد في ريو دي جـانيروفي عـام من مئة بلد قد "وصفت المؤسساتبأنها تؤدي دورا حيويا في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان، انطلاقا من مبدأ أن هذه المؤسسات مهما كان شكلها أوحجمها أوطبيعة نشاطها أومكان تواجدها تتحمل المسؤولية عنالأثر البيئي للنشاط الذي تمارسه.

لقـد قـاد ذلـك إلى تغير توجهـات المؤسســات الاقتصــادية الــتي أصــبحت تتحلـــى بتصـــرفات مجتمعية حيـــث "أصبحت أحد أكبرالأطراف الفاعلة فيالمجتمع، وأن مهمتها لم تصبح تكمن في توزيع الأرباح على حملة الأسهم فقط ولكـن أيضـــا أن تتحمـل مسؤوليتها المجتمعيةفيإنتاج وتوزيـــع ثرواتها علـــى مختلفالأطراف ذات المصلحة وتولد على ذلك أن "أبدت المؤسساتالاقتصادية خلال التسـعينات مـن القـرن الماضـي اسـتعدادها علـــى أن تكـون مشاريعها الاقتصادية مسؤولة اجتماعيا،فشرعت فيانتهاج تصرفات مجتمعية من خلال وضع مواثيق لأخلاقيات الأعمال ومواثيق بيئية واجتماعية. وخلال نفس الفترة، بادرت بعض كبريات الشـركات العالمية إلىإنشاء مـديريات مركزية للتنمية المستدامة والتيأصبحت تأخذ على عاتقها تبريرممارسات المؤسسةفي مجالات التنمية المستدامة.

وفي ظل الفكر الحديث للمؤسسة الاقتصـادية، أصـبحت هـذه الأخيرة شـريكة في التنميـة المستدامة حيـث أنـه بالإضافة إلى تعظيم الربحية وجـب عليهـا مراعـاة معـايير أخـرى والـتي منهـا حماية البيئةوالعدالـــة الاجتماعيـــة. ومن هذا المنطلق، فإن أي مؤسسة اقتصادية تسعى إلى إدماج التنميـة المستدامة في إدارتها، وجـب عليهـا أن تأخـذ بعين الاعتبار الآثار المترتبة عن أي نشاط تمارسه ومدى تأثيره على المجتمع الـذي تنشـط في وسـطه وهـذا بعيـدا عـن الالتزام بالشروط والمتطلبات التي تفرضها القوانينوالتشـريعات كحمايـة البيئـة والحفاظ علـى المحيط مـن خـلال إدارة النفايات

والتقليل من الانبعاث من غبار وغازات وتوفير الصحة والسلامة للعمال وللمجتمع المحلي الذي تنشط فيه، فإنه يتحتم على هذه المؤسسات أن تأخذ مزيدا من الخطوات بصفة طوعية من أجل تحسين نوعية الحياةالمجتمعالمحلي وللعاملين وكذلك للمجتمع بصفة عامة. ويعتبر كل المختصين فيمجال البيئةوالمجتمع أن هذه المسؤولية هي جزء من ما يُسمى بالمسؤوليةالاجتماعية للشركات والتي تدل على أن المؤسسة يجب أن تتحلى بالمسؤولية عن تأثير أنشطتها على أصحاب المصالح وبشكل فعلي. من أهم المفاهيمالمرتبطة مباشرة بالتنمية المستدامة بالنسبة للمؤسسة ما يعرف بالمسؤوليةالاجتماعية للشركات، إذ يعد مفهوم المسؤوليةالاجتماعية من أهم المفاهيم التي يتم تداولها عند التطرق إلى المؤسساتالاقتصادية ودورها في التنمية المستدامة ذلك أن هذه المسؤولية يراها البعض على أنها "التطبيق العمليفمفهوم التنمية المستدامة يرتبط مباشرة بمفهوم المسؤوليةالاجتماعية للشركات للتنمية المستدامة داخل المؤسسة. " والذي من خلال تطبيقه سيتم إحداث القطيعة بينالمفهومالكلاسيكي للمؤسسة والذي يعتبر هدف المؤسسةالاقتصادية هو تعظيم الربحية للمساهمين فمحافظة المؤسسةالاقتصادية على بقائها ونموها يحتم عليها أن تعمل على تحقيق أهداف أخرى لأطراف داخلية وأخرى خارجية موجودة في البيئة التي تعمل فيها، وأن السعي الدائم والمستمرإلى تحقيق هذه الأهداف يترتب عليه تحملالمؤسسات الاقتصاديةلجملة من المسؤوليات من المسؤوليات.

الفرع الثاني: مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات

يعد مفهوم المسؤوليةالاجتماعية من أهم المفاهيم التي يتم تداولها عند التطرق إلىالمؤسساتالاقتصادية ودورها في التنمية المستدامة. في هذا الصدد أورد الباحثون في شأنه وجهات نظر متعددة ومختلفة. كما أن منظمات وهيئات محلية ودولية دأبت على إعطاءتعار يف خاصة بها للمسؤولية الاجتماعية للشركات.

1. تعريف المسؤولية الاجتماعية للشركات:

يصادف كل من يبحث فيمجال الالمسؤوليةالاجتماعية للشركات العشرات من التعاريف صادرة من توجهين في تعريف المسؤوليةالاجتماعية للشركات.فالتوجه الأول وهو ما تتفق حوله الدراسات الأكاديمية. أما التوجه الثاني وهو ما اجتمعت حوله التعاريف الصادرة من المنظمات والهيئات المحلية والدولية، وبطبيعة الحال إن معظمها مختلفباختلاف وجهات نظر من قام بتقديمها. وسنبدأ بعرض التعاريف الأكاديمية ثم ننتقل بعدها لتقديم التعاريف الصادرة عن المنظمات والهيئات ذات الشأن.

بالنسبة للدراسات الأكاديمية، يرى كيث دافيس Keith Davisالمسؤوليةالاجتماعية أنها "تتمثل فيتحقيق التوازن بين الأهداف الاجتماعية والأهداف الاقتصادية وذلك من خلال مواجهة التحديات الاجتماعيةالمختلفة.أما الباحث كارول Carroll فقد أعطى تعريفا للمسؤولية الاجتماعية للشركات معتبرا إياها "ما يتوقعه المجتمع من المنظمماتفي النواحي الاقتصادية،التشريعية،الأخلاقية والتقديرية. وأخيرا عرفهاالأكاديميالفرنسي المختصفي مجالات علاقة المؤسسةالاقتصادية بالتنمية المستدامة كريستيانعلىأنها "الأخذ بعينالاعتبار بصفة طوعية الاهتمامات الاجتماعية والبيئية Christian BRODHAGبرودهاق من طرف المؤسسات أثناء أدائها لأنشطتها التجارية وكذلك في علاقاتها مع أصحاب المصالح. فالمسؤوليةالاجتماعية لا تعني فقط المطابقة لكل ما هو التزامات قانونية سارية المفعول ولكن أيضا الذهاب إلى ما هو أبعد من ذلك ويكون بالاستثمارفي الرأسمال البشري وفي البيئة وفي العلاقات بين أصحاب المصالح. [1]"

أما التعاريف المقدمة من طرف المنظمات والهيئات الدولية، فيمكن تقديمجملة منها وهي كما يلي:

1) تعريف المرصد الفرنسي للمسؤولية الاجتماعية للشركات ORSE: هي "تجنيد كل طاقات المؤسسةكي تساهم بشكل ايجابي إلى جانب كل الفاعلين العموميين في التنمية

[1]فؤاد محمد حسن وماجد مبخوت جعبل، مدى إدراك المدراء لمفهوم المسئولية الاجتماعية والأنشطة المترتبة عليها: دراسة تحليلية لآراء المديرين العاملين في عينة من المنظماتالصناعية،ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الأول للمسؤوليةالاجتماعية للشركات، مركز دراسات وبحوث السوق والمستهلك، صنعاء، 2008، ص4.

المستدامة ويكون ذلك بإدماج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في أنشطتهم وهذا حتى تصبح متوائمة مع أهداف التنمية المستدامة. [1]"

2) تعريف الاتحاد الأوروبيeuropéenne commission : هي "الطريقة التييجب أن تعمل بها الشركات والمؤسسات لدمج الاهتمامات والقضايا الاجتماعية والبيئية والاقتصاديةفي صنع القرار واستراتيجيات وسياسات وقيم وثقافة الشركة والعمليات والأنشطة داخل الشركة وبشفافية ومحاسبة ليتم تطبيق أحسن الممارسات.وتعمل على تطبيق القوانين والتعليمات التي لهاعلاقة بمكافحةالفساد والرشوة، وتلتزم بالحفاظ على الصحة والسلامة وحماية البيئة وحقوق الإنسان والعمال.

3) وفي دراسة قام بها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، فقد قدمت مجموعة من التعاريف للمسؤولية الاجتماعية للشركات قدمتها هيئات ومنظمات دولية يمكن عرض البعض منها كما يلي :

- تعريف مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامةالمسؤوليةالاجتماعية: هي الالتزام المستمر من قبل شركات الأعمال بالتصرف أخلاقياًوالمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملةوعائلاتهم، والمجتمعالمحليوالمجتمع ككل.

- تعريف المنتدى الدولي لقادة الأعمال : تعني المسؤوليةالاجتماعية للشركات ممارسات الأعمال التجارية المتسمة بالانفتاح والشفافية والقائمة على مبادئ أخلاقيةواحترام الموظفين والمجتمع والبيئة. وصُمِّمت تلك المسؤوليةلإتاحة قيمة مستدامة للمجتمع عامة، إضافة إلى المساهمين.

- تعريف الغرفة التجارية الدولية: هي التزام مؤسسات الأعمال الطوعي بإدارة أنشطتها على نحومسؤول.

[1]Observatoire de la responsabilité sociétale de l'entreprise « ORSE » et Agence française de normalisation « AFNOR », Développement durable et entreprises, Editions AFNOR, France, 2003, p. 12.

- تعريفـمعهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية: هي السلوك الأخلاقي لشركة ما تجاه المجتمع. وتشمل سلوك الإدارة المسؤول في تعاملها مع الأطرافالمعنية التي لها مصلحة شرعية في مؤسسة الأعمال وليس مجرد حاملي الأسهم.

2. نشأة وتطور المسؤولية الاجتماعية للشركات :

هناك من يرجع ظهور المسؤوليةالاجتماعية للشركات إلى ظهور مفهوم التنمية المستدامة.وهناك من يربط ظهورها بتفاقم ظاهرة العولمةويعتبرها من إفرازاتها.إلا أن الواقع هو مخالفـلذلك تماما، حيث يعتبر بعض الضالعين في مجال الإدارة أن ظهور المسؤوليةالاجتماعية للشركات يعود للخمسينيات من القرن الماضي وأن مكان بزوغ أفكارها الأولى هو الولايات المتحدة الأمريكية، "وتعود أسباب الاهتمامفي ذلك الوقت تحتتأثير الفكر " لكن هذا الرأي هناك من يرفضه ويرجع نشأة المسؤوليةالديني لأخلاق التي يقوم عليها المذهب البروتستانتي. الاجتماعية للشركات إلى القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين و"ارتبط نشأتها وتطورها بسرعة الوتيرة التي تحول بها الاقتصادالرأسماليالأمريكي وما صاحبه من تحول جذري في حجم الشركات الصناعية الأمريكية والمجيء التدريجي لعصر المدرسة الإدارية والذي تناسب مع تحول النسيج الاقتصادي للشركات الأمريكية وما نجم عنه من تحولات بالغة في هيكل ومكانة المؤسسةالاقتصادية.

ومن الباحثين من يربط نشأة المسؤوليةالاجتماعية للشركات بمسألةحكومة الشركات، وأن ظهور الأولى مرتبط ارتباطا وثيقا بتطور الأخيرة.وأن عدة أسباب كانت من وراء ذلك منها، كما سبق الاشارة إليه، كبر حجم الشركات الأمريكية وما فرضه من تبني أنماط جديدة في التسييرأهمها فصل الملكية عن الإدارة وما صاحبها من الانتقال من ربط غاية المؤسسة بإشباع رغبات المساهملوحده بالعمل على إشباع رغبات مجموعات لديها صلات مباشرة وغير مباشرة بالمؤسسة.كما يوجد سبب ثانيوالمتمثل في ظهور المدارسالأمريكيةالمختصةفي إدارة الأعمال والتي أخذت على عاتقها تكوين المدراءBusiness Schools والتي بسببها أصبحت الإدارة مهنة تدرس وتمتهن.لقد أدى

ظهور هذه المدارسإلىإعطاء صورة عن المدير(المسير) مخالفة تماما عن الصورة التي كان يعرف بها.

لقد بقى موضوع المسؤوليةالاجتماعية للشركات يشغل المهتمين بعالمالمؤسسةالاقتصادية والاقتصاد والإدارة إلى غاية بداية الثمانينيات من القرن الماضي حيث بدأ البحث والتطرق إلى هذا الموضوع يقل في الولاياتالمتحدةالأمريكية. ولكن مع بداية التسعينيات من نفس القرن انتقل الموضوعالى أوربا، التي بدأت تهتم به نتيجةما قام به المجتمعالمدني ضد كبريات الشركات الأوربية وما أحدثه نشاطها من أضرار بالبيئة. "[1]

المطلب الثاني: أهمية المسؤولية الاجتماعية وكيفية مراعاتها من طرف المؤسسة الاقتصادية

بالرغم من تعدد وجهات النظر المؤيدةوالمعارضة للمسؤولية الاجتماعية للشركات، إلا أن معظم المهتمين بدراسة الموضوع يؤكدون أن انتهاج المؤسسةالاقتصادية للمسؤولية الاجتماعية بإمكانه أن يمنحلهاجملة من الامتيازات.

الفرع الأول: أهمية المسؤولية الاجتماعية للشركات بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية

مما يتضح أن المسؤوليةالاجتماعية للشركات تسمح بـ:

1) تحقيقتوازن بين مصلحة المساهمين ومصالح الفئات الأخرى، وهذا بدوره يخلق نوعا من الأنصاف والعدالة كما يخلق الرضا لأفراد المجتمع.

2) تحقيق الكفاءة الاقتصادية للمؤسسة ولن يكون ذلك بمعزل عن التأثيرات الاجتماعية السائدة في المجتمع.

[1] Op. Cit. , p. 11

3) إن المجتمع من خلال عناصره وفئاته المختلفة يعتبر صاحب الفضل الأول في نجاحالمنظمةوتحقيقهالأرباح، فلا أقل من مراعاة عدالة الاهتمام بهذه العناصر والفئات ليستمر للمنظمة نجاحها وتحافظ على تحقيق أرباحها.

4) تعظيم الأرباح في الأجل القصير واستمرار هذه الأرباح في التطور بمعدلات مناسبة مما يسمح بتحسينسمعة المؤسسة في الأجل الطويل، وهذا بدوره يؤدي إلى توطيد العلاقات مع مختلفالأطراف.

5) استفادة العمال من الأرباح التيتحققهاالمؤسسة، ممايحققلهم الرقي والرفاهية باعتبارهم عنصرا منالعناصر الرئيسية التي ساعدت في تحقيق هذه الأرباح.

6) استمرار أصحاب المصالحالخارجين في التعامل مع المؤسسة، ذلك أنها توفر لهم الشعور بالأمنوالأمان والسلامة. والذي يحقق ذلك هو إمداد هؤلاءبالمعلومات الصحيحة والدقيقة.

وهناك من يرى أن المتطلباتالتي تؤدي إلى الاهتمام بالمسؤوليةالاجتماعية للشركات تتمثل في ما يلي: [1]

- تغير توقعات المجتمع من المؤسساتالاقتصادية.
- بنية جيدة لمؤسسات الأعمال.
- صورة شركات الأعمال في أذهان أفراد المجتمع.
- الاتجاهات الثقافية الاجتماعية.
- توازن المسؤولية مع القوة.
- مصلحة حملة الأسهم تقضي بضرورة ممارسةالمسؤوليةالاجتماعية.
- الوقاية خير من العلاج.
- التعامل مع المشاكلالاجتماعية قبل أن تتحول إلى مشاكل خطيرة.

وهذا ما يبينه الشكل التالي:

[1]. طاهر محسن منصور الغالبي وصالح مهدي محسن العامري، نفس المرجع، ص71-69.

الشكل رقم 6: أهمية المسؤولية الاجتماعية للشركات بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية

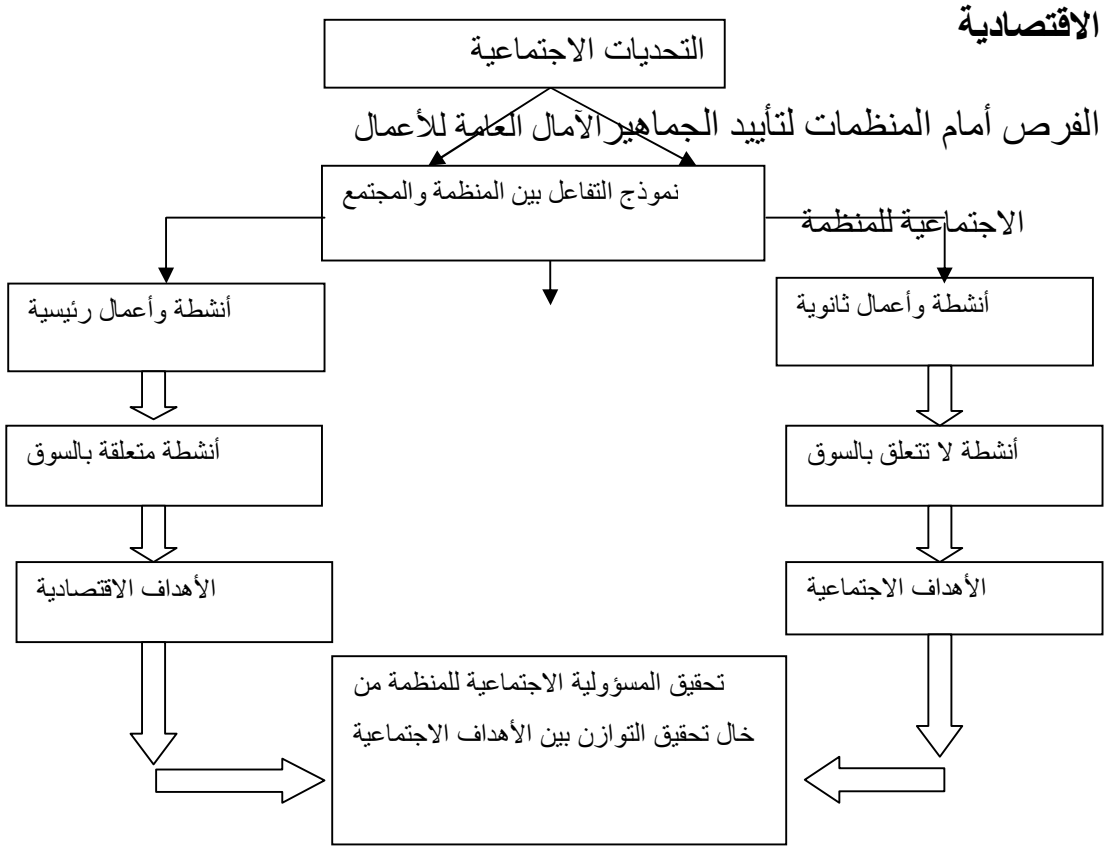

المرجع: محمدالصيرفي، المسؤولية الاجتماعية للإدارة، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الطبعة الأولى، جمهورية مصر العربية، 2007، ص23.

وعلى عكس ما يعتقده الكثير أن انتهاج المسؤوليةالاجتماعية للشر كآتفي ظل الصعوبات الاقتصادية لا يعتبر خيار من بينالخياراتالمطروحة أمام المؤسساتالاقتصادية وأبعد من ذلك فهو غير مفروض عليها.إلا أن اختيار انتهاجه من طرف المؤسساتيمنح لهاجملة من الامتيازات شريطة أن يستطيع صاحب المؤسسةالاستفادة من الفرص التي قد يمنحهاوهوما اتفق عليه مجموعة كبيرة من الباحثين من جهة ورؤساء كبريات الشركات العالمية، هؤلاء يرون أن للمسؤولية الاجتماعية للشركات مجموعة من المميزات أهمها:

1) **التنمية المستدامة عنصر من عناصر تحقيق الأداء:** إن إدماج التنمية المستدامةفي طرق وأساليب سيرا لمؤسسة يسمح لها بالانخراط وانتهاج عملية التحسينالمستمر.ويسمح لها مع مرور الزمن الحصول على آثار ايجابية تسمح بتحقيق

وتلبية واستجابة لكل متطلبات الزبائن دون التفريط في تحسينالإنتاجية مع الاهتمام بالبعد الاجتماعي.

2) **تثمين جميع موارد المؤسسة:** لا يمكن أن تعتمد على التحسينالمستمر كقاعدة في الإدارة بدون وجودمشروع موحد لجميع الجهودالموجودة داخل المؤسسة والجامع لكل المواردبحيث يكون هو الوحيد القادر على تثمينها وإعطائها قيمة.وعليه على مسيريالمؤسسات أن يحددوا الأهداف التي من شانها أن تشبع رغبات كل العمال ورغبات المؤسسة.ويكون ذلك بتطوير وتنمية التكوين المتواصل، تشجيع روح المبادرة تشجيع الابتكار، تثمين وتحويلالخبرات للآخرين.

3) **المسؤولية الاجتماعية للشركات عامل من عوامل ضمان بقاء المؤسسة:** بتطبيق سياسة للتنمية المستدامة، تم المؤسسة باستدامتها وكذلك باستدامة المؤسسات التي تنشط معها في محيطها.ومن بين العوامل التييجب على المؤسسةالاهتمام بها والتي من شانها أن تحقق لها بقائها ما يلي:

- الاقتصاد قي استهلاك الطاقة وللموارد الطبيعة.
- التوفيق بين الأداء الاقتصادي وتلبية رغبات وتطلعات المجتمع والأداء البيئي والاجتماعي.

4) **الإنتاج الجيد بواسطة الفعالية البيئية:** لفعالية البيئية هي إحدى الطرق العملية التي يمكن للمؤسسة الاعتماد عليها من أجل وضع وتحقيق أهدافهافي مجال أدائها البيئي.إن تشجع الفعالية البيئية يكون بأن تنتج أكثر بموارد أقل ويكون ذلك بإدماج عنصر يسمى بإعادة استعمال الفضلات منذ البداية في تصميم المنتوج وإنتاجه وكذلك بتفادي تبذير الموارد وبتفادي التلوث.

5) **التحكم في التكاليف:** إن المؤسسة التي تطبق الفعالية البيئية هي التي تتحكم في تكاليفها البيئية.ويكون ذلك بالصيانة الجيدة للمعدات وبتحليل الخسائرالتي قد تنجم أثناء العملية الإنتاجية وتكون أيضا بالاقتصاد في الطاقة مما يؤدي إلى التقليل من الاستهلاكات.

6) **انتهاج المسؤولية الاجتماعية للشركات عنصر من عناصر الاندماج:** إن تطلعات المجتمعالمدنيفي تطور مستمر والمؤسسة مطالبة بأن تتصرف بصفتها جزءا

فاعلافي هذا المجتمع وعليه فيجب أن تتصرف تصرفات مسؤولة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية اتجاه كل أصحاب المصالح.وهي بذلك تقوم بتدعيم سمعتهاوتحسين وضعها الاجتماعي.

7) **تقوية وتدعيم الدعم الاجتماعي:** إن الدور الاجتماعي للمؤسسة يحتمها أن تتحمل مسؤولياتهاالاجتماعيةوالمساهمةفي الحياة الاجتماعية. فهي مطالبة بتحسين مستوى المعيشة وبلعب دور ديناميكي في حياة المجتمعالمحلي ويكون ذلك بالتكوين والاندماج المهني.فهي بذلك مكان للاندماجالاجتماعي.

8) **تلبية الرغبات والمتطلبات المتزايدة للمستهلكين والعمال:** من بينأهم الصعوبات التي تعاني منهاالمؤسساتالاقتصادية والخاصة بمواردها البشرية هي أنها لا تقدر على اختيار أفرادها وتحقيق وفائهم. "فياستطلاع للرأي أجري في فرنسا سنة2003 هناك 83 % من الفرنسيين يرون أنه على المؤسسةأن تهتمبعمالها وأنه عليها واجبات اتجاههم وأن هذه الواجبات تأتي قبل التزاماتها اتجاه الزبائن. في استطلاع آخرللرأي حوالي 61% يرون أن دور المؤسسة ليس اقتصاديافقط بل يجب أن يكون أيضا دوراجواريا.

9) **مراعاة التنمية المستدامة في تقييم المؤسسات:** تحاولالهيئاتالمالية خاصة منها القارضة مراعاةالاهتمامات البيئية والاجتماعية بالنسبة للمؤسسات التي تتعامل معها وهذا إضافة إلى تحليلالمعطيات الماليةالمستمدة من المحاسبة للتأكد من الصحةالمالية للمؤسسة. بل هناك مؤسسات مالية تعاقب المؤسسات التي لا تراعي الاهتمامات البيئية والاجتماعية وهناك أيضا من يشجع ماليا المؤسسات التي تسعى إلى احترامذلك. كما أصبحت بعض المؤسساتالماليةتمنح حوافز مالية للمؤسسات التي تهتم بالتنمية المستدامة وظهرت ما يسمى بصناديق النزاهة.

ففي فرنسا مثلا هناك حوالي60 صندوق من هذا النوع وهذا إلى غاية أكتوبر2002.[1]"

[1] التحكم في الاداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في ظل تحديات التنمية المستدامة،نفس المرجع،ص74.

الفرع الثاني: كيفية مراعاة المسؤولية الاجتماعية للشركات من طرف المؤسسة الاقتصادية

عن كيفية مراعاة المسؤوليةالاجتماعية للشركات من طرف المؤسساتالاقتصادية يمكن سرد مجموعة من الأمثلة المستمدة من واقع الشركات العالمية، ذلك أن الكيفيات التييمكنها للمؤسسات أن تراعي المسؤوليةالاجتماعية مختلفة.

1) هناك من ترى بأن الاهتمام بالتنمية المستدامة يكون بإدماج البعد البيئي في الإدارة. في هذا الصدد ركزت معظم المؤسسات على ضرورة الاهتمام بالبيئة، فبعض المؤسسات تعهدت بالتقليل من انبعاثات ثانيأكسيدالكربون ومنها شركة "تروا سويس 3 SUISSES.

2) ومن الشركات من تقترح مبادرات للحفاظ على التنوع البيولوجي كشركة إيف روشيه YVES ROCHERS. في هذا المجال تسعى المؤسساتإلى تطبيق أنظمة للإدارة البيئية والحصول على شهادات مطابقة لهذه الأنظمة مع المعيار الأوروبي للإدارة البيئية منطلقة من مبدأ أن الأداء البيئي هو جزء من الأداء الشامل للمؤسسة.

- مساعدة سكان المناطق التي تتواجد بها مصانع الشركة على خلق مناصب شغل من خلال المساعدة في إنشاء نشاطات اقتصادية كإنشاء محطات تنظيف السيارات وورشات للخياطة ومحلات لتنظيف الملابس.
- وضع عقود إدماج الأفراد دون مؤهلات تساعدهم على اكتساب الخيرات.
- القيام بعمليات تضامنية لفائدة الفئات المحرومة أودون مورد مالي.
- الإدماجالمهني لفائدة بعض الأفراد المعوقين وذلك عن طريق التكوين.

3) ويشارك عدد متزايد من المنظماتفي الجهودالموجهة نحوالتعليم والدعم المؤسسيللأطفالالأيتاموالمعوقينوالمشردين،وغيرهممن المجموعاتالفقيرة وعلى سبيلالمثال، قدم مصرف باركليز مبلغ15. 8 مليون شلن كينيعام 2000 ومبلغ 20 مليون شلن عام2001 لمختلف أنشطة تحقيقالاستدامةفيجميعأنحاء كينيا.

4) ومن الأمثلة عن الممارسات التي اتبعتها بعض الشركات الفرنسية وضع سياسات بيئية من شأنها أن تساعد في التحكم في ظاهرة الاحتباس الحراري نذكر:

- مجمعAccor الذي قام بتركيب سخانات للماء تعمل بالطاقة الشمسية، وهذا في فنادقه، من أجل مقاومة الاحتباس الحراري.
- كما قامتGénérale Société بوضع مفرزات اختيارية لنفايات، وكذا إعادة استرجاع وتصنيع ورق الإدارات.
- أما مجموعة Suez فقد أقامت شراكة لمدة سنتين مع الديوان الوطني للغابات من أجل وضع مشاريع لاسترجاعالمياه القذرة، وبقايا الخشببالإضافة إلىاستخلاص الكربون دائما من أجل مكافحة الاحتباس الحراري.

ومن الأمثلة عن الممارسات التي تنتهجها بعض الشركات العالمية في مجال التنمية المستدامةيمكن ذكر:

مجموعة لافارج LAFARGEالفرنسية:

- **في المجال البيئي :**

- تخفيض نسبة الانبعاثات من ثاني أكسيد الكربون : بالمقارنة مع سنة 1990، قللت المؤسسة سنة 2010 من انبعاثاتها بنسبة7 .21 %.
- تدوير النفايات:استطاعت المؤسسة من رفع مستوى استعمال النفايات كمصدر منمصادر الطاقة بمصانعها بنسبة 20 % سنة 2010 بالمقارنة مع سنة 2009.
- إعادة تأهيل المقالع: من بين ما تمتلكهالمؤسسة من مقالع، فإن ما نسبته 48. 5% يمتلكمخطط لتأهيل تلك المقالع بعد الانتهاء من استغلالها.
- تصفية وإعادة استعمال المياه: بلغت نسبة الوحدات الإنتاجية سنة 2010 التيتمتلكمحطات لتصفية المياه وإعادة استعمالها 73%.
- التحكم في الاغربةالمنبعثة من المصانع: استطاعت المؤسسةتخفيض نسبة الاغربةالمنبعثة من مصانعها بنسبة 35. 7 % سنة 2010 بالمقارنة مع سنة 2009.

- **فيإدارة الموارد البشرية:**

- الاهتمام بالتكوين والتدريب : قامت المؤسسة سنة 2010 بتدريب أكثر من 85000 عامل.
- بلغت ميزانية التدريب والتكوين الموجهةللاهتمام بالتنمية المستدامة 38% من مجموع ميزانيةالموارد البشرية.
- تخفيض معدلات حوادث العمل انخفضتنسبة حوادث العمل سنة 2010 بنسبة0. 76 % بالمقارنةمع سنة 2009.

خاتمة الفصل:

إن ظهور مفهوم التنمية المستدامة قضى نهائيا على الاعتقاد السائد والذي مفاده أن الاهتمام بالنمو يؤدي حتما إلى الإضرار بالبيئة والعكس عندما يتعلق الأمر بتطبيق السياسات البيئية، فإن ذلك يقلص من مستويات النمو الاقتصادي.فكان لبروز مفهوم التنمية المستدامة الدور في التوفيق بين المفهومين وذلك بتطبيق آراء وأفكار مبنية على مراعاتها في آن واحد ودونالتفريط في أي واحد منهما.لقد اتضح من خلال ما تم تناوله في هذا الفصل أن التنمية المستدامة تضمن في نفس وقت النمو الاقتصادي والتنمية بمفهومها التقليدي والحديث، أي أنها تضمن التنمية الاقتصادية وفي نفس الوقت العدالة الاجتماعية وحماية البيئة. فبواسطة التنمية المستدامةيمكنلثلاثةمجالات مختلفة أن تشترك وهي الاقتصاد والمجتمع والبيئة.

كما يستخلص من هذا الفصل مراعاة الاهتمامات الاجتماعية والاهتمامات البيئية في تسيير المؤسسة فينشاطاتها وهوما يبين علاقة المؤسسة الاقتصادية بالتنمية المستدامة ويمكن القول أن المسؤوليةالاجتماعية للشركات لا تختلف عن الأهداف الأساسية للتنمية المستدامة.

الفصل الثاني:

الوسائل التي تعتمد عليها المؤسسات الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة والتطرق لمثال عن صناعة الاسمنت في الجزائر

تمهيد:

لإدماج التنمية المستدامة تلجا المؤسسات الاقتصادية إلى الاستعانة بجملة من الأدوات وهي بمثابة مرجعيات يستدل بها ما جاءت نتيجة مجهودات قامت بها الهيئات الدولية للتقييس ومنها ما قامت به المنظمات الدولية والجمعيات المهنية ووكالات التنقيط والجمعيات غير الحكومية ومكاتب التدقيق والاستشارة وكذلك الجامعيين.

تصنف هذه المبادرات الى ثلاث أصناف، معايير ومواصفات قياسية دولية ومبادرات دولية صادرة عن جمعيات ومنظمات دولية ومعايير محلية تطبق على مستوى الدولة.

المبحث الأول: المعايير والمواصفات القياسية الدولية وبعض المبادرات المحلية

مع تنامي الوعي البيئي، وخصوصا في الدول الصناعية، ومع زيادة إحساس مؤسسات الأعمال بالمسؤولية الاجتماعية، وأهمية السعي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة أصبحت هناك مجموعة من الدوافع المتعلقة بتحسين القدرة التنافسية لتلك المؤسسات [1]" ففي السنوات الأخيرة، تزايد عددالمواصفاتالقياسية التي بواسطتها تساهم المؤسسة الاقتصادية في الاهتمام بأبعاد التنمية المستدامة، فبعض المواصفات القياسية صدر من المنظمة العالمية للتقييس الايوز والبعض منها صدر من هيئات أخرى.

المطلب الأول : المعايير والمواصفات القياسية الدولية وبعض المبادرات الطوعية

ومن هذه المعايير والمواصفات ما هوخاص بالجودة ISO9001-2000وأخرى خاصة بالبيئة ISO14001ومنها ماهي خاصة بالصحة والسلامة المهنية OHSASI 18001.

الفرع الأول: المواصفات القياسية الدولية

ويمكن شمل هذه المواصفات الثلاث في مايلي:

I. المواصفات القياسية الصادرة من المنظمة الدولية للتقييس الايزو

المنظمة الدولية للتقييس الأيزوهي اتحاد دولي لهيئات المواصفات ومنظمة غير ربحية مقرها جنيف انشات عام 1946 وبدأت فعليا عام 1947 وتضم في عضويتها ممثلين عن أكثر من 157هيأة تقييس وطنية وجهات أخرى.وقد صدر من هذه المنظمة العديد من المواصفات منها ما هو متعلق بالإدارة ومنها ما هو متعلق بالمنتجات والخدمات.

[1] الموسوعة العربية، للمعرفة من اجل التنمية المستدامة، الدار العربية للعلوم ناشرون، المجلد الثاني، ص424

إن أهم المواصفات ذات العلاقةبالنسبة للتنمية المستدامة هي عائلةالمواصفة الدولية الايزو9000 والايزو14000 والايزو22000.فالأولى تتعلق بأنظمة إدارة الجودة والتي تسعى إلىتحقيق أعلى مستويات الإشباع للزبائن والثانية تتعلق بأنظمة إدارة البيئة والتي تسعى إلىاحترامالمؤسسة للبيئة الطبيعية وللمجتمع المحلي، أما الثالثة فهي خاصة بتوفير شروط النظافة والصحة للمنتجات الغذائية وهي تسعى الى وضع نظام للإدارة هدفه حمايةالمستهلك.

فيما يلي تفصيل لكل هذه المواصفات الثلاثة:

01) المواصفات القياسية لنظام إدارة الجودةأيزو9001

تسعى المواصفات القياسية أيزو9001 الى وضع أنظمة إدارة الجودة داخل المنظماتالهدف منه هوتحسين أسلوب الإدارة في سبيل تحقيق جودة ذات مستوى عال تستطيع من خلالها هذهالمنظمات تنظيم عملياتهاوإدارة مواردها كيتحقق الجودةوتحسنها بشكل اقتصادي في كافة الأنشطة التي تقوم بها دعما لإرضاء العملاء وزيادة القدرة التنافسية للمؤسسات.

وقد صدرت هذه المواصفة لأول مرة سنة 1987 ثم تمت المراجعة الأولى سنة 1994 وتمت مراجعتها ثانية سنة 2000وأخيرا تم مراجعتها سنة 2008ومن المنتظر أن تخضع لتعديل آخر بحلول سنة 2015. فخلال الثمانيات والتسعينات من القرن الماضي "بزغ ما يعرف بالايزو9000 فحاليا شهادة الايزو9000 كمعيار رئيسي أصبحت مسألة برنامج لأي إجراء تصنيعي دوليا. ثم تحركالزمن وحدثت العديد من التغيراتلمفهوم الجودة.

فمثلما تزايدت المعايير والتوقعات لدى العملاء تغيرت مفاهيم الصناعة من مجردشهادة للأيزوأومصطلح للجودة إلىالتركيز على تحقيق تميز حقيقي ومتواصل من خلال تغيير شامل للجوهر/القلب.فالجودة لا يمكن أن تدار فقط من خلال قسم الجودة، بل

يجبأنتصبح طريقا للحياة.فهدف إحراز وتحقيقالتميز يجب أن يكون قائداللمنظمة لتكون الأفضل في الصف[1]".

ولقد تم طرح المواصفة القياسية أيزو9001 بغرض إعطاء ميزة تنافسية للمؤسسات التي تضع الجودة ضمن اهتماماتها الإدارية وتجعل من إشباع رغبات الزبون أحد مقومات النجاح والبقاء والتميز. "فمنذ أن تداولت أوساط منظمة الأيزوطرح مواصفات جديدة تتعامل مع نظام متكامل للجودة هدفه المعلنحماية المستهلكوالحفاظ على البيئة وضمان جودة المنتجاتوالارتقاء بالمشاريعالإنتاجيةوالخدمية وأسلوب للحماية من الغش الصناعي والخدمي والتجاري واعتباره جواز سفر لكل منتج أوخدمة لكل أنحاءالعالم وذلك منذ عام 1986والمباشرةفي تطبيق هذا النظام والذي عرف بنظام الأيزو9000وما تفرغ عنه من مواصفات، ولجعالم التصنيع والخدمات مرحلة جديدة من التعامل الصناعي والتجاري وخاصة بعد القرار بإنشاء منظمة التجارة الدولية والتي وقع عليها في مراكش يوم 1994/04/15 واعتمادها للمواصفات الدولية وخاصة مواصفات الأيزو9000كمواصفات للبائع والشاري لأية صفقة تجارية للسلع وللخدمات[2]".

ونظام إدارة الجودةالمطابقللمواصفة القياسية أيزو9001 هو "نظام يتكون من سياسات الشركة وإجراءاتها وخططها ومصادرها وعملياتها وتدرج السلطة فيها، وذلك لتحقيق جودة المنتجات أوالخدمات التي تلبي احتياجات الزبائن وأهداف المؤسسة" ويشمل هذا النظام كلا من عمليات الشراء والبيع واختيار المواد والإفرادوالتصاميم وتخطيط التصنيع والإنتاج والفحص والاختبار والتعبئة والتغليف وحفظ المواد والتوزيع والتركيب والتشغيل والصيانة والرقابة على الجودة وخدمات ما بعد البيع والمحافظة على البيئة. [3]"

وتكمن أهمية بناء أنظمةإدارة الجودة وفق المعيار ايزو9001 في:

---

[1]صـالح الراشـيد، التميز في الأداء: ماهيته وكيف يمكن تحقيقه في منظمات الأعمال، مجلة آفاق اقتصادية، مجلة فصلية متخصصة ومحكمة يصدرها اتحاد غرف التجارة والصناعة في دولة الامارات العربية المتحدة، المجلد 29 العدد116، السنة2009، ص127.

[2]فلاح سعيد جبر، الحفـــــاظ على البيئة ومنظومة التعبئة والتغليف العربية للمنتجات الغذائية واقعاً ومرتجى، المؤتمر العربي حولالاعتبارات البيئية في الصناعات الغذائية العربية الاوضاع الحالية واتجاهات المستقبل، الجامعة العربية، من02 إلى 5 ماي 2006. ص77.

[3]محمد عبد العال النعيمي وآخرون، ادارة الجودة المعاصرة، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2008، ص43.

- التحسينالمستمرلجودة الأداء.
- تلبية احتياجات الزبائن الداخليينوالخارجين.
- اتخاذ القرارات المرتكزة على الحقائق وليس طبقاللافتراضات والتكهنات الشخصية.
- تعزيز العمل الجماعي وترسيخ ثقافة العمل بروح الفريق والمشاركة الفعالة.
- رفع مهارات العاملين وقدراتهم.
- تعزيز العلاقات الإنسانية بينجميع العاملين.
- تقوية الولاء للعمل والمؤسسة.
- تطوير مقاييس جودة الأداء ومؤشرات التطوير والتحسينالمستمر.
- تقليل إجراءات العمل الروتينية واختصارها من حيث الوقت والتكلفة.
- تحسين وتطوير مستمر فيكافة العمليات الفنية والإدارية.
- التعلم من الأخطاء والحد من تكرارها بطريقة علمية.

ويمكن تلخيص أبرز فوائد أنظمة الجودةتبعا لإيزو9001 في ما يلي:

1. تحسين صورة المؤسسةفي بيئة الأعمال
2. تدعيم القدرة التنافسية للمؤسسة، والمساهمةفي زيادة تنصيبها السوقي.
3. زيادة المبيعات ومن ثمالأرباحالاحتمالية وبالتاليتخفيض التكاليف
4. التصميم الجيد للمنتجات وضمان جودة التنفيذ
5. التحسينالمستمرفي العمليات
6. الاستخدام الأمثل لمختلف موارد المؤسسة
7. رفع الروح المعنوية للعاملين
8. تشجيع التعاون والتنسيق بين إدارات المؤسسة ككل
9. مقابلة احتياجات السوق الأجنبية
10. كسب رضا الزبائن واستمرار في التعامل مع المؤسسة

02) المواصفات القياسية للإدارةالبيئية "الايزو14000 اصدار2004

إن أهم أدوات تحقيق دمج التنمية المستدامة ضمن الاهتمامات الإدارية لمسيريالمؤسساتالاقتصادية هو الاعتماد على نظم للإدارة البيئية التي تعمل على تحسين الأداء البيئي طبقا للسياسة البيئية للمؤسسة الاقتصادية هو المنظومةالعالمية للمواصفات القياسية الأيزوفي إطار المواصفات ايزو14000.

بحيث تحتاج المؤسسات والجهات المستفيدة والمشاركة في الإدارة البيئيةإلى مجموعة من الآليات التي تضمن لها القيام بالوظائف السابق ذكرها بشكل فعال من الناحية الاقتصادية والاجتماعية.

وقد أثبتت الخبرات حتى الآن أن مجموعة المواصفات القياسية لنظم الإدارة البيئية (الايزو14000)هي أداة فعالة لترجمة مفهوم التنمية المستدامة إلى واقع عملي داخل مؤسسات الأعمال، وروعي في تلك النظم المرونة الكافية التي تجعلها أداة صالحة للاستخدام في جميع المؤسسات أيا كانت طبيعة نشاطها أوحجمه أوموقعها في السوق العالمية [1]".

إن المواصفات القياسية الأيزو14001 "هي مجموعة من المواصفات الاختيارية التيتحافظ على البيئة ومن ثم فهي تتيح للمنظمات والهيئات على مستوى العالم إتباع إدارة بيئية واحدة متفق عليها، وبالتالي فهي تضمن وتكفل حماية البيئة من التلوث وذلك بالتوازي مع المتطلباتالاقتصادية والاجتماعية.[2]"فهذه المواصفة توفر الآلية التي يتم من خلالها متابعة وتطوير الأداء البيئي. "أكثر النظم للإدارة البيئية انتشارا حيث تتوافق بنود المواصفة مع العناصر الأساسيةاللازمةلنظام الإدارة الفعالة.وتعتبر اتفاقية الجات واتفاقية ريو دي جانيروعام 1992هي المحركالرئيسي لصدور المواصفة الدولية ايزو14001 فيعام1996والتي بنيت على أساس المواصفات البيئية البريطانية(BS7750)والتي

[1]الموسوعة العربية، للمعرفة من اجل التنمية المستدامة، المرجع السابق، ص425.
[2]صلاح محمود الحجار ودواليا عبد الحميد صقر، نفس المرجع السابق، ص 25.

صدرت عام1992[1]" وتعتبر هذه المواصفة "امتدادا لما شهدت السنوات الأخيرة من ظهور عدد من المواصفات القياسية للإدارة البيئية على المستوياتالمحلية منها على وجه الخصوصالمواصفة البريطانية (BS7750)والمواصفة(NSF110) في الولايات المتحدة الأمريكيةوالمواصفة (EMAS) فيالاتحاد الأوروبيوالتي تلتهاالمواصفات القياسية العالميةISO14000، والتي تشكل توحيدا لكل المواصفات السابقة هذا من أجل تطبيق نظام الإدارة البيئية بشكل جيد ومقبول لدى الجميع الأمر الذي جعل المنظمةالعالمية للتقييس تحدد العديد من الأدواتالتييمكن استخدامها ضمن هذا المجال[2]". وتعرف هذه المواصفة متطلبات الإدارة البيئية لتمكين المؤسسة من صياغة سياسة وأهداف تأخذ فيالاعتبار المتطلبات التشريعية والنواحي البيئية الهامة وذلك بهدف تحقيق مزيد من التطوير والتحسينفي نظام حماية البيئة مع إيجاد توازن مع احتياجات البيئة.

كما يعد هذا النظام الأكثر شيوعا حتى ألان في مجموعة الايزو14000، وقد بلغ عدد المؤسسات التي طبقته حتى عام 2000 في العالم 22897 مؤسسة في 98 دولة، معظمها في أوروبا بنسبة حوالي 48%(ISO-2002)، وتشمل هذه المواصفة القياسية على المكونات الأساسية لنظام الإدارةالبيئية داخل المؤسسة، كما تشتمل على المتطلبات الأساسية التي توجب استيفاؤها من المؤسسات حتى يتم تأهيلها للحصول على شهادة الايزو14001. [3]"

أما عن مجالات تطبيق هذه المواصفة فهي تخص أي منظمة ترغب في:

1) تطبيق والمحافظة وتحسين نظام إدارة البيئة
2) التأكد من مطابقة نظامها للسياسة البيئية التي وضعتها
3) إظهار هذا التطابق للآخرين
4) التسجيل للحصول على شهادة المطابقة للمواصفة العالمية للبيئة من منظمة خارجية.

[1]صلاح محمود الحجار ودواليا عبد الحميد صقر، نظام الادارة البيئية والتكنولوجية، دار الفكر العربي، جمهورية مصر العربية، 2005، ص 25.
[2]محمد عبد الوهاب العزاوي، أنظمة إدارة الجودة والبيئة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ، 2002، ص213.
[3]الموسوعة العربية، للمعرفة من اجل التنمية المستدامة، نفس المرجع السابق، ص425.

لقد تم إصدار أول مواصفات لإدارة أنظمة البيئة من قبل الأيزوفي سبتمبر عام1996 عندما ظهرت المواصفةISO14001: 1996وقد تم اعتمادها دولياً، وبناءً عليها تمنح شهادة الأيزوISO14001.هذا وقد تم تحديث هذا الإصدار عام 2004 وهي ISO14001: 2004.

ويعطي نظام ايزو14001 "وضعا تنافسيا للشركات المصدرةوالهدفالأساسي من سلسلة إيزو14000 هوتشجيع تبني إدارة بيئية أكثر فعالية وكفاءة ومرونة وجدوى في هذه المؤسساتبحيث تصبح جزءاً من نظامها [1]".

كما "تمثل سلسلة الأيزو14000للشركات في الدول النامية فرصة لنقل التكنولوجيا ومصدراً لتقديم الإرشاد لإدخال وتبني نظام إدارة بيئية يعتمد على أفضل الممارساتالعالمية، نورد فيما يلي المقاييسالأساسية التوجيهية لكافة الشركات حول التأسيس والصيانة والتدقيق والتحسينالمستمر لنظام الإدارة البيئية للشركة [2]".

يرتبط مفهوم الإدارة البيئية بنشوء المواصفةحيث شكلت المنظمةالعالمية للتقييس في أوت 1991 مجموعة استشارية قادرة على وضعإطار عام للإدارة البيئية مماثللمقاييس إدارة الجودة ISO9000، حيث أثمرت نتائج أعمال المجموعة تشكيل اللجنة الفنية(207)المتخصصة بتطوير المواصفةISO14000 والتي عرفت بدورها نظام الإدارة البيئية على انه على أنه "جزء من نظام الإدارة الكلي الذي يتضمن الهيكلالتنظيمي، نشاطات التخطيط والمسؤوليات، والإجراءات والعمليات، والموارد لتطوير وتنفيذ المراجعة والمحافظة على البيانات البيئية [3]".

أما تقرير منظمة الأمم المتحدة حول البرامج البيئية، يرى أن مفهوم الإدارة البيئية على مستوى المؤسسة "يقوم أساسا على وضع الخطط والسياسات البيئية من أجل رصد وتقييم الآثار البيئية للمؤسسة الصناعية، على أن انطلاقا من الحصول على المواد الأولية ووصولاإلىالمنتج النهائي الجوانب البيئية، تشمل كافةالمراحل الإنتاجيةالمتعلقةبه وتقوم

[1] أسامة الخولي، نفس المرجع السابق، ص273.
[2] نفس المرجع السابق، ص..274
[3] محمد عبد الوهاب العزاوي، نفس المرجع السابق، ص190.

أيضا على تنفيذ أكفأ الإجراءات الرقابية، مع الأخذ بالحسبان جانب التكاليف والأثر البيئي لهذه الإجراءات أيضا، إضافة إلى كيفية استخدام الموارد ولابد من توضيح الأدوات والطر ق المتبعةلمنع التلوث والاستخدام الرشيد للموارد.

وتم تعريفها أيضا بأنها "عبارة عن هيكل المؤسسةومسؤولياتها، سياساتهاوممارساتها، وإجراءاتها وعملياتها، ومواردها المستخدمةفي حماية البيئة ووضع أهداف البرامج البيئية، وتطوير برنامج الأداء البيئي [1]".

وهناك عدد من الأسباب تؤدي إلى اهتمام المؤسسةبالإدارة البيئية وهي:

1) التشريعات والقوانين الصادرة حول حماية البيئة
2) الضغط الاجتماعي
3) البحث عن سمعة جيدة في سوق يزداد فيه الوعي بأهمية حماية البيئة
4) الضرورات التي تفرضها المنافسةفي الأسواق الإقليميةوالعالمية.
5) الاعتبارات التمويلية من طرف المؤسساتالمالية
6) متطلبات سوق التصدير.

ويمكن تصنيف سلسلة الأيزو14000 إلى "مواصفات تقييم المؤسسة الصناعية ومواصفات تقييم المنتج والعملية الصناعية. [2]"

وتقييم المؤسسة الصناعية يتدرجتحت:

- نظام الإدارةالبيئية(الايزو14000 والايزو14004)
- المراجعات البيئية(الايزو14004 – 14015، والايزو19011)
- وتقييمالأداءالبيئي (14031– 14036)

بينما يطلق على عملية تقييم المنتج والعملية الصناعية:

- علامة التوافق البيئي (14020 – 14025)

[1] السقا أحمد السقا، نفس المرجع السابق، ص315.
[2] صلاح محمود الحجار ودواليا عبد الحميد صقر، نفس المرجع السابق، ص25.

- تقييم دورة حياة المنتج(الايزو14040 – 14047)
- النواحي البيئية في المواصفات القياسية للمنتج(14068)

والايزو14001هي المواصفة الوحيدة في عائلة الأيزوفهي لأغراض منح الشهادة أوالتسجيل، أما باقي مواصفات الأيزوفهي للأغراضالإرشادية فقط. ولا يقصد استخدام 14004 كمواصفة قياسية لنظام الإدارة البيئية، ولكنها تقدم التوجيه فيما يتعلق بتخطيط وتنفيذ الايزووطرق تنسيقها مع المنظمة الإدارية البيئية الأخرىالمشابهة.

ويتم التركيز في نظم الإدارةالبيئية المطابقة للايزو14001 بشكل كبير بغرض:

1) خفض وقت الأعطالالناتجة عن الإصابات والحوادث وبالتالي زيادة في مستوى الإنتاجية
2) خفض استهلاك الطاقة أثناء العمليات الإنتاجية وغيرها
3) خفض تكاليف تخزين المواد وتداولها ونقلها
4) منع أوتقليل تكلفة الأنشطة المتعلقة بتفريغ أوتداول أونقل أوالتخلص من النفايات.
5) تطبيق متطلبات إدارة الصحة والسلامة المهنيةفيالمنظمة على طبيعة النشاطات ودرجة تعقيد المخاطر في نشاطات المنظمة.
6) الحفاظ على الصحة والسلامة العامة أكثر من تركيزها على صحة وسلامة المنتج

وتكمن فوائد الحصول على شهادة الايزو14001في ترشيد استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية والتقليل التالف والحد من التلوثوالتوافق مع القوانين والتشريعات البيئية وتحسين صورة الشركة وأدائها البيئي.كما أن الايزو14001 هي مجموعة من نظم الإدارة البيئية التي ظهرت بهدف تحقيق مزيد من التطوير والتحسينفي نظام حماية البيئة مع عمل توازن مع احتياجاتها، وهي توفر الآلية التي يتم من خلالها متابعة وتطوير الأداء البيئي، كما أن أنظمة إدارة البيئة تشابه أنظمة إدارة توكيد الجودة من حيث كون أنها توفر الوسيلة لضبط أنظمة الإدارة فيالمنظمات.

وعلى العموم، يمكن حصر فوائد الحصول على شهادة 14001 فيمايلي:

1) اكتساب تقدير واعتراف الجهاتالعالميةمما يزيد من قدرة الشركة على تحقيق متطلبات التصدير إلىالخارج وخاصة دول السوق الأوروبية المشتركة.
2) ترشيد استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية
3) تقليل الفاقد والحد من التلوث
4) التوافق مع القوانين والتشريعات البيئية
5) التحسين المستمر
6) تحسين قنوات الاتصال بين الشركة والجهات الحكومية المتخصصة
7) تحسين صورة الشركة وأداءهاالبيئي. [1]"

ويمثل الشكل الموالينموذج الايزو14000:

الشكل رقم7: نموذج يوضح نظام الايزو14000

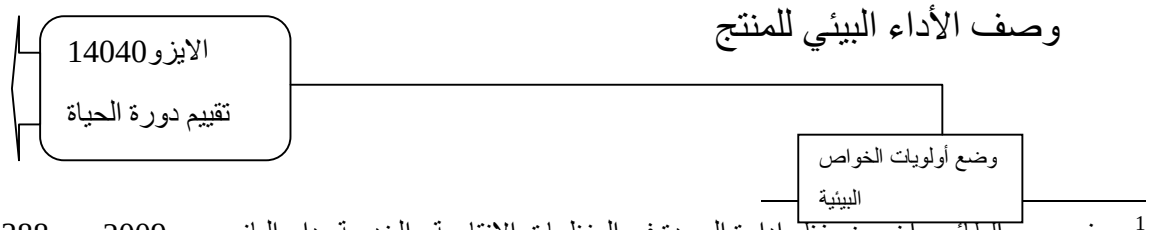

[1]يوسف حجيم الطائي واخرون، نظم إدارة الجودة في المنظمات الانتاجية والخدمية، دار اليازوري، 2009، ص388.

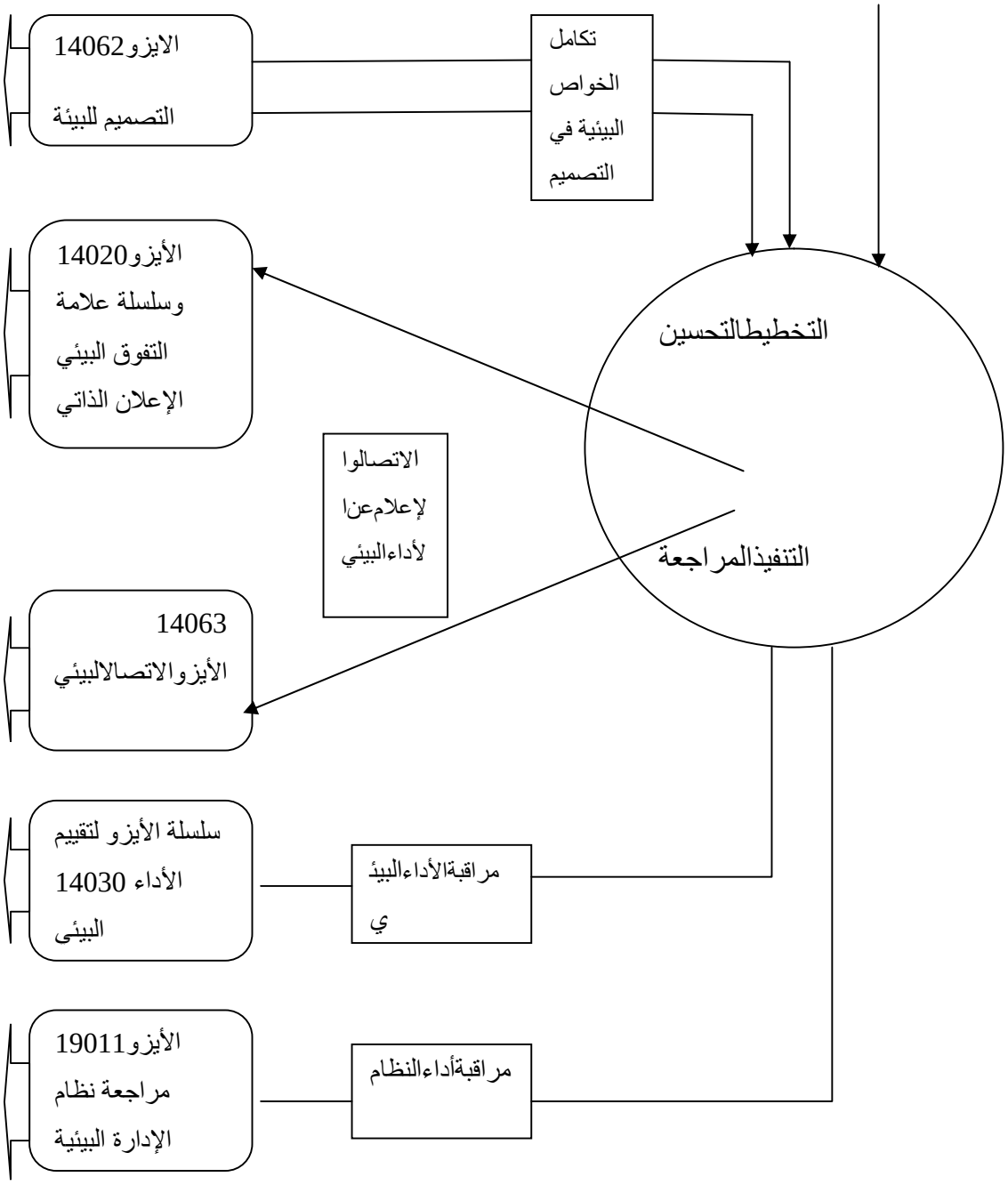

المرجع: صلاح الحجار ودواليا الحميد صقر، نظام الإدارة البيئية والتكنولوجية، دار الفكر العربي، جمهوريةمصر العربية، 2005، ص30

04) المواصفة القياسية ايزو22000 إصدار 2005(الهاسبHACCP) لإدارةأنظمة سلامة الغذاء

إن الايزو22000 هو نظام مكون من مجموعة من العناصر التي تعمل على تأمين سلامة الغذاء فيجميع المراحل التي يمر بها على امتداد السلسلة الغذائية منذ إنتاجه حتى

استهلاكه.هذا النظام هو معترف به دولياً فيمجال سلامة الغذاء. وقد تم تدعيمه سنة 2005 من طرف منظمة الإيزوبعد أن كان مجرد سلسلة من الإجراءات تسعى إلى إدماج أفضل الممارساتفيمجال الصناعات الغذائية.سابقا كانت هذه المواصفة تدعى بالهاسبHACCP وهذه الكلمةهي مختصر من نظام تحليلالمخاطر وتحديد نقاط التحكم الحرجة HAZARD AND ANALYSIS CRITICAL CONTROL POINTS أي أنه النظام الوقائي والذي يعني بسلامة الغذاء من خلال تحديدالأخطار التيتهددسلامته، سواء أكانت بيولوجية أوكيميائية أوفيزيائية، ومن ثمتحديد النقاط الحرجة التي يلزم السيطرة عليها لضمان سلامة المنتج

وتشتمل المواصفة ايزو22000 على ما يلي:

- معرفة الأخطاء التييمكن أن تحدث للغذاء في كل مرحلة من مراحل التصنيع.
- العمل على مراقبة العمليات.
- وضع الخطوات التي تؤمن سلامة الغذاء خلال مرحلة الإنتاج.
- تسجيل ما يحدث وتطوير النظام باستمرار وذلك لتفادي الأخطاء مستقبلا.

وتحقق هذه المواصفة العديد من المزايا أهمها:

- جعل المؤسسة معنية بالرقابة الغذائية الذاتية مما يسهل مهمة الجهات الرقابية من التقييم والمتابعة
- جعل مصنعي الغذاء أكثر تفهما لسلامة الغذاء وبالتالي ضمان فاعليتهم في إنتاج غذاء مأمون.
- توثيق كل ما يمس سلامة الغذاء بشكل مكتوب أوبأي طريقة يمكن الرجوع إليها عند الحاجة
- الحد من الأخطار الممكنةالمرتبطة بالغذاء
- تقليل فرص سحب المنتجمن السوق إذا تأكدت عدم سلامته
- فتح المجال أمام الشركات للتصدير للأسواق العالمية
- زيادة ثقة المستهلك فيالمنتج.

II. نظام الصحة والسلامة المهنية OHSAS 18001

إن نظام إدارة الصحة والسلامة المهنية «occupational OHSAS 18001 health and safety assessment series » هو"نظام يحدد المتطلبات التي يجب توافرها في أي نظام لإدارة الصحة والسلامة المهنية لتمكين الجهات المطبقة لذلك النظام من التحكمفي المخاطر المتصلة بالصحة والسلامة المهنية وتحسين أدائها. "

لقد تم تطوير هذا المعيار الدولي والمتفق عليه بنظام إدارة الصحة والسلامة المهنية سنة 1999وكان يسمي OHSAS 18001 : 1999 وعندما تم إدخاله ضمن المعايير البريطانية أصبح يسمي بالمواصفة OHSAS 18001 : 2007 BS

ويهدف هذا المعيار إلى وضع نظام الصحة والسلامة من شانهأن[1]":

- يقلل إلى أقصى حد ممكن من المخاطر على العمال وعلى الأطراف الأخرى المعنية التي تكون عرضة إلى أخطار قد تؤثر على صحتهم وسلامتهم في العمل بفعل النشاط الذي تمارسه المؤسسة.
- التحسين المستمر لهذا النظام.
- إثبات أن هذا النظام قابل للحصول على شهادة مطابقة للمعيار الذي وضع على أساسه ويكون ذلك بعمليات التقويم الذاتي.

لقد تم إدخال عدد من التغييرات على المواصفة منذ الإصدار الأول لها عام 1999. وتعكس تلك التغييرات الاستخدام واسع النطاق للمواصفة وتطبيقها في أكثر من 80 دولة، من خلال ما يقرب من 16 ألفجهة حاصلة على الاعتماد من خلال حصولها على شهادة نظام إدارة الصحة والسلامة المهنية OHSAS 18001 : 1999.

ومن بين أهم التغييرات التي أدخلت علي المواصفة هوالتأكيد بشكل اكبر علي الصحة أكثر من مجرد السلامة، والتحسين الواضح في الدمج بينها وبين المعيار

[1]Observatoire sur la responsabilité sociale de l'entreprise « ORSE », développement durable et entreprise, Editions AFNOR, Paris, France, 2004, p94.

البريطاني /ايزولنظام إدارة البيئة BS EN ISO 14001 : 2004. والهدف من ذلك اجل تمكين المنظمات من التطور من خلال ما يطلق عليه النظم الإدارية المتكاملة.

وفيما يلي موجز بالتغييرات الرئيسية بين : OHSAS 18001 : 1999 , BSOHSAS 18001 : 2007

1. إن BS OHSAS 18001 : 2007 هومواصفة عالمية, معتمدة رسميا من قبل اللجنة التابعة للمعهد البريطاني للمواصفات القياسية BSI الصحة والسلامة /1(HS/1)، وهوما يعكس ازدياد الاعتماد على المواصفة OHSAS 18000كقاعدة أساسية للمعايير الوطنية لنظام إدارة الصحة والسلامة العمومية.
2. مزيد من التكامل مع نظام إدارة البيئة BS EN ISO14001 ;2004 من خلال المواصفة بالكامل، مع تحسين توافقها مع مواصفةBSEN ISO9001 : 2000
3. إعطاء المزيد من الاهتمام بالصحة أكثر من ذي قبل.
4. مزيد من المتطلبات التي تمت زيادتها في المشاركة والاستشارة.
5. تمت إضافة تعريفات جديدة ومراجعة التعريفات الحالية.
6. تشمل المواصفة الجديدة بنود جديدة في التسلسل الهرمي للضوابط كجزء من التخطيط للصحة والسلامة المهنية.
7. أصبح تناول إدارة التغييرات يتم بشكل أكثر وضوحا وانفتاحا.
8. تمت إضافة بند "تقييم الالتزام: بما حسب نظام إدارة البيئة BS EN ISO 14001 ;2004.

إن تطبيق مواصفة BS OHSAS 18001 : 2007 كمعيار بريطاني تجعلها تجل محل المواصفة السابقة OHSAS 18001 : 1999وتلغيها أيضا، وأن هذه الأخيرة ستظل سارية فقط حتى الأول من جويلية 2009.

III. معيار المساءلة الاجتماعية SA8000:

المعيارSA8000والذي يدعى أيضا بنظام المساءلة الاجتماعية فهو"مواصفة دولية تعمل علي تطوير وتطبيق الممارسات الاجتماعية السليمة داخل بيئة العمل لتقييم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات[1]".

وتقدم هذه المواصفة "متطلبات ومنهجية تدقيق لتقييم لظروف مكان العمل، بما في ذلك عمالة الأطفال والعمل الإجباري والصحة والسلامة المهنية وحرية التجمع والممارسات التأديبية وساعات العمل والأجور وغيرها، من اجل الحفاظ علي ظروف عمل جيدة وتحسين الظروف القائمة.بواسطة هذا المعيار يمكن ضمان الحد الأدنى لحقوق العمال.

- هومعيار يضمن الحد الادني لحقوق العمال وهي قابلة للتدقيق من طرف مدقق خارجي مستقل.لقد توج بالمسؤولية الاجتماعية لشركات الاهتمام بحزمة معايير دولية تسمى المعايير العالمية للمساءلة الاجتماعية SA 8000 حيث وضعت ضوابط دقيقة يمكن أن تسترشد بها الشركات لدمج القضايا الاجتماعية والبيئية والاقتصادية في قراراتها وإستراتيجيتها.

إن البنود الرئيسية التي تتضمنها وثيقة SA 8000والخاصة بالشروط والمتطلبات المعيارية القياسية للمساءلة الاجتماعية تشمل آلاتي:

- **منع عمالة الأطفال :** يجب علي الشركات ان تتعهدبعدم توظيف الأطفال الذين يقل سنهم عن 15 سنة وأن تكون هذه الحالة سياسية متبعة من سياسات الشركة حيث يجب ان يتواجد من هم فيهذه السن في المدارس كذلك الالتزام بعدم توظيف الفئة العمرية الأقل من 18 سنة خلال فترةدوام المدارس وبساعات عمل محدودة كذلك عدم تشغيلهم في بيئة عمل غير صحية أولاتتوفر فيها شروط الأمان.
- **عدم ممارسة العمالة القسريةبأي صورة من الصور:** وكذلك الالتزام بعدم حجز الأوراق الثبوتية للعاملين (جوازات السفر أووثائق إثبات الشخصية أوغيرها) وكذلك عدم حجز المرتبات والأجور اوجزء منها للضغط علي العاملين للبقاء في العمل

[1]التحكم في الاداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في ظل تحديات التنمية المستدامة،نفس المرجع السابق،ص111.

- **تهيئة مناخ أوبيئة عمل تتوفر فيها الشروط الصحية الإنسانية:** وكل مستلزمات السلامة والأمان حيت تلزم الشركات بوضوح بتوفير أدوات السلامة والملابس الواقية الأحذية والقفازات والنظارات وغيرها مما يساعد العامل علي أداء عمله بشكل امن دون مخاطرة.كذلك من واجب الشركات زج العاملين في دورات تدريبية خاصة بالأمن والسلامة المهنية مع الاهتمام بالنظافة وتوفير المياه الصالحة للشرب وغيرها من مستلزمات العمل الصحية.
- **كفالة الحقوق العاملين بالانتساب للنقابات العمالية والاتحادات المهنية** وممارسة المساومات الجماعية للحصول علي حقوقهم وتحسين ظروفهم المعيشية وتجنب الإساءة وممارسة التمييز وبث الفرقة بينهم.
- **ضمان العدالة في التعامل بين جميع العاملين** وفق كفاءاتهم وعدم التمييز وممارسة العنصرية سواء في التعيين والترقية أوإتاحة فرص التدريب أوالأجور والمكافآت أوالفصل من العمل أوالإحالة علي التقاعد لأسباب غير موضوعية مثل الانتماء العرقي أوالطائفي أوالديني أوالجنسي أوالحزبي أوالفكري.كذلك يجب أن يكون واضحا في سياسات الشركة عدم التهاون مع أي شكل من أشكال التهديد والاستغلال سواء كان ماديا أومعنويا يشير إلي ممارسة التمييز بين العاملين.

6- **مراجعة وتدقيق الضوابط التأديبية** وعدم السماح بتوجيه عقوبة جسدية أونفسية أولفظية للعامل حيث يجب أن تتبع القواعد والإجراءات القانونية بدون تطرف.

الفرع الثاني : المبادرات الطوعية الدولية

كل المبادرات الطوعية هي مبادرات مصدرها هيئات ومنظمات دولية.إن أهم الأدوات المطروحة أمام المؤسسات هي المبادرة العالمية لإعداد التقارير أوما يسمي أيضا

بمبادرة الإفصاح العالمية ومبادئ المنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDEوالعقد العالمي الذي يطلق عليه أيضا بمبادرة كوفي عنان.وفي مايلي تفصيل لهذه المبادرات.

I. المبادرة العالمية لإعداد التقارير THE GLOBAL REPORTING INITIATIVE « GRI »:

المبادرة العالمية لإعداد التقارير والتي تسمى أيضا بمبادرة الإبلاغ العالمية Global Reporting Initiative GRI، فقد أنشئت سنة 1997 من طرف منظمة تسمى بائتلاف الاقتصاديات المسؤولة بيئياCERESبالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة PNUE ومهمتها تكمن في طرق التقرير للتنمية المستدامة لمستوى يعادل تلك الخاصة بالتقرير المالي حتى تتوفر في تلك التقارير الخصائص التالية وهي القابلية للمقارنة والدقة والمصداقية وإمكانية التحقق من المعلومات المقدمة. وشكلت سنة 2002 نقطة تحول في تقدم بمبادرة الإبلاغ العالمية، مع وضع هيكل مؤسسي جديد ونشر نسخة 2002 للمبادئ التوجيهية بالإضافة إلى ملاحق وبروتوكولات تقنية مرفقة.

إن أساس هذه المبادرة هووضع الخطوط الأساسية لصياغة تقارير التنمية المستدامة من طرفالمؤسسات تسمى ب GRIوالذي "وضع من طرف منظمة الأمم المتحدة سنة 1997 والذي محتواه أن تقدم المؤسسات تقريرا موحدا عن التنمية المستدامة والذي يتم من خلاله معالجة المسائل البيئية والاجتماعية والاقتصادية [1] "

وقد كلفت المبادرة بهذه المهمة بالمشاركة النشطة للمنظمات البيئة والاجتماعية والاقتصادية غير الحكومية ومكاتب المحاسبة والمنظمات النقابية والمستثمرين وأصحاب المصالح عبر العالم. " وفي سنة 1999نشرت نسخة أولية من المبادئ التوجيهية للتقرير عن التنمية المستدامة وبعد فترة من الشروحات الوافية التجارب والمشاورات المكملة ,ظهرت النسخة الرسمية للمبادئ التوجيهية في جوان 2000.وتعتبر النسخة التي نشرت سنة 2002كتكملة لمجموعة من التجارب والتحاليل والتشاور ومراجعة المبادئ التوجيهية التي صدرت سنة 1999. وفي سنة 2007،تم إدخال عدة تعديلات علي المبادئ التوجيهية

[1] Op, cit,p3.

لسنة 2002.اتخذ كل من الإنفاق العالمي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والمجلس الأوروبي للوزراء والمفوضة الأوروبية والمنتدى الاقتصادي العالمي من هذه المبادئ التوجيهية مرجعا في مراسلاتهم لأصحاب المصلحة كما أن أكثر من 130مؤسسة في 21 بلد تعتمد علي المبادئ التوجيهية في وضع تقاريرها عن التنمية المستدامة.

إن هذا الاهتمام قد انعكس على عالم الأعمال بإطلاق مبادرات من قبل العديد من المنظمات الدولية بغية وضع المعايير لإصدار تقارير استدامة اختيارية من قبل الشركات.

وترتكز مبادرة الإبلاغ العالمية على ثلاث أركان وهي:

1) الركن الاقتصادي ويشمل الأبحاث والتطويروالإنتاجية والاستثمار في العنصر البشري.
2) الركن البيئي ويشمل تأثير أنشطة المنشات على الماء والهواء والأرض والتنوع الحيوي والصحة.
3) الركن الاجتماعي ويضمن الإفصاح عن معلومات حول الصحة والأمان ومراعاة حقوق الإنسان في أمان العمل.

من الجدير بالذكر أن "عددا قليلاجدا من الشركات قامت بإصدار تقارير استدامة طوعا إلا أن معظمها مدقق وهنا يبرز جدل كبير حول ضرورة وضع معايير ملزمة لإعداد هذه التقارير وتدقيقها من قبل جهات مستقلة لدعم مصداقيتها وتشجيع الاعتماد عليها من قبل المستثمرين والناشطين الاجتماعيين والحكومات.

نشرت مبادرة الإبلاغ العالمية نسخة أولية من المبادئ التوجيهية للتقرير عن التنمية المستدامة (المبادئ التوجيهية)سنة 1999.وبعد فترة من الشروحات الوافية، ظهرت النسخة الرسمية للمبادئ التوجيهية في جوان 2002. والنسخة الصادرة سنة 2002 تشكلتكملة لمجموعة من التجارب، التحليل، التشاور ومراجعة المبادئ التوجيهية والوثائق المكملة.

منذ نهاية سنة 2002، اختارت الأمانة الدائمة لمبادرة الإبلاغ العالمية مدينة أمستردام كمقر لها.وهي الآن تابعة للأمم المتحدة تحت إطار مركز التعاون لبرنامج الأمم

المتحدة للبيئة (PNUE). وتعتبر هذه الأمانة مسؤولة عن وضع وتنفيذ برنامج العمل للمنظمة الذي يصادق عليه مجلس الإدارة بالتشاور مع مجلس أصحاب المصلحة والمجلس ألتشاوري التقني.

ومنذ 1999 شارت العديد العديد من منظمات في مجموعات عمل قادت بمبادرة الإبلاغ العالمية إلى العمل على مؤشرات الأداء، وطرق المراقبة وكذا مراجعة المبادئ التوجيهية. وتحاول الأمانة من خلال مجموعات العمل الأخذ بعين الاعتبار تعدد وجهات النظر والخبرات مع احترام التوازن من حيث أصحاب المصلحة والتمثيل الجغرافي.

تميزت الفترة مابين 2000و2002 بتتابع مراحل مهمة في تطور مبادرة الإبلاغ العالمية منها:

1. تقدمت مبادرة الإبلاغ العالمية بخطوات كبيرة نحوالوضع إطار مؤسساتي ضروري لإعمالها المستقبلية. فقد تم وضع الهيكل العام لمبادرة الإبلاغ العالمية رسميا بداية فريل 2002 بمقر الأمم المتحدة في نيويورك. وخلال هذه الهيكل المناسبة عبر ممثلون عن منظمات غير حكومية اجتماعية وبيئية، مؤسسات، وعن عالم الشغل وكذا حكومات ومنظمة الأمم المتحدة مساندتهم ودعمهم لمهمة مبادرة الإبلاغ العالمية.
2. تبعا لعملية مفتوحة شهدت أكثر من مئة ترشح، عينت لجنة الترشيحات المميزة 174 عضوا لمجلس الإدارة مدعوين لمتابعة التقدم المستقبلي للمبادرة وضعت مبادرة الإبلاغ العالمية مجلسا لأصحاب المصلحة، مهمة هذا المجلس هوأن يكون الملتقي السياسي الرسمي داخل مبادرة الإبلاغ العالمية، إن يساهم بالمساواة مع أصحاب المصلحة في رسم مستقبل المنظمة.
3. وفي عملية مفتوحة للتعيينات اختير أول 36 عضوا، لأصحاب المصلحة اختار 24 عضوا الآخرين للمجلس. كما يلعب مجلس أصحاب المصلحة دورا مباشرا في تعيين مجلس الإدارة.
4. وضعت مبادرة الإبلاغ العالمية سنة 2002 مجلسا استشاريا تقنيا مكلفا بمساعدة المجلس الإداري والأمانة والقضايا الفنية المتعلقة بالتقرير حول الأداء الاقتصادي، البيئي والاجتماعي.

5. على مستوى العضوية سجلت بمبادرة الإبلاغ العالمية سنة 2001و2002 وانضمام أكثر من 1800 من أصحاب المصلحة من 77 بلدا مختلفا.

أما عن المبادئ التوجيهية للمبادرة، فمنذ عرض النسخة الأولى للمبادئ التوجيهية سنة 2000 عرف إطار تقرير مبادرة الإبلاغ العالمية تقدما ملموسا.فبالاستفادة من تطبيق المبادئ التوجيهية على مدار سنتي 2000و2001 باشرت أمانة المبادرة في مراجعتها وبدأت في العمل علي تطوير قطاعات إضافية وبروتوكولات من اجل تعزيز دقة وقوة إطار تقريرها[1]:

- باعتمادها على المراجعة وضعت مبادرة الإبلاغ العالمية آلية منظمة من التعليقات نحوجمع ردود الأفعال 31 مؤسسة حول المبادئ التوجيهية
- واعية بالجوار المكثف الذي يحيط بمراقبة التقارير، شكلت مبادرة الإبلاغ العالمية مجموعة عمل حول التحقق أوالفحص من أجل وضع ملتقى لمناقشة طريقة الفحص في إطار بمبادرة الإبلاغ العالمية وعموما في التطوير المستمر لتقرير الأداء الاقتصادي البيئي والاجتماعي حول العالم
- خلال 2001 وضعت مبادرة الإبلاغ العالمية مجموعة عمل حول المؤشرات ومهمتها صياغة توصيات عن مؤشرات الأداء لضمها في نسخة 2002 للمبادئ التوجيهية. تتكون المجموعة من 130 خبير من 25 دولة على الأقل، عملوا لمدة سنة تقريرا حول هذه التوصيات
- عملت مجموعة العمل الخاصة بالمراجعات والمشكلة من 12 ممثلا من مختلف أصحاب المصلحة والمناطق الجغرافية مدة عملها ستة أشهر من أجل اقتراح مراجعات للمبادئ التوجيهية
- قامت مبادرة الإبلاغ العالمية بوضع ملاحق قطاعية تهدف إلى تعيين والتطرق إلى الانشغالات القطاعية الغير مدرجة في المبادئ التوجيهية القاعدية، من أجل دمجها في

[1] التحكم في الاداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في ظل تحديات التنمية المستدامة،نفس المرجع السابق،ص119.

تقارير التنمية المستدامة.وتوفر بمبادرة الإبلاغ العالمية هذه الملاحق من أجل قطاعات مثل السيارات، الخدمات، المالية، التعدين، الاتصالات والسياحة

- بدأت مبادرة الإبلاغ العالمية في وضع بروتوكولاتها التقنية الأولى حول المؤشرات الخاصة.وبعد نشر المشاريع الأولى للبروتوكولات الخاصة بمؤشرات أخرى مثل الطاقة والماء وعمالة الأطفال

- قامت مبادرة الإبلاغ العالمية بنشر وثائق لصالح المنظمات التي ترغب في تنظيم تقاريرها حسب المواضيع مثل الإنتاجية والتنوع والتنمية.والهدف منها تشجيع التوجه المتكامل الذي يجمع بين عدة أبعاد خاصة بالتقارير الاقتصادية، البيئية والاجتماعية للوصول إلى نظرة شمولية للإبلاغ

تواصل مبادرة الإبلاغ العالمية في الحصول على الأولوية على المدى العالمي، ففي عام 2001 و2002، شارك الآلاف من أصحاب المصلحة في اجتماعات للحوار والإعلام بكل من جنوب إفريقيا، ألمانيا، الأرجنتين، أستراليا، المملكة المتحدة، ماليزيا، سويسرا، بالإضافة إلى عشرات المؤتمرات عبر العالم، ونتج عنها زيادة اعتماد المبادئ التوجيهية. وبفضل التشاور الدائم مع المنظمات المتعددة الأطراف اقترحت المبادئ التوجيهية على المؤسسات كأداة أساسية لضمان الشفافية والبرهنة على التزامها فيما يخص المسؤولية الاجتماعية. "وفاء لمهمتها المتمثلة في تحسين نوعية إبلاغ عن الأداء بواسطة تقارير التنمية المستدامة خاصة في المجالات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية في الجوانب المتعلقة بالتناسق والقابلية للمقارنة والدقة، عرضت أمانة المبادرة في مارس من سنة 2006 مشروع مبادرة جديدة معدلة ومصححة لتلك السارية المفعول منذ 2002 سمي ب G3.

II. مبادئ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE:

أخذت منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي على عاتقها القيام بمبادرات من شأنها أن توجه المسؤولية الاجتماعية والبيئية للمؤسسات ومن بينها المبادئ العامة لمنظمة التعاون

والتنمية الاقتصادية الموجهة خصيصا للشركات المتعددة الجنسية لسنة 1997 والتي تقوم على مايلي:

- **في المجال الاجتماعي:**

1) التشغيلوعلاقات العمل: على المبادرات، وضمن القانون، والأنظمة السارية، والعادات المتبعة في علاقات العمل والتشغيل أن:

- تحترم حقوق العاملين فيها في أن يكونوا ممثلين في اتحادات مهنية وغيرها والتي تمثل العاملين بصدق، وتعنى بمفاوضات بناءة، بصورة مستقلة أومن خلال اتحادات المنشغلين، مع الممثلين، كما هومذكور، بهدف الوصول إلى اتفاقيات حول شروط التشغيل.
- المساهمة في الإلغاء الفعلي لعمل الأولاد.
- المساهمة في إلغاء كافة أشكال العمل القسري أوالعمل بالإكراه.
- عدم التمييز بين العمال فيها يتعلق بالتشغيل، أوالتشغيل لأسباب مثل، الجنس، اللون، الأصل، الدين، الرأي السياسي، المنشأ القومي أوالمكانة الاجتماعية، إلا إذا كان الاختيار بخصوص مميزات العاملين يساهم في دفع الخطوط العامة للسياسة الحكومية والتي تشع بصورة صريحة من المساواة في فرص التشغيل أوتختص بالمتطلبات المفهومة ضمنيا بالنسبة للوظيفة.

2) توفير المنشات لممثلي العاملين بقدر ما يتطلب الأمر من اجل المساعدة في تطوير الاتفاقيات الجماعية الناجعة.

3) توفير المعلومات المطلوبة لممثلي العمال من اجل المفاوضات الوجيهة حول شروط التشغيل.

4) تشجيع الاستشارة والتعاون مابين المشغلين وبين العاملين وممثليهم في الأمور ذات الاهتمام المشترك.

5) توفير المعلومات للعمال وممثليهم بحيث يتاح لهم الحصول على صورة حقيقية ومنصفة حول عمل الهيئة ،وحيث يمكن المبادرة بأكملها.

6) انتهاج معايير تشغيلية وعلاقات عمل لا تقل عن تلك القائمة لدي المشغلين في الدول المضيفة.

7) اتخاذ الإجراءات اللائقة ضمن نشاطهم من اجل ضمان الصحة والأمان فيالعمل.

8) ضمن نشاطاتهم وبأكبر قدر ما كان الأمر عمليا، يتم تشغيل قوة عاملة محلية، مع إعطاء التأهيل من اجل تحسين مستوى المؤهلات، بالتعاون مع مندوبي العمال، حيث يكون الأمر مناسبا، السلطات الحكومية ذات الصلة.

9) أن يدلوبآرائهم حول التغييرات الحاصلة على نشاطاتهم والتي من شانها أن تؤثر بصورة كبيرة علي معيشة العمال، وخاصة في حالة إغلاق هيئة إغلاق يربط إغلاقها بفصل جماعي، وعندما يتوجب تسليم البلاغ مسبقا خلال وقت معلوم لممثلي العمال. وحيث يكون الأمر ممكنا للسلطات الحكومية ذات الصلة والتعاون مع ممثلي العمال والسلطات الحكومية المناسبة من اجل التعديل قدر الإمكان من الناحية العملية للتأثيرات السلبية وعلى ضوء الظروف الخاصة لكل حالة، فمن المبتغي أن تكون الإدارة قادرة على إعطاء بلاغ، كما هومذكور، قبل اتخاذ القرار النهائي. ويمكن أيضا استعمال وسائل أخرى من اجل إيجاد تعاون حقيقي بهدف تخفيف وطأة التأثيرات الناتجة عن مثل هذه القرارات.

10) فيما يتعلق بالمفاوضات الصادقة مع العمال حول شروط التشغيل، أوعندما يطبق العمال حقهم في أن يكون لهم إطارا تنظيميا، يتوجب عدم التهديد بنقل وحدة تشغيلية، كلها أوبعضها، من الدولة ذات الشأن، ولا يقومون بنقل العاملين من الهيئات التي تكون المبادرة في دول أخرى، من اجل التأثير غير المنصف على هذه المفاوضات أوإفشال الحق في أن يكون لهم إطارا تنظيميا.

11) تمكين الممثلين الرسميين عن العمال من التفاوض بشان القضايا المتعلقة بالمفاوضات الخاصة بالاتفاقيات الجماعية أوالعلاقات ما بين العاملين والإدارة الرسميين من اجل اتخاذ القرارات حول هذه المواضيع.

- **في المجال البيئي:**

1) إقامة وتنفيذ أنظمة إدارة بيئية تناسب المبادرة، وتشمل:

- جمع وتقييم المعلومات اللائقة والمختلفة بخصوص التأثيرات البيئية، الصحية والأمنية لنشاطاتها.

- تحديد أهداف قابلة للقياس، وحيث يكون الأمر مناسبا، أهداف لأداء بيئي محسن، يشمل الفحص مابين الفينة لأخرى للتبعية المتواصلة لهذه الأهداف، وما شابه.

- التحقيق والرقابة المنتظمة للتقدم تجاه الأهداف والأهداف البيئية، الصحية أوالمتعلقة بالأمان والسلامة.

بحيث تواجه المؤسسة تغيرات بنيوية وظرفية تطرأ على البيئة، وهذه التغيرات التي تمس كل المتغيرات المكروبيئية والميكروبيئية حسب نموذج (PLESCTE) والتي تقاس بمعيارين اثنين وهما درجة التعقد ودرجة الإثبات [1]"

2) من خلال مراعاة المخاوف بخصوص التكلفة، السرية التجارية، والدفاع عن حقوق الملكية الفكرية:

- تقدم معلومات لائقة ودقيقة للجمهور والعاملين حول التأثيرات على البيئة، الصحة والسلامة والناتجة عن نشاطات المبادرة، الأمر الذي من شانه أن يشمل تقريرا حول التقدم في تحسين الأداء البيئي، وكذلك:

الانشغال في الاستشارة وفي الاستشارة الكافية والمعدلة مع الأوساط التي تتأثر بصورة مباشرة مع السياسة البيئية، الصحية والسلامة لهذه المبادرة وتطبيقها.

3) القيام بالتقييم وعلاج واتخاذ القرارات، على ضوء التأثيرات المتوقعة على البيئة، الصحة والأمان والمنسوبة إلى العمليات، البضائع والخدمات الخاصة بالمبادرة، وتأثيرها على الدورة الحياتية الخاصة بهم وفي الأماكن التي يكون لهذا التغييرات المقترحة تأثير ملحوظ على البيئة، الصحة والسلامة، وفي الأحوال التي تكون فيها خاضعة للمصادقة من قبل السلطة المختصة، يجب إعادة تقرير مناسب حول التأثير البيئي.

[1] د عبد الرزاق بن حبيب، اقتصاد وتسيير المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، ص46.

4) طبقا للفهم العلمي والفني للأخطار, وحيث توجد التهديدات بوقوع الضرر الفادح للبيئة، من خلال مراعاة لصحة الإنسان وسلامته، ينبغي عدم الاستعمال عند غياب التحقيق العلمي الكامل مثل التبرير في رفض الوسائل التوفيرية حما هومذكور أوالتقليل منه.

5) إقامة برامج بديلة للمنع والتعديل والسيطرة على الأضرار الصحية والبيئية الفادحة نتيجة للنشاطات بما في ذلك الحوادث والحالات الطارئة وإقامة أجهزة لإبلاغ السلطات المختصة مباشرة.

6) المطالبة وبدون توقف تحسين الأداء البيئي للهيئة، بواسطة التشجيع، وحيث يكون الأمر ممكنا، من خلال النشاطات، مثل:

- تبني تقنيات وأنظمة تشغيل في أقسام، التي عن المعايير فيما يتعلق بالأداء الوظيفي في الشق الخاص من المبادرة بحيث يكون الأداء علي أفضل الصور.
- تطوير وتزيد منتجات لايوجد لها تأثير بيئي سلبي وتكون انه عند استعمالهاوتكون ناجعة في استهلاك الطاقة والمرافق الطبيعية، وتكون تصنيعها، أوصرفها بلا مخاطر.
- الوصول إلى مستويات اعلي من الوعي لدي المستهلكين فيما يتعلق بالآثار البيئية الناتجة عن استعمال المنتوجات والخدمات الخاصة بالمبادرة.
- بحث الطرق الخاصة بتحسين الأداء البيئي للشركة على مستوى الأبعد.

7) منح التثقيف والتأهيل اللائقين للعمال في مواضيع الصحة والأمان البيئي, بما في ذلك علاج المواد الخطرة ومنع الحوادث البيئية وكذلك مجلات الإدارة البيئية الأكثر اتساعا، إجراءات تقييم التأثير البيئي، العلاقات العامة والتقنيات البيئية.

المطلب الثاني: المبادرات المحلية[1]:

[1] التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنميةالمستدامة.، نفس المرجع السابق،ص130

بالرغم من وجود مجموعة من المبادرات علي مستوي كل الدول المتقدمة، نكتفي بتناول التجربة البريطانية والفرنسية.

الفرع الأول: التجربة الفرنسية "المعيار SD21000"

إن المعيارSD21000 هو"بمثابة دليليسمح بمراعاة اهتمامات التنمية المستدامة في صياغة وتنفيذ الاستراتيجيات من طرف المؤسسة وكذلك في الإدارة ثم وضعها من طرف AFNOR. فوفق هذا، يمكن للمؤسسات مراعاة اهتمامات التنمية المستدامة وإدارة المؤسسة وذلك باللجوء إلى استعمال أدوات بسيطة تسنح للمؤسسات بإجراء تقييم ذاتي لها وبواسطتها يمكن أن تفكر بشكل جدي وبشكلمستقل دون اللجوء إلى الاستعانة بجهات خارجية للاندماج في سياسات التنمية المستدامة.

كما يسمح هذا الدليل بالأخذ بعين الاعتبار رهانات التنمية المستدامة في إستراتجية وإدارة المؤسسة. إن هذا الدليل لايمكن اعتباره نظاما للإدارة أومعيار يتم الحصول من خلاله بعد وضعه على شهادة تمنحها جهات مختصة.فهوفي الحقيقة وثيقة " تساعد المؤسسة وتدلها على اختيار ووضع إستراتيجية للتنمية المستدامة.فمن خلال هذا الدليل يكون باستطاعة المؤسسة أن تحدد رهانات التنمية المستدامة التي تهمها مراعية في ذلك احتياجات ومتطلبات ورغبات أصحاب الصالح لأنهم هم الذين يمثلون الرهانات اتجاه المؤسسة أي الجهات التي يمكن أن تؤثر على نشاط المؤسسة وكذلك الذين تؤثر عليهم المؤسسة. كما أن من شان هذا الدليل " إن يغير أنماط الإنتاج والاستهلاك بحيث تعتمد على ممارسات صناعية جديدة يراعى فيها التصميم الايكولوجي والتصنيع الايكولوجي والإنتاج من المنتج إلى الخدمة، إثبات المنتج نوعية المواطن وتحميله مسؤولية حماية البيئة من خلال تصرفاته الاستهلاكية.من حلال يكمن التحكم في رهانات التنمية المستدامة من خلال كل مراحل حلقة القيم.

إن تطبيق الدليلSD21000 من شانه أن يسمح بتحقيق ذلك.

في تطبيق ذلك يجب على المؤسسة أنتحدد احتياجاتها ورغباتها الخاصة فيما يتعلق بعلاقاتها مع أصحاب المصالح وكذلك التعرف على حجات ورغبات هؤلاء الأطراف من خلال علاقاتهم بالمؤسسة.

بعد تحديد الرهانات، تقوم المؤسسة بتقييم الفرص والتهديدات من اجل التفرقة بين الرهانات المهمة بالنسبة للمؤسسة وهم الذين على أساسهم يتم صياغة إستراتجية المؤسسة والعمليات التي يجب اعتمادها من اجل تطبيق هذه الإستراتيجية.

إن الأساس الذي تم على أساسه إعداد المنهجية هو ليس تقديم لمستعمليه طريقة حول كيفية الاهتمام برهانات التنمية المستدامة ولكن حول ما الذي يجب الاهتمام به هذه التحديات يمكن ذكر بعض منها ولعل أهمها :

- خلق القيمة للأطراف ذات المصلحة
- تقوية وتدعيم الحوار مع هذه الأطراف
- التأقلم ومواكبة التطورات الناجمة عن رغبات واحتياجات المطلوب من المؤسسات تلبيتها
- تأكيد الدور المجتمعي للمؤسسة
- التطور بالفعالية
- التحكم في المخاطر
- مسابقة التطورات خاصة منها التشريعية والمواصفات.

الفرع الثاني: مشروع SIGMA البريطاني

سيغما (SIGMA) هومبادرة طرحها المعهد البريطاني للمواصفات القياسية BSI سنة 1999 بالتعاون مع منظمات الأعمال البريطانية غير الحكومية والتي أطلق عليها تنمية المنتدى من اجل المستقبل FORUM FOR THE FUTURE.

إن الهدف من المبادرة هو" وضع معيار يسمع بإدماج التنمية المستدامة في الإدارة.إن هذا المعيار أوسع واشمل من معيارAA1000 حيث يتناول كل الأوجه الممكنة التي تسمح بإدارة التنمية المستدامة كما يحتوي على الأدوات التي تتيح ذلك فالنسبة لهذا الأخير، فقد قام معهد المساءلة الاجتماعية والأخلاقية الذي تم تأسيسه سنة 1996 بصياغة معيار رسمي بالمعيار المساءلة 1000 " AA1000S".

ويقترب هذا المعيار من أنظمة إدارة الجودة حيث أنها تنظم عملية ضمان فعالية إدماج أبعاد التنمية المستدامة في إدارة المؤسسة وجعل هذا النظام قابلا للتدقيق من طرف جهات من خارج المؤسسة.

تمر عملية تطبيق هذا المعيار عبر أربعة مراحل وهي:

1) التعرف على أصحاب المصالح والتعرف على متطلباتهم.

2) وضع معايير للحكومة: وجود تنظيم وقيادة فعالة يسمح بضمان التوافق بين الإدارة المعتمدة مع متطلبات أصحاب المصالح.

3) الاعتماد على نظم إدارة تسمح بتحديد احتياجات أصحاب المصالح الداخلية منها والخارجية ومواكبة التغيرات التي قد تمس هذه المتطلبات.

4) الاعتماد على معلومات تمتاز بمواصفات الجودة المطلوبة مما يسمح للإدارة بالمسؤولية اللازمة في التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة.

حاليا "يساهم المعهد المسؤول على هذا المعيار في وضع المشروع البريطاني لإدماج التنمية المستدامة في الإدارةSIGMA." إلا أن طموح الجهات المعنية بوضع معيارSIGMAيذهبإلى ابعد مما يقتضيه المعيارAA100S حيث يسعي القائمون علي مشروع SIGMA إلى جعله معيارا للإدارة يغطي كل مجالات أبعاد التنمية المستدامة مدعمة إياه بأدوات تسهل على الشركات البريطانية من تطبيقه واعتماده بسهولة.

إن محتوى نموذج SIGMA يقوم على نفس الأسس التي يقوم عليها المواصفات القياسية الدولية المفصلة في المبحث الأول من هذا الفصل "

"ذلك أن الفلسفة المعتمدة في وصفه يقوم على مبدأ التحسين المستمر المستمد من فكر رائد إدارة الجودة ادوارد ديمنغ DEMING وهي التخطيط والتنفيذ والتقييم والتحسين. إلا أن الإضافة التي جاء بها نموذج SIGMA هوإدخال المسائلة والإفصاح والشفافية.

والجدول التالي يوضح الفلسفة التي يقوم عليها نموذج SIGMA:

الجدول رقم8: تنظيم الدليلSIGMA

الرقم	المرحلة	المحتوى
1	رؤية الإدارة العليا	- تعهد الإدارة - إجراء دراسة اقتصادية لقياس اثر تطبيق منهجية التنمية المستدامة - تحديد رؤية الإدارة - التدريب والاتصال - التحفيز على إدخال ثقافة التغيير
2	التخطيط	- تدقيق أولي لمستويات الأداء الحالية - تحليل مدى احترام القوانين - دراسة اثر الأنشطة الحالية التخطيط الاستراتيجي للأنشطة المستقبلية - التخطيط ألعملياتي للأنشطة على المدى القصير
3	التنفيذ	- مرافقة التغيير - وضع برامج الإدارة - التدقيق الداخلي والخارجي
4	الرقابة والمراجعة والإفصاح	- القياس والتدقيق - المراجعة الإستراتجية والتكتيتية - الإفصاح عن النتائج - الرقابة على جودة التقارير

المرجع: Frank AGGERI et autres , Organiser le développement durable, Editions Vuibert, France, 2005, page84.

ونورد في الأخير جدول يوضح أهمالأدوات التي تسمح بإدارة التنمية المستدامة:

الشكل رقم9: أهمالأدوات التي تسمح بإدارة التنمية المستدامة: [1]"

لرقم	المواصفات القياسية	أهدافها
	ISO 9001	نظام الجودة ونموذج لتأكيد الجودة في التصميم، التطوير الإنتاج، التركيب وكل الخدمات المرفقة للمنتوجوهوخاص بالمؤسسات التي تقوم بكل هده الوظائف.
	ISO 9002	نظام الجودة ونموذج لتأكيد الجودة في المؤسسات التي تقوم بالإنتاج، التركيب والخدمات المرفقةفقط.
	ISO 9003	نظام ونموذجلتأكيد الجودة في المراقبة والاختبار النهائي فقط.
	ISO 9004	إرشاداتودليل لإدارة الجودة يحتوي على أهم النقاط التي يجب على المؤسسة معالجتها بما في ذلك الجانب الإنسانيوالمالي ويركز على الدراسة الجيدة في الجودة
	ISO 14001	نظام الإدارةالبيئية يسمح للمؤسسة بضبطالتأثيراتالبيئية لنشاطها بشكل دائموتقدم ومنهجية عملية لبلوغ أهداف نظم بيئية فعالة.
	SA8000	مواصفة دولية لتقييم المسؤولية الاجتماعية للدولة وتقدم هذه المواصفة متطلباتومنهجية لتقييم ظروف وتحسين ظروف العمل.
	OHSAS18001	الأمنوالسلامة المهنية، تخفيض عدد حوادث العمل واجتناب تعرضالعمال للمخاطر، تكوين العمال في مجال الأمن الوظيفي، تحسين ظروف العمل، التنبؤ وتخفيض أخطار الحوادث.
	HSE	تحسين الخدمات المتعلقة بالصحة الأمنوالبيئةوتحسين الأداء اتجاه الجوانب الثلاثة.
	AA1000	إثراء الحوار الثري والفعال مع الأطراف ذات المصالح ومساعدة المؤسسة للحصول على احتياجاتها المختلفة، التسيير الجيد وتحقيق التوازن بين الأداء الاقتصادي، الاجتماعيوالبسي.
	SD21000	دليل استرشادي بالا خد بعين الاعتبار الأهداف الثلاثة للتنمية المستدامة من طرف المؤسسة في سعيها لتحقيق التنمية المستدامة.

[1] إشكالية تطوير المؤسساتالصغيرة والمتوسطةوعلاقتها بالتنمية المستدامة، نفس المرجع، ص 62.

المصدر: DEVLOPPMENT DURABLEETENTRPRISE : UN DEFIE
POUR LES MANAGERS EDITION ORSE 2003 P85

المبحث الثاني: مثال عن صناعة الإسمنت في الجزائر

من خلال هذا المبحث سنحاول التطرق إلى واقع صناعة الاسمنت في الجزائر وأفاقها من خلال المطلب الأول، أما المطلب الثاني فيحتوي على مبررات اختيار قطاع الاسمنتوذلك من خلال التحديات التي تفرضها التنمية المستدامة على صناعة الاسمنت في الجزائروالدور الاقتصادي الاجتماعي لصناعة الاسمنت واثر هذه الصناعة على البيئة.

المطلب الأول: واقع صناعة الاسمنت في الجزائر وأفاقها

قبل سنة 2010، كان القطاع العمومي لصناعة الاسمنتفي الجزائر منظما على شكل مجمعات صناعية جهوية وكل هذه المجمعات تابعة شركة تسييرالمساهماتالجزائر" GICA"كما أن كل مجمع من المجمعاتالجهوية يمتلك مجموعة من المصانع.

الفرعالأول: واقع صناعة الاسمنت في الجزائر

لقد سجل قطاع الاسمنت العمومي في الجزائر خلال السنوات الممتدة مابين سنة 2003 وسنة 2007 تطورا في الإنتاج المحقق حيث قدر إنتاج سنة2003 ب802 مليون طن ليرتفع الى حوالي9. 5 مليون طن سنة2004، والى 10. 5 مليون طنسنة 2005، لتصل قدرة الإنتاج سنة2007 الى11. 6 مليون طن، وفي مقابل ذلك تقدر كمية الإنتاج عند القطاع الخاصالمتمثل في شركة لافارج ب8 مليون سنويا.

أما حاليا فيشهد سوق الاسمنت اختلالا كبيرا.فبالرغم من ارتفاع إنتاج الاسمنت بنسبة6% بين سنة 2007 و2008، إلا أن الطاقة الإنتاجية المتاحة أصبحت غير قادرة على تغطية احتياجات السوق الوطنية. هذا الأمر استدعى السلطات العمومية اتخاذجملة منالتدابير منها استعجالية ومنها إستراتيجية على المديينالمتوسط والبعيد.فعلى

المدىالقصير فقد قررت السلطات العمومية في الجزائر استيراد 11 مليون طن من الاسمنت.

يأتي هذا الإجراء بغرض :

- وضع حد لعمليات المضاربة.

- وضع حد للارتفاع المتزايد لأسعار مادة الاسمنت حيث عرفت مستويات ارتفاع مذهلة بدأ أثرها ينعكس سلبا على تكلفة انجاز مشاريع البناء.

- الإسراع في انجاز المشاريع التنموية بعد أن عرفت وتيرةانجازها عرقلة نظرا لندرة المادة. [1]"

الفرع الثاني: أفاق صناعة الاسمنت في الجزائر

يمكن حصر الأفاق المستقبلية لتطور القطاع في مجالين، أحدهما خاص للبرامج الاستثماريةالمقررة من طرف الدولة والمتمثلة في شركة تيسيرالمساهمات لصناعة الاسمنتSGP-GICA والثاني المشاريع الاستثمارية المقررانجازها من طرف الشركات الأجنبية.

1. المشاريع المبرمجة من طرف شركة الجزائر لصناعة الإسمنت GICA:

- من بينالتدابير الإستراتيجية على المدى المتوسط المقررة من طرف الدولة هو الرفع من الطاقة الإنتاجية للمصانع العمومية، في هذا المجال أبرمت شركة تيسير المساهمات لصناعة الاسمنتSGP-GICAقبلحلها والبنك الجزائري الخارجيBUAعقدا بمقتضاهيمول هذا الأخير مشروع استثمار قيمته 780 مليون دولار يهدف الى زيادة وتوسيع الطاقة الإنتاجية من مادة الاسمنت على مستوى ثلاثة مصانع عموميةكبرى وهي عين الكبيرة (سطيف)، بني صاف (عين تيموشنت)و(الشلف).وتهدف

[1] التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنميةالمستدامة.، نفس المرجع السابق،ص213.

هذه العملية التي شرع رسميا في تنفيذها إلى زيادة حجم الإنتاج بحوالي 6 ملايين طن إضافية سنويا عن طريق إنشاء ثلاثة خطوط إنتاج جديدة بهذهالمصانع، حيث يتوقع مسؤلوا قطاع الاسمنت العمومي أن يرتفع حجم الإنتاج بمؤسساتالاسمنت العمومية سنة2012 إلى 18 مليون طن.

- بالإضافةإلى ذلك، فإن شركة تيسير المساهمات لصناعة الاسمنت قامت بعقد مجموعة من الاتفاقات مع شركات عالمية رائدة في مجال صناعة الاسمنت يتمثل محتوياتها في فتح الرأسمالالاجتماعي لشركات الاسمنت العمومية بالتنازل الجزئي عن نسبة35 % للشركاء الأجانب وذلك بهدف الاستفادة من الخبرةالأجنبيةفي هذا المجال، من خلال رفع مستوى الطاقة الإنتاجية ومباشرة استثمارات ضخمة في قطاع الاسمنتالتي ترتكز أساسا على وضع وسائل تقنية وتكنولوجية مناسبة لإعادة تأهيل المصانع، المحافظة على اليد العاملة وتكوينها تقنيا ومراعاة المعايير البيئية المعمولبها عالميا.
- كما قررت شركة سونا طراكالاستثمارفي مجال الاسمنت عن طريق التكفل بانجاز مشروع مصنع غليزانللاسمنت، بعد أن تنازلت عنه الشركة السويسرية "اولسيم HOLCIM"، ومن المنتظر أن تقدر كمية الإنتاج عند تشغيله 1. 2 مليون طن سنويا.

2. المشاريع الاستثمارية للقطاع الخاص:

بفتح مجالالاستثمار أمام القطاع الخاصوفي إطار الإجراءاتالمتخذةمن أجل جلب الاستثماراتالأجنبيةالمباشرة، فقد أصبح يشهد سوق الاسمنتفي الجزائرتحولات كبيرة منذ سنة 2009 والتي تتمثل فيما يلي:

- تتوقع شركة لافارج رفع حجم إنتاجها إلى 15 مليون طن سنة 2013، وذلك باعتمادها على تنفيذ مخطط استثمار يتمثلفي بناء مصنع جديد للاسمنت بأم البواقي ستقدر طاقته الإنتاجية ب2. 5 مليون طن سنويا، كما ستعمل على رفع الطاقة الإنتاجيةبمصنع المسيلة إلى 7. 5 مليون طن سنويا والى 5 ملايين طن سنويا بمصنع السيق.

وشرعت رسميا شركة "اسيك المصرية"التي فازتبمشروعبناء مصنع الاسمنت بالجلفةفي انجازه شهر جانفي الماضي، حيث سيعمل بطاقة إنتاج تصل الى3 ملايين طن سنويا وسيوفر 2000 منصب شغل في فترة انجازهوحوالي 1500 منصب شغل عندما يتم الشروع في تشغيله في ديسمبر2010.

المطلب الثاني: مبررات اختيار قطاع صناعة الاسمنت

تعود أسباب اختيار هذا القطاعإلى دوره الاقتصادي والاجتماعيالمهيمن وكذلك لما لهذا القطاع من تأثير بالغ على البيئة والمحيط. وهوما سنفصله في هذا المطلب، والذي سنتناول فيه التحديات التي تفرضها التنمية المستدامة على صناعة الاسمنت عبر العالم وكل من الدور الاقتصادي والاجتماعي لهذا القطاعواثر هذه الصناعة على البيئة.

الفرع الأول: التحديات التي تفرضها التنمية المستدامة على صناعة الاسمنت عبر العالم

تشهد صناعة الاسمنت عبر العالم تطورات كبيرة، وتعود أسباب ذلك الى زيادة الطلب على مادة الاسمنت. وما يميز إنتاج واستهلاك هذه المادةأنها ذات طابع محلي.وهذا يعني أن التبادلاتالدولية دائما ضعيفة، وقد بلغ حجم التبادلات الدولية لمادة الاسمنت بين سنتي 2009 و2010 بين 110 و115 مليون طن، أي ما يعادل 3. 7% من الإنتاج الدولي، وتتحكم 5 شركات عالمية في أكثر من 50% من حجم هذه التبادلات، وقد فرض هذا الوضع على الشركات الناشطة في إنتاج هذه المادة انتهاج استراتيجيات نجم عنها تكتل الشركات فيما بينها حيثيمكنها تلبية الطلب المتزايد المتأتي من البلدان السائرة في طريق النمو.

وبلغ حجم الإنتاج العالمي من الاسمنتحتى نهاية سنة 2009 حوالي 3 جيقاطن، وهذا الإنتاج كافي للحصول على24 جيقاطن من الخرسانة، ونسبةإلى عدد سكان الكرة الأرضية، فإنه تم إنتاج حوالي 3. 5 طن من الاسمنتبالنسبة لكل نسمة حتى نهاية سنة 2010، تستحوذ ستة شركات على 25% بعد ما كان 10% سنة 1990.

وتعتبر صناعة الاسمنت من أكثر الصناعات الملوثة للبيئة وأن معظم المشكلات البيئية الناجمة عن صناعة الاسمنت متأتية من إنتاج الكلينكر والتي يتولد عنها انبعاثات غازية هامة. و"تعتبر هذه الصناعة لوحدها مسؤولة عن إنتاج 5%من ثاني أوكسيد الكربون التي يتسبب فيها الإنسان، فقد بلغ إنتاج غاز ثاني أوكسيد الكربون المتأتي من هذه الصناعة سنة 2005 أكثر من 375 مليون طن مقابل 143 مليون طن سنة1987، أي بزيادة قدرها 162%.ويتوقع المختصون أنه في ظل تواصل وتيرةانتاج هذه المادةبهذا الشكل وفي ظل غياب استراتيجيات تسمح بتحسين أساليب الإنتاج وإحلال الطاقات المتجددة مكان أنواع الطاقة المستعملة حاليا، "فإن هذه النسبة ستصل سنة 2050 إلى 10%.

أما عن التحديات التي تفرضها التنمية المستدامة عن الناشطين في هذه الصناعة فيتفق جميع من يهتم المؤسسةالاقتصادية وعلاقتها بالتنمية المستدامة أن الاهتمام بهذه الأخيرة يعطي للمؤسسة الاقتصادية فرصا جديدة كما يفرض عليها تحديات. فبالنسبة لهذهالأخيرة، فبالإضافة إلى الضغوطات المتأتية من البيئة الخارجية للمؤسسة الاقتصادية، فهناك أيضا دوافع اقتصادية معتبرة متأتية مما يفرضه السوق من متطلبات جديدة تجعل التنمية المستدامة عنصرا من عناصر تنافسية المؤسسةالاقتصادية.

بالنسبة للمؤسسات التي تنشط في مجال صناعة الاسمنت، فإن الآثار المترتبة عليها من جانب الضغوطات التي تمارس عليها من طرف أصحاب المصالح هو ما يلي:

1. تقوية القوانين والتشريعات الضاغطة على المؤسساتالتي تمارس هذا النشاط.
2. فرض ضوابط تفرض التقليص من حجم الانبعاثاتالغازية والاغبرة.
3. فرض ضوابط تحققالاقتصادفي استهلاك الطاقة.
4. فرض ضوابط تفرض على المؤسسات اللجوء إلى استعمال مصادر الطاقة البديلة.
5. فرض ضوابط وضغوط تساعد على التحكم في إجراءات منح التراخيص بغرض إنشاء مصانع اسمنت جديدة.

ومن نتائج دراسة قام بها مكتب دراسات BATTELLEما يلي[1]:

1) في مجموعها، فإن صناعة الاسمنت على المستوى العالميلم تثبت بعد انها منخرطة في نهج تبني الأبعاد الثلاثةللتنمية المستدامة

2) من غير المنطقي أن يعتقد الجميع أن تقبل شركات صناعة الاسمنت أن تتحمل تكاليف ضخمة باسم تبني التنمية المستدامة دون أن تقتنع أن هناك عوائد اقتصادية قد تجنيها من وراء ذلك.

3) على الرغم من ذلك، فإن هناك شركات رائدة وصلت إلى قناعة أنه يمكن القيام بذلك ولكن على أساس وضع إستراتجية طويلة المدى، وترى في تبني التنمية المستدامة عنصرا من عناصر التنافسية لذلك لابد من أن تحضر لمستقبلها.

4) من أجل تحقيق ذلك، لا بد أن تحتوي هذه الإستراتيجية على مجموعة من العناصر أهمها:

- الإبداع في أساليب الإنتاج وما يترتب عليه من تحسينات تؤديإلى فعالية أكثر في استعمال الموارد والطاقة والذي يقود بدوره إلى ترشيد التكاليف.
- الإبداع في المنتجاتبحيث يجعلالمؤسسات مرنة في التجاوب مع طلب القطاعات المستعملةلمادة الاسمنت والتي بدأت تميل نحوالبنيات ذات الأثر البيئي الضعيف.
- كذلك، ومن بين الدوافع التي تحفز الشركات على الذهاب قدما نحوتبني أبعاد التنمية المستدامةهوا لارتفاعالمذهلفي أسعار الطاقة على المستوى العالمي.
- وأخيرا، هناك الآثار السلبية الناجمة عن ضعف الأداء البيئي لمصانع الاسمنت.

هذه الأمور كلها تحتم على المؤسسات الناشطة في صناعة الاسمنت أن لا تبقى مكتوفة الأيدي، بل أنه من غير مصلحتها البقاء على نفس الوضع وبالتالي فهي مطالبة بالتحرك نحونهج التنمية المستدامة.

[1] op.cit.p5.

الفرع الثاني: الدور الاقتصادي والاجتماعي لقطاع صناعة الاسمنت واثر هذه الصناعة على البيئة

I. الدور الاقتصاديوالاجتماعي لهذا القطاع

تحتل صناعة الاسمنت مكانة مرموقة في اقتصاديات كل الأمم ذلك أنها تعتبر القاعدة ألأساسية للتطور ونموالعديد من القطاعات الاقتصادية، حيث أن الاسمنت هو المادةألأساسية لإنتاج العديد من المنتجاتالكثيرة الاستعمال.

إن استهلاك مادة الاسمنت يرتبط ارتباطا مباشرا بوتيرة النمو خاصة منها المحلية.ففي الجزائر لوحظ ازديادالطلب على مادة الاسمنت منذ سنة 2000 بشكل ملحوظ جدا وذلك نتيجة تطبيق البرامج الاقتصادية التي سطرتها السلطات العمومية كمخطط الإنعاشالاقتصادي والمشاريع التنموية الأخرى مثل الطريق السيار شرق غرب وبناء العديد منالموانئ والسدود وتوسيع وتحديث شبكة السكة الحديدية وانجاز مشروع مليون وحدة سكنية وغيرها من المشاريعالاقتصاديةالأخرى.

بالنسبة لدوره الاقتصادي، فالاسمنتهوالمادة الأولية الأساسيةاللازمةلانجاز كافة مشاريع البناء.فمخطط الإنعاشالاقتصادي الذي شرعت الدولة الجزائرية في تطبيقه منذ سنة 2004 ما كان له أن يتحقق بوتيرته الحالية لولا المساهمة الفاعلة لهذا القطاع.لذلك ونتيجة شدة الطلب المتزايد على مادة الاسمنت، يعرف السوق حاليا تذبذبا ذلك أن حجم الإنتاج الوطني الحالي أصبح غير كاف لمواجهة العرض المتأتي من السوق نظرا لكثرة المشاريع العمرانية المبرمج انجازها.فارتفاع الاستهلاك من مادة الاسمنت يرجع إلى التطور الذي عرفه قطاع البناء والأشغال العمومية.هذا الأخير هو الذي استفاد بشكلكبير ومباشر من برنامج الإنعاشالاقتصادي.وعليه، فإن الطلب على مادة الاسمنت لن يعرف وضعا انكماشيا طالما السلطات العمومية في الجزائر سائرة في تمديدمخطط الإنعاشالاقتصادي وتفعيل برامج تنموية اقتصادية أساسها التركيز على تدعيم البلاد بالمنشات القاعدية الأساسية.

بالنسبة لدوره الاجتماعي، فهو أحد أهم القطاعات الاقتصادية التي تستقطب عددا معتبرا من اليد العاملة.فبواسطته يتم خلق مناصب شغل كثيرة ويقلل بذلك من حدة أزمة البطالة.فقطاع الاسمنت التابع للقطاع العام يوظف حاليا حوالي6063 عاملا مباشر.

II. اثر صناعة الاسمنت على البيئة:

تعتبر صناعة الاسمنت من الصناعات الملوثة للبيئة وخاصة تلوث الهواء سواء داخل بيئة المصنع أوالبيئة المحيطة بالمصنعلما تطرحهفي الجومن غبار وغازات بدءا من قسم المقالع وانتهاء بأقسام التعبئة وكذلك استهلاك الطاقة.

ولماكانت صناعة الاسمنت من الصناعات الهامة في الجزائر لدورها في تلبية احتياجات قطاع الصناعة في البناء. ونظرا لما تتطلبه صناعة الاسمنت من مواد خام طبيعية متعددة والطاقة بأنواعها وما يتطلب ذلك من استخراج للمواد الأولية وتكسرها وطحنها، وبالإضافة إلى عمليات الحرقمما ينتج من ذلك أثار بيئية مختلفة تستدعي مضاعفة الجهودالاهتمامبالجوانب البيئية.

1. **الملوثات :** ويمكن تقسيم الملوثات الناجمة عن صناعة الاسمنتالى مجموعتين، الملوثات الصلبة، الملوثات الغازية.

أ) **الملوثات الصلبة:** وهي عبارة عن الجزيئات والدقائق الصلبة الناتجة عن مختلف مراحل العمليات الإنتاجية(التفجير -النقل-التكسير- الطحن- الحرق- التبريد- التعبئة).حيث أن كل هذه العمليات تتم خلال تنعيم المواد ونقلها، مما يؤدي إلى انبعاث الغبار، بالإضافة إلى كمية الغبار التي تنطلق من مداخن مصانع الاسمنت وخصوصا عند ارتفاع نسبة غاز أول أكسيد الكربون. في الفرن حيث تنفصل المصفاة الكهربائية نتيجة ذلك مما يؤدي إلىانطلاق الغبار والغازات إلى الجووالمحيط. كذلك هناك كميات من الغبار يتم التخلص منها في كثير من مصانع الاسمنت فيما يتعلق(by –passالمغبر الثانوي) بسبب تراكيب المواد الخام المستعملة أونوعية النقود ولها آثار بيئيةسيئة لهذه الاغربة.

ويمكن أن نشير إلى أماكن انبعاث الغبار في مراحل الإنتاج والتصنيع المختلفة بدءا منالمقالع وانتهاء بالتعبئة:

- تفجيرالمواد الأولية
- نقلوتكسيرالمواد الأولية
- تجفيف وطحن المواد
- مستودعات الخلط وتوابعه
- تبريد الكلكنر
- نقل وتخزينالكلنكر
- طحن الكلنكر والحص
- تعبئة الاسمنت

ب) **الملوثات الغازية:** تنتج الغازات عن عمليات التفجيرفي المقالع وأكثرها عن عمليات احتراق الوقود في الأفران ويستخدم في صناعة الاسمنت الوقود السائل والغاز الطبيعي.ومن أهم الغازات الناتجة عن احتراق هذه الأنواع من الوقود:

- غاز ثاني أكسيد الكربون co2
- غاز ثاني أكسيد الكبريتso2
- اكاسيد النتروجينNox
- غازأولأكسيد الكربونO2

وقد تم تحديد التراكيز المسموحة من هذه الغازات لكل متر مكعب ينطلق إلى الجوالمحيط كما هو مبينفي الجدول التالي:

الجدول رقم10: التركيز المسموح به من الغازات في كل ملغ/م3

المادة الملوثة	SO2	NOX	CO
التركيز المسموح به مع كل ملغ/م3	05 .0	085 .0	0 .1

المصدر: الملوثاتالناجمة عن صناعة الاسمنت وطرق التخفيف منها، سمير زاهد، المؤسسة العامة للإسمنت، دمشق، 2007.

كما تجدر الإشارة إلى أن الملوثات الغازية المذكورة ذات أثار ضارة وسلبية على البيئة والصحة العامة كما هو واضح من تبيان أثارها التالية:

- غاز ثاني أكسيد الكربون CO2: يعتبرغاز ثاني أكسيد الكربونCO2 مؤثرا رئيسيا على المناخ ويؤدي إلى تسخين جو الأرض حيث لوحظ ارتفاع درجة الحرارة في كوكب الأرض.

- غاز ثاني أكسيد الكبريت so2: ويعتبر غاز ثاني أكسيد الكبريتSO2 من اخطر ملوثات الهواء حيث يتحول في التفاعلات الكيميائية الضوئية إلى ثالث أكسيد الكبريتSO3ثم يتحول إلى حمض الكبريت (الكريتوزوالكبريت)، وبوجود الرطوبة يؤدي إلىتشكيل معلقات ثانوية في الهواء تقلل من الرؤية وذات تأثير ضار على الجهاز التنفسي.

- اكاسيد النتروجين Nox: تنتج أكاسيد النتروجينNox من اتحاد النتروجين مع الأوكسجينفي درجات الحرارة العالية، وفي التراكيز المنخفضةتؤثر أكاسيد النتروجين مسببة الحساسيةالخفيفة، وفي التراكيزالمرتفعة على الرؤية وعلىالجهاز التنفسي.

- غاز أولأكسيد الكربونCO: وهو غاز سام جدا يؤثر على الإنسان والحيوان على حد سواء.ففي حالاتالإصابة البسيطة يظهر الم في الرأس مع ضعف وضيق في الصدر وحرارة وقئ، وفي حالة الإصابة المتوسطةيظهر خلل في الحركة ويتلون الوجه بالأزرق وهي من علامات الاختناق وينخفض الإحساس والإدراك. ويعتبر التركيز

الميتمن هذا الغاز2 ملغ/لتر عند التعرض لمدة ساعة، وعند ارتفاع التركيز الى5 ملغ/لتر فإن التعرض لمدة خمس دقائق تعتبرمميتة.

إن إنتاج طن واحد من مادة الاسمنت بورتلاند ينجم عنه انبعاث طن واحد من غاز ديوكسين الكربونco2.ويترقب المختصون أن يصل الإنتاج العالمي من مادة الاسمنت سنة2010 إلى 2مليار طن، أي أنه ينتظر أن يصل حجم الغازات المنبعثة من مصانع الاسمنتعبر العالمي نفس العدد.لأجل ذلك، فرض بروتوكولكيوتو لسنة1997 على العديد من الدول أن تجد من نسبة انبعاثاتهاالغازية إلى 5. 2% سنة2010 والبعض منها يصل معدل انبعاثاتها الغازية إلى 25%.إن هذا الأمر قد يصعب تحقيقه وهذا لأمرين اثنينوهما:

1) في مجال تكنولوجيا صناعة الاسمنت، لا يترقب المختصون تطورا تكنولوجيا معتبرا قد يساعد المصانع في التخفيف من أثرها البيئي.

2) نتيجة غياب التكنولوجيا التي تتيح ذلك، فإن المصانع لا يمكنهاالتقليل من حجم إنتاجها من أجل الحد من انبعاثاتها الغازية نظرا لحجم الطلب العالمي على مادة الاسمنت الذي هو في تزايد مستمر.

2. استهلاك الطاقة:تعتبر صناعة الاسمنت من الصناعات التي تتطلب اللجوء إلىاستهلاك كميات كبيرة من الطاقة."فمن أجل إنتاج طن واحد من الاسمنت، فإن الأمر يتطلب استهلاك من 60 الى130 كيلوغرام من البترول و110كيلووات من الكهرباء"[1].

[1]التحكم في الاداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في ظل تحديات التنمية المستدامة،ص223.

خاتمة الفصل:

من خلال ماتم تناوله من نقاط في هذا الفصل يمكن أن نستنتج جملة من العناصر الأساسية لا بد من التذكيربها.

إن الأول عنصر الجدير بالإشارة إليه خاص بالمعايير والمواصفات القياسية الدولية، إنه بالرغم من تعدد المعاييروالمبادرات إلا أنه لا يوجد لحد الساعة معيار موحد يشمل كيفية إدارة التنمية المستدامة كما لا توجد مواصفات قياسية يمكن من خلالهاالحصول على شهادات معينة.أما عن المعاييرالموجودة فهي لا تشمل إلاالتي تصف نظام إدارة البيئة 14001 أجزاء من رهانات التنمية المستدامة ومثال ذلك المواصفات القياسية إيزووالذي من خلاله يمكن تأكيد وإثبات أن المؤسسة تمارس نشاطها وفق ما هو منصوص عليه قانونا وأنها تحترم البيئةوالتيتخصالجانب الاجتماعي والذي يصف نظام الإدارة SA8000وتحافظ عليها.وكذلك المواصفات القياسية المسؤولة اجتماعيا.

أما عن ثاني عنصر فهوخاص بالمبادراتالدولية، فما يمكن استنتاجه أنها موجهة للتطبيق في اقتصاديات قوية وأن اقتصاديات الدول النامية أوالسائرة في طريق النمو فلم تحقق بعد الشروط الأساسية سياسيا واقتصاديا لتبني مثل التوجيهات التي جاءت بها تلك المبادرات.

ثالث عنصر يستنتج من هذا الفصل هو أن المعاييروالمواصفات المحلية هي الوحيدة التي حاولت أن تشمل كيفية إدماج التنمية المستدامةفي الإدارة، ويبقى المعيار الفرنسي هو المتميز من بين ما تم تقديمه من أمثلة ذلك انه ركز على البعد الاستراتيجيفي تبني الإدارة لأبعاد التنمية المستدامة.

كما تعرفنا من خلال هذا الفصل على أن مثل هذا الموضوع حري بالدراسة في القطاع العمومي لصناعة الاسمنت فيالجزائر ولعل ما تم سرده من مبررات اقتصادية واجتماعية وبيئية كاف لتبرير التوجه الذي اخترناه بغرض إجراء الدراسة.

الخـاتمة:

لقــد هــدفت الدراســة إلىبيــان وتحليل دور المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة، باعتبار أن المؤسسة الاقتصادية هي النموذج الأمثل لتطبيق مبادئوأبعاد التنمية المستدامة من خلال دورها الفعال في تطور أي دولة، وتطرقت الدراســة إلىتحليل جوانب المؤسسة الاقتصادية التي من خلالها تدرج مفهوم التنمية المستدامة وهي الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية، ثم التــدليل عليــه وتدعيمــه بمعطياتمــن الواقــع الجزائر ي من خلال تناول مثال عنقطاع صناعة الاسمنت بالجزائر.

فمن خلال هذه المذكرةتوصلنا الى التأكيد أن مراعاة المسؤوليةالاجتماعية للشركات هي مساهمة المؤسسةفي التنمية المستدامة. فالدراسة أكدت أن يمكن إحلالالمصطلحين، أي استعمال مصطلح المسؤوليةالاجتماعية للشركات محل مصطلح التنمية المستدامة.كما أنه يمكن إشراكهما في التعبير عن معنى واحد.وبالنظر إلى العبارتين، ومن خلال التعاريف التي قدمناها، فإن المسؤوليةالاجتماعية للشركات والتنمية المستدامة يشيران إلى مفهوم واحد وهو التنمية. لهذه الأخيرةمجموعة من الدلالات منها التطور ومنها العلاقةبين الشمال والجنوب ومنها الاستدامة ومنها النمو. هذه الدلالات كلها يمكن حصرها في عبارة واحدة وهي قدرة المؤسسة على ضمان بقائها في العالم الذي تنشط فيه. وعليه، فإن عبارة المسؤوليةالاجتماعية للشركات أوعبارة التنمية المستدامة يقودان إلى نفس الفكرة ويتبعان نفس الاتجاه في التطور سواء على المستوى الجزئي والمتمثلفيالمؤسسة أوعلى المستوى الكلي أي على مستوى الدولة أوالمنظمات الدولية. انطلاقامن هذا، فإن المؤسسات التي تمتاز بقدرات تنافسية عالية ومرتفعة الم دودية هي الوحيدة القادرة على أن تساهم ايجابيا وعلى الأمد البعيد في التنمية المستدامة وذلك من خلال خلق القيمة لكل أصحاب المصالح إبتداءا من تعظيم الربح لأصحاب رؤوس الأموال حاملي الأسهم إلى توفير مناصب الشغل مرورا بالسعي إلى توفير حاجيات المجتمع ككل فيالمجالالاجتماعي وإنتهاءبحماية البيئة الطبيعية.

كما أن مساهمةالمؤسسةفي التنمية المستدامةتمر عبر مسؤولية متعددة الأبعاد والتي تمس الاقتصاد والمجتمع والبيئة. هذه المسؤوليةناجمة عن نوع النشاط الذي تمارسهالمؤسسة والذي يهم العديد من الفاعلين قد يكون للبعض منهم علاقة مباشرة بنشاط المؤسسة والبعض الآخر لا تربطه علاقة تعاقدية معها.ولكل بعد من الأبعاد الثلاثةهدف يجب على المؤسسة أن تسعى لتحقيقه.فالبعد الاقتصادي ينبثق منه هدف تحقيق الرفاهية الاقتصادية.والبعد الاجتماعي ينبثق منه هدف العدالة الاجتماعية.أما البعد البيئي فينبثق منه هدف الجودة البيئية.

وبينت الدراسة أن مؤسسات قطاع صناعة الاسمنتفيالجزئر تقوم بدمج أبعاد التنمية المستدامة ضمن اهتماماتها الإدارية من خلال محورين فقط.فالمحور الأولفهو الاهتمامبالأثر البيئي للنشاط الممارس من طرف المصانع التابعة للقطاع وذلك بالسهر على تطبيق القوانينالمتعلقةبحماية البيئة في الجزائر والاستثمار فيالمعدات التي تسمح بالتقليل من الانبعاثات الصادرة من مصانع الاسمنتمن ناحية وكذلك باللجوء إلى إتباع مبادرات طوعية فيمجالحماية البيئة ومن تلك المبادرات وضع أنظمة للإدارة البيئية المطابقة للمواصفات القياسية إيزو14001 إصدار2004من ناحية أخرى.أما المحور الثاني فيكمن في السعي الى إرضاء الزبائن بالأخذ بعين الاعتبار احتياجاتهمالمختلفة والسهر على إشباع رغباتهم بتوفير الكميات اللازمةلسد احتياجات السوق الوطنية من هذه المادة مع التركيز على النوعية المطلوبةوالاهتمام بالتغليف. كما يتبين أن جانب الأداء الذي يحظى بالاهتمام سواء في القياس أوالإفصاح هو الأداء المالي والاقتصادي.ومنه يتضح أن الانشغالات التي تدخل ضمن المسؤوليةالاجتماعية للشركات غير متكفل بها جيدا من طرف المؤسساتمحلالدراسة.

وقدمت الدراسة جملة من من الحلول فمن بينالحلولالممكن اقتراحها على هذه المؤسسات هو الاقتداء بالمؤسسات الرائدة عالميا فيمجال التنمية المستدامة والسير على خطاها سواء فيما يتعلق بكيفية إدماج أبعاد التنمية المستدامة ضمن انشغالات إدارة

المؤسسات أوفيمجال إعداد تقارير التنمية المستدامةالمستعملةفيالإفصاح عن الأداء البيئي والاجتماعي.

ولعل المثال الذي يجب على هذه المؤسساتالاقتداء به هو شركة لافارج الفرنسيةLAFARGE، وذلك لمجموعةمن المبررات أهمها أن هذه الشركة تنشط في نفس قطاع النشاط الخاصبالمؤسساتمحل الدراسة.كما أنها هي الرائدة عالميافيمجال مواد البناء حيث تحتلالريادةعالميا في صناعة الاسمنت.هذه الشركة هي حاليا رائدة في فرنسا فيما يخص التنمية المستدامةفهي الوحيدة المصنفة ضمن مؤشرات الأسهم الثلاثة في فرنسا المسؤولة اجتماعيا. وباقتنائها لمصنع أوراسكوم الجزائرللاسمنتالموجودبالمسيلة، أصبحت هذه الشركة المنافس الوحيد للمؤسساتالوطنية لصناعة الاسمنت حيث بمجرددخولهاالسوق الوطنية فهي تحوز على حصة سوقية تقدر ب 27%منالسوق الجزائرية.

أما عن آفاق البحث المستقبلية، فيقترح الباحث تعميم الدراسة الحالية على باقي القطاعات الاقتصادية الأخرىودراسة ما هي الإضافة التي قدمتها الشركات الأجنبية للمؤسسات فيمجال التنمية المستدامة التي استحوذت على جزء من رأسمالهاودراسة الإشكاليةالمتمثلة فيما إذا كانت مثل هذه الشركات الأجنبية التي استثمرت في صناعة الاسمنتفيالجزائر تطبق نفس أساليب وأنماط التسييرفيمجال تسيير التنمية المستدامة التي تطبقها في دولتهاالأصلية ودراسة مدى إسهام القيم السامية للدين الإسلامي وللعادات والتقاليد العربية على حث المؤسساتالاقتصادية في البلدان الإسلامية والعربية على التحلي بالمسؤوليةالاجتماعية.

قائمة المراجع:

I- المصادر :

1- الموسوعة العربية للمعرفةمن أجل التنمية المستدامة، الدار العربية للعلوم ناشرون، المجلد الثاني، العدد 2، 2006.

II-المراجع باللغة العربية:

1. الكتب:

1) أسامة الدباع واثيلعبد الجبار الجومرد، مقدمة في الاقتصاد الكلي، دار المنهاج للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2003.

2) أسامة الخولي، البيئة وقضايا التنمية والتصنيع : دراسات حول الواقع البيئي في الوطن العربي والدول النامية، سلسلة عالم المعرفة، مطابع السياسة، الكويت، سبتمبر2002.

3) باتر محمد علي وردم، العالم ليس للبيع: مخاطر العولمة على التنمية المستدامة، دار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الأولى 2003.

4) د خبابه عبد الله، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة-الجزائر، دار الجامعة الجديدة. 2014.

5) رشاد احمد عبد اللطيف، التنمية الاجتماعية، دارالوفاء للطباعة والنشر، القاهرة، جمهورية مصر العربية،2007.

6) سحر قدوري الرافعي، التنمية المستدامة مع تركيز خاص على الإدارة البيئية: إشارة خاصة للعراق، أوراق عمل المؤتمرالعربي الخامس للإدارة البيئية المنعقد في الجمهورية التونسية في سبتمبر 2006، المنظمة العربية للإدارة- جامعة الدول العربية،.2007

7) صلاح محمود الحجار ودواليا عبد الحميد صقر، نظام الادارة البيئيةوالتكنولوجية، دار الفكر العربي، جمهورية مصر العربية، 2005.

8) طاهر محسن منصور الغالبي وصالح مهدي محسن العامري، صالح مهدي محسن، المسؤولية الاجتماعية للشركات وأخلاقيات الأعمال، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2005.

9) الطيب داودي، الإستراتجية الذاتية لتمويل التنمية الاقتصادية، دار الفجر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

10) عبد الباسط وفا، التنمية السياحية المستدامة بين الإستراتيجيات والتحديات العامية المعاصرة، دار النهضة العربية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2005.

11) عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2003.

12) د عبد العزيز قاسم محارب، التنمية المستدامة في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي، دار الجامعة الجديدة38-40سوتير، الازارطية – الإسكندرية،2010.

13) د عبد الرزاق بن حبيب، اقتصاد وتسيير المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2002.

14) عثمان محمد غنيم وماجدة أبوزنط، التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار صفاء، عمان، الأردن، 2006.

15) محمد عبد العزيز عجمية ومحمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية: مفهومها ونظرياتها وسياساتها، الدار الجامعية، القاهرة، جمهورية مصر العربية، 2004.

16) محمد عبد العال النعيمي وآخرون، إدارة الجودة المعاصرة، دار اليازوري، عمان، الأردن، 2012.

17) محمد عبد الوهاب العزاوي، أنظمة إدارة الجودة والبيئة، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2002.

18) ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، ترجمة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود، دار المريخ، المملكة العربيةالسعودية، 2006.

19) مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، دائر وائل للنشر، عمان، الأردن، 2007.

20) يوسف حجيم الطائي وآخرون، نظم إدارة الجودة في المنظمات الانتاجية والخدمية، دار اليازوري، 2009.

المذكرات:

1. إشكالية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلاقتها بالتنمية المستدامة، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان.

2. التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف.

2. المقالات:

1) صالح الراشيد، التميز في الأداء: ماهيته وكيف يمكن تحقيقه في منظمات الأعمال، مجلة آفاق اقتصادية، مجلة فصلية متخصصة ومحكمة يصدرها اتحاد غرف التجارة والصناعة في دولة الامارات العربية المتحدة، المجلد 29 العدد116، السنة2009

2) عبد الرزاق العاقل، قراءة في كتاب التنمية حرية لامرتا صن_ترجمة شوقي جلال، مجلة دراسات، عمان الأردن، العدد15، السنة الرابعة، 2003.

3) عوض بن سلامة ألرحيلي، الافصاح البيئي التطوعي في التقارير المالية للشركات المساهمة السعودية : الشركة السعودية للصناعات الأساسية كدراسة حالة، المجلة العلم ي لاقتصاد والادارة، كلية التجارة_ جامعة عين الشمس، القاهرة، جمهورية مصر العربية، العدد الثالث، يويلو2005.

4) كمال رزيق، التنمية المستدامةفي الوطن العربي من خلال الحكم الصالح والديمقراطية، مجلة العلوم الإنسانية، السنة الثالثة، العدد25، 2002.

5) ماجدة أبوزنط، قياس التنمية المستدامة ومعاييرها، مجلة الزيتونة للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلومالإنسانية، الأردن، المجلد 3، العدد1، 2005.

6) ماجدة أبوزنط وعثمان محمد غنيم، التنمية المستدامة من منظور الثقافة العربية الإسلامية، مجلة دراسات العلوم الادراية، مجلة علمية محكمة تصر عن عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، المجلد36، العدد1، كانون الثاني(جانفي)2009

7) نوزاد عبد الرحمانالهيتي، التنمية المستدامة في المنطقة العربية: الحالة لراهنة والتحديات المستقبلية: مجلة الشؤون العربية، العدد125، دولة الكويت، سنة2006

3. المداخلات:

1) الأمم المتحدة: اللجنة الاقتصادية لإفريقيا- لمركز الانماءي دون الإقليمي لشمال افرقيا، وضع واستخدام المؤشرات القابلة للتطبيق فيما يتعلق بالأمن الغذائي والتنمية المستدامة،المغرب 13-16 مارس2001

فؤادمحمدحسنبخوتجعبل، مدىإدراكالمدراءلمفهوم المسئولية

الاجتماعيةوالأنشطةالمترتبةعليها: دراسةتحليلية

لآراءالمديرينالعاملينفيعينةمنالمنظماتالصناعية،

ورقةعملمقدمةإلىالمؤتمرالأوللمسؤوليةالاجتماعيةللشركات،

مركزدراساتوبحوثالسوقوالمستهلك، صنعاء،2008

2) فلاح سعيد جبر، الحفاظ على البيئة ومنظومة التعبئة والتغليف العربية للمنتجات الغذائية واقعاً ومرتجى، المؤتمر العربي حولالاعتبارات البيئيةفي الصناعات الغذائية العربية الاوضاع الحالية واتجاهات المستقبل، الجامعة العربية، من02 إلى 5 ماي 2006

4. الدراسات:

I. برنامج الأمم المتحدة الانماءية، تقرير التنمية البشرية لعام 1990، نيويورك،جامعة اكسفدور، القاهرة، وكالة الأهرام للإعلان

5. النصوص القانونيةوالتنظيمية :

1. القانونرقم 03 - 10 المؤرخ في19 جمادى الأول عام 1924 الموافق لـ 19 يوليو2003 المتعلق بحمايةالبيئة في إطار التنمية المستدامة.
2. القانون رقم 88-01،المؤرخ في 12 جانفي 1988،المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسة العمومية الاقتصادية،ج،ر،عدد2،معدل و متمم.

II. المراجع باللغة الأجنبية:

1) الكتب:

1) Observatoire de la responsabilité sociale des entreprises, Développement Durable: un défi pour les managers, Editions AFNOR, 2004

2) Observatoire de la responsabilité sociétale de l'entreprise « ORSE » et Agence française de normalisation « AFNOR », Développement durable et entreprises, Editions AFNOR, France, 2003

3) Observatoire sur la responsabilité sociale de l'entreprise « ORSE », développement durable et entreprise, Editions AFNOR, Paris, France, 2004

القواميس:

1) Dictionnaire petit Larousse Illustre, France ,1984

الفـــهـــــــرس

العنوان : دور المؤسسة الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر	الصفحة
إهداء	/
شكر وعرفان	/
قائمة المختصرات	/
مقدمة	01
الفصل الأول: ماهية التنمية المستدامة وعلاقتها بالمؤسسة الاقتصادية	07
المبحث الأول: ماهية التنمية المستدامة	08
المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة	08
الفرع الأول: الإطار المفاهيمي	09
أولا: مفهوم النموالاقتصادي	09
ثانيا: مفهوم التنمية	10
ثالثا: مفهوم التنمية المستدامة	15
الفرع الثاني: المراحل التاريخية لتطور مفهوم التنمية المستدامة	21
المطلب الثاني: أبعاد التنمية المستدامة	24
الفرع الأول: الأبعاد الأساسية والترابط فيما بينها	25

أولا: الأبعادالأساسية	25
ثانيا: الترابط بين الأبعاد الأساسية	26
الفرع الثاني: الأبعاد الثانوية	29
المبحث الثاني: علاقة المؤسسة الاقتصادية بالتنمية المستدامة	31
المطلب الأول: المسؤولية الاجتماعية للشركات	31
الفرع الأول: العلاقة الارتباطية بين المؤسسة الاقتصادية والتنمية المستدامة	32
الفرع الثاني: مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات	36
اولا: تعريف المسؤولية الاجتماعية	36
ثانيا: نشاة وتطور المسؤلية الاجتماعية	38
المطلب الثاني: اهمية المسؤولية الاجتماعية وكيفية مراعاتها من طرف المؤسسة الاقتصادية	40
الفرع الأول: أهمية المسؤولية الاجتماعية للشركات	40
الفرع الثاني: كيفية مراعاة المسؤولية الاجتماعية من طرف المؤسسة الاقتصادية	44
الفصل الثاني: الوسائل التي تعتمد عليها المؤسسات الاقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة والتطرق لمثال عن صناعة الاسمنت في الجزائر	48
المبحث الأول: المعاييروالمواصفات القياسية الدولية وبعض المبادرات المحلية	50
المطلب الأول: المعاييروالمواصفات القياسية الدولية وبعض المبادرات	50

الطوعية	
الفرع الأول: المواصفات القياسية الدولية	50
أولا: المواصفات القياسية الدولية للتقييس الايزو	50
ثانيا: نظام الصحة والسلامة المهنيةOHSAS18001	62
ثالثا: معيار المساءلة الاجتماعية SA8000	64
الفرع الثاني: المبادرات الطوعية	66
أولا: المبادرة العالمية لإعداد التقارير	66
ثانيا: مبادئ منظمة التعاون والتنمية الاقتصاديةOCDE	71
المطلبالثاني: المبادرات المحلية	75
الفرعالأول: التجربة الفرنسية	75
الفرع الثاني: مشروع البريطانيSIGMA	76
المبحث الثاني: مثال عن صناعة الاسمنت في الجزائر	80
المطلب الأول: واقع صناعة الاسمنت في الجزائر وأفاقها	80
الفرع الأول: واقع صناعة الاسمنت في الجزائر	80
الفرع الثاني: آفاق صناعة الاسمنت في الجزائر	81
أولا :المشاريع المبرمجة من طرف شركة الجزائر لصناعة الاسمنتGICA	81
ثانيا: المشاريع الاستثمارية للقطاع الخاص	82

المطلب الثاني: مبررات اختيار قطاع صناعة الاسمنت	83
الفرع الأول: التحديات التي تفرضها التنمية المستدامة على صناعة الاسمنت في الجزائر	83
الفرع الثاني: الدور الاقتصادي والاجتماعي لقطاع صناعة الاسمنت وأثرها على البيئة	86
أولا: الدور الاقتصادي والاجتماعي لهذا القطاع	86
ثانيا: اثر صناعة الاسمنت على البيئة	87
الخاتمة	93
قائمة المراجع	96
الفهرس	101